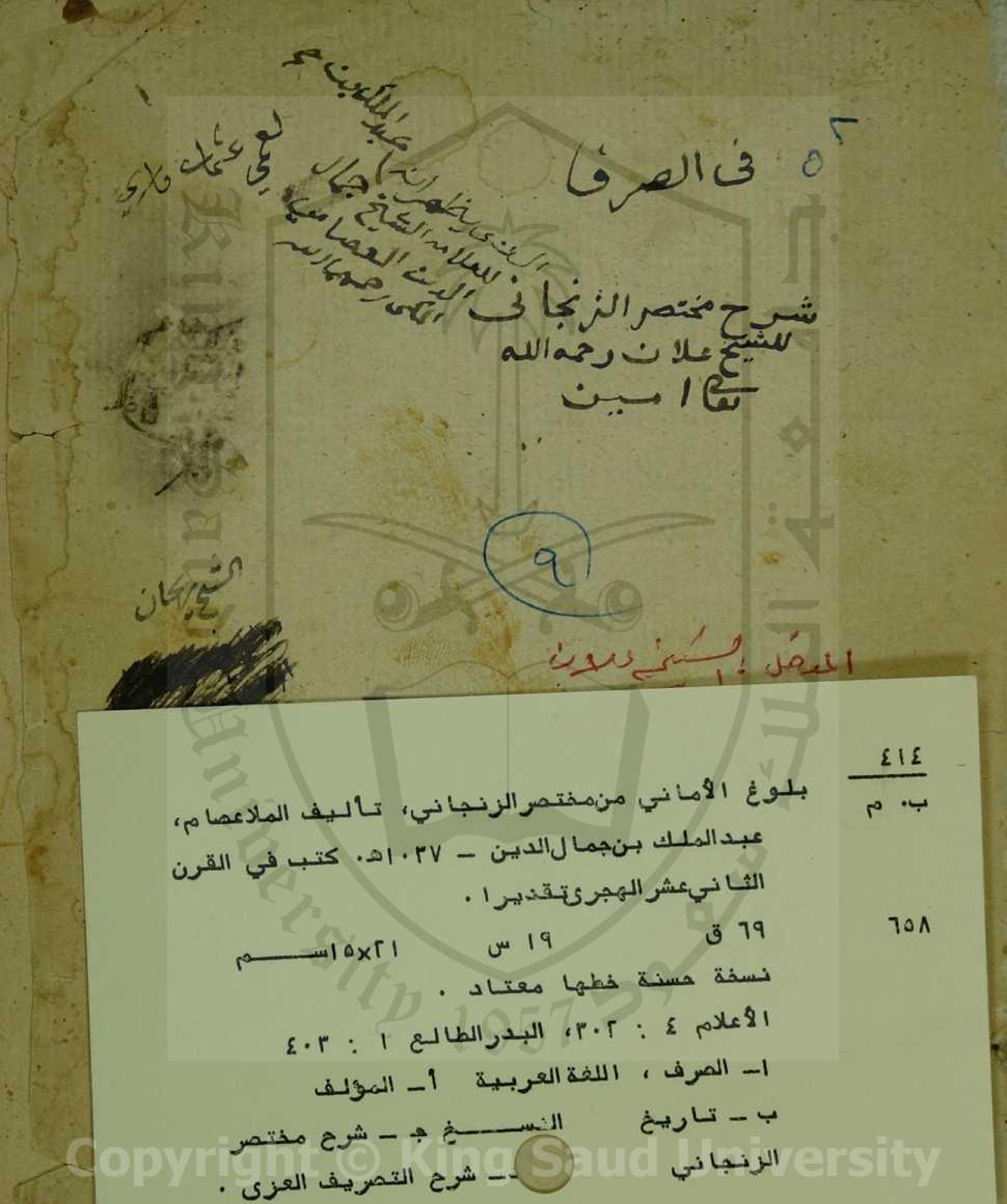

King Saud University 1957



١٥٨
شرح
لتصريف
العزي
الشيخ
علان



بلوغ الأماني من مختصر الزنجاني، تأليف الملا عصام، عبد الملك بن جمال الدين – ١٠٣٧هـ. كتب في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا.

٦٥٨ ٦٩ ق ١٩ س ٢١×١٥سم

نسخة حسنة خطها معتاد.

الأعلام ٤ : ٣٠٢، البدر الطالع ١ : ٤٠٣

١- الصرف، اللغة العربية أ- المؤلف

ب- تاريخ النسخ ج- شرح مختصر الزنجاني د- شرح التصريف العزى.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله تعالى على جزيل افضاله والصلوة والسلام على سيدنا محمد واله وبعد فهذا تعليق لطيف على مختصر التصريف للامام العلامة المحقق عز الدين الزنجاني تغمده الله تعالى برحمته واسكنه بحبوحة جنته وسميته بلوغ الاماني من مختصر الزنجاني والله تعالى اسال ان ينفع به كما نفع باصله وان يمنحني اسنى جزا بفضله انه الكريم الوهاب عليه توكلت واليه متاب قال المص رحمه الله تعالى مخاطبا بالخطاب العام اعلم من العلم وهو ادراك الكليات او المركبات اي النسب التي لا تكون الا بين منسوب ومنسوب اليه ضد المعرفة التي هي ادراك الجزئيات والبسائط اما العلم بمعنى حصول صورة الشي في العقل فعام للتصورات والتصديقات وبمعنى صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت به فخاص بالتصورات والتصديقات اليقينية وبمعنى حكم الذهن الجازم المطابق الثابت فخاص بالتصديق اليقيني كذا ذكره العلامة المحقق مولانا ناصر الدين اللقاني في هذا المقام وفي قوله بمعنى حصول صورة الشي في العقل مسامحة والتحقيق ان يقال بمعنى الصورة الحاصلة من الشي عند العقل المجرد واما ما ذكره فاحد اقسام العلم وهو العلم الكاسب وليس من معاني العلم اصلا كما حقق في محله وكان غرضه رحمه الله تعالى من بيان المعاني المذكورة استيفا معاني لفظ العلم فيتجه عليه ان من معانيه المسائل المعلومة عن الادلة ومنها التصديقات بها الحاصلة عن الادلة ومنها ملكة هذه التصديقات اي الكيفية الراسخة في النفس التي يتمكن بها من التصديق بكل مسالة من مسائله بقصدها ومن غير حاجة الى تجشم كسب جديد ومنها مقابل الصناعة وهي ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات قالحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب الامكان ذكر كل هذه المعاني مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح التلخيص ان التصريف تفعيل مشتق من الصرف للمبالغة والتكثير في معناه اذ زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى وقد نقضت هذه القاعدة بحذر فهو ابلغ

بعد اسانه بالبسملة اقتدا بالكتاب المجيد وعملا بالخبر الوارد فيهما مقتصرا عليهما مع كون الحمد مدلها فيما ذكر اكتفا عما تضمنته من اظهار صفات الكمال الذي هو محل حقيقة وما للاختصار المطلوب في مثل هذا الكتاب ع

من حاذر مع ان حروفه ازيد واجيب بان هذه القاعدة اغلبية لا كلية وبان محلها اذا اتحدت الكلمات بالنوع كغرث وغرثان وصد وصديان وحجم وحرجان لحلا حذر وحاذر لان حذرا صفة مشبهة وحاذرا اسم فاعل فلم يكونا من نوع واحد فلم يكونا من افراد هذه القاعدة قاله الوالد رحمه الله تعالى في حاشيته على شرح هذا الكتاب للعلامة المحقق النحرير مولانا سعد الدين التفتازاني اصل تصريف تصريف لوجوب اشتمال المصدر على جميع حروف فعله ابدلت الا الياء التي من حنسخ كرما قبلها ووزنه تفعيل بزيادة التا الفوقية والياء التحتية المبدلة من العين الياء في اللغة هي اللفظ الموضوع واصلها لغي او لغو والهاء عوض عن اللام المحذوفة وجمعها لغى ولغات وتعترى في تفسير اللغة بما ذكرته سعا لبعضهم [illegible] بالالفاظ الموضوعة لان مفهوم اللغة افرادي بدليل قولهم الاصل لغة كذا والقياس لغة كذا الى غير ذلك والجواب عن ذلك بان الجنس سقط معنى الجمعية كما وقع لبعضهم غير مجد على ما لا يخفى واعترض على هذا الحد بانه غير جامع لعدم صدقه على المركبات لانها غير موضوعة مع انها من اللغة اجماعا وبانه غير مانع لصدقه على المنقولات الشرعية والعرفية الخاصة والعامة واجيب عن الاول بان الصحيح ان المركبات موضوعة لمعانيها بالوضع النوعي كما حققه بعض المحققين وعن الثاني بان المنقولات باعتبار المعاني المنقولة اليها موضوعة لها في اللغة بوضع ثان بالنوع فهي مجازات اللغة المستعملة عليها وعلى الحقائق ما ورد في واضع اللغة اقوال اصحها انه الله تعالى قد يراد باللغة سائر اقسام العربية قاله العلامة مولانا قاسم الغزي في حاشيته على الشرح المذكور وفي حاشية للوالد رحمه الله ما نصه وقد بينته على عدم ارادة هذا المعنى فان المراد هو المعنى الاول بقولهم متن اللغة والشارح في المطول في قول التلخيص منها ما يبين في علم

متن اللغة انما قال متن اللغة اعنى معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على
جميع اقسام العربية اسى كلام الوالد رحمه الله تعالى التعبير فى هذا التعبير مسامحة لان
التصريف ليس مجرد التعبير بل التعبير البليغ كما علم مما مر وفى الصناعة بكسر الصاد وهى
كالصنعة الحاصل من التمرن على العمل اى سبع الجهات واحدا بعد واحد وتوضيحها للناظر
يعلم علما جزميا ان طيا اصله طوى وان سيدا اصله سيود وهكذا فيحصل من سبع ذلك
علم كلى بوجوب قلب الواو يا عند اجتماعهما مع اليا مع سبق احداهما بالسكون فذلك
ما صدقات مسمى الصناعة وظاهر ان المراد بالصناعة هاهنا صناعة التصريف
فائدة الصناعة عند الحكما مجموع الشجاعة والعفة والعلم تحويل الاصل فى المغرب التحويل
نقل الشى من موضع الى اخر وفى الصحاح التحويل النقل من موضع الى موضع وحوله فتحول
وحول يتعدى ولا يتعدى والاسم منه الحول قال تعالى لا يبغون عنها حولا وهو اخص من
التغيير والمراد بالاصل هنا المعنى اللغوى وهو ما يبتنى عليه غيره لانه قد يكون من حيث
انه يبتنى عليه وانما قلنا من حيث انه يبتنى عليه لانه قد يكون الشى فرعا مع كونه اصلا لشى اخر
فيسقط الحد به لولا التقييد بذلك وظاهر ان التحويل هنا من حول المتعدى فاضافته
الى الاصل من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله اى نقل الاصل لا من حول القاصر اى انتقال
الاصل لعدم صحة حمله على التصريف فائدة قال بعضهم يستعمل الاصل فى الاصطلاح مطلقا
فى الراجح يقال الاصل الحقيقة وفى القاعدة ومنه قولهم فى همزة الوصل حركتها بالكسر كما هو
الاصل الحقيقى وفى القاعدة وفى المستصحب يقال تعارض الاصل والظاهر وفى الدليل
ومنه اصول الفقه وكلها يناسب المعنى اللغوى فان المرجوح كالمجاز له نوع ابتنا على الراجح
كالحقيقة وكذا الفرع والطرق والمدلول بالقياس الى القاعدة والمستصحب والدليل

الواحد

العلم

لشى

٢

الواحد نعت للاصل موكد الى امثلة جمع مثال وهو كالصيغة الكلمة باعتبار الهيئة
العارضة لها من الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه والنقص
والزيادة ويساوقهما البناء قال المحقق اللقانى هما متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار
لان الكلمة المتفرعة عن اصل باعتبار كون حروف الاصل اساسا لما تجدد من حروف وحركات
بنا وباعتبار كون الحروف المذكورة كالمادة لها صيغ مختلفة باختلاف الهيئات كضرب
وضرب ونحوهما لاجل حصول معان فى ذهن المخاطب والمعانى جمع معنى وهو فى الاصل
مصدر ميمى او اسم زمان او اسم مكان او اسم مفعول مخفف معنى نقل الى ما قصد
بشى فائدة من معانى المعنى الصفة ومنه قولهم كلام الله معنى قديم بذاته ليس بلفظ
ولا صوت قاله الوالد رحمه الله تعالى فى الحاشية مقصودة ان قلت القصد معتبر فى معنى
المعنى فما وجه وصفه بالقصد قلت القصد الماخوذ فى المعنى القصد بالشى والمراد
بقوله مقصودة انها مقصودة فى مقام الافادة والاستفادة لان نجعل معانى قاله
الوالد رحمه الله تعالى ولك ان تجعل وصف المعانى بمقصودة للتوكيد الا ان
الفصل المتقدم لا تحصل اى هذه المعانى الا بها اى بتلك الامثلة مثلا تحويل الاصل الواحد
كالضرب الى امثلة مختلفة كضرب ويضرب واضرب لتحصيل المعانى المقصودة من الضرب
الحاصل فى الزمان الماضى والضرب الحاصل فى زمان الحال والضرب الحاصل فى زمان
الاستقبال هو التصريف فى الاصطلاح والمناسبة بين معنى التصريف ظاهرة لغة
الاول اختار التحويل على التغيير لما فى التحويل من معنى النقل الانسب بالمقام فانك تنقل
حروف الضرب من هيئته الى هيئة ضرب ويضرب واضرب ونحوها الثانى
اختار الاصل الواحد على المصدر مع انه الاصل عند البصريين ليصح على مذهب

المساوقة الاتحاد فيما صدق

فاع

الكوفيين ايضا فانهم يجعلون المصدر مشتقا من الفعل فالاصل الواحد عندهم الفعل
كذا في الشرح واستقد الثالث اعلم ان مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرد لان المزيد فيه
مشتق منه لموافقته اياه لحروفه ومعناه كذا في الشرح قيل وبهذا علم ان التعبير بالاصل
الواحد اولى منه بالمصدر وان كان المراد به المصدر المجرد لان المراد لا يدفع الايراد الرابع
لا يتاتى القول بان الاصل الواحد هو المصدر واشتقاق بعض الامثلة من الفعل كالامر واسم
الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الالة لا ان مرجع الجميع المصدر
واشتقاقها انما هو منه لكن بالواسطة والاقرب كما في الشرح ان اختيار الاصل على المصدر
لكونه اعم منه لتناوله تحويل الاسم الى المثنى والجمع والمصغر والمنسوب ونحو ذلك الخامس قيل
تقييد الاصل بالواحد حشو مفسد للحد لانه يخرج به منه مجموع تحويلين لاصلين الى ما ذكر
وان كان كل منهما داخلا في الحد السادس يرد على الحد المذكور ان الضاربية المفادة بضارب
مثلا تحصل بغيره كزيد ضد منه ضرب مع ان تحويل الى مثل الحصول معنى يصدق عليه انه
تصريف فلو حذف اداة الحصر في قوله لا تحصل الا بها لكان صوابا كذا قيل وقال السابع
في الشرح هذا التعريف يشتمل على العلل الاربع قيل التحويل هو الصورة وتدل بالالتزام
على الفاعل وهو المحول والاصل الواحد هو المادة وحصول المعاني المقصودة هو الغاية
وقال الوالد رحمه الله تعالى في حاشيته ما لفظه تفصيل الكلام في هذا المقام ان للوجود
الخارجي ينقسم الى المركب وهو الجسم والى البسيط وهو الجوهر الفرد والموجد ينقسم الى المختار
والى الموجب فانقسم الجوهر بالنظر الى موجده الى اربعة اقسام لانه اما مركب اوجده مختار
او مركب اوجده موجب واما بسيط اوجده مختار او بسيط اوجده موجب فاذا اوجد
بسيط من موجب لم يحتج في وجوده منه الى علة اخرى بل هو العلة الفاعلية واذا اوجد

اصله

الجوهر وعرض والجوهر ينقسم الى

بسيط من مختار احتيج في وجوده منه الى علة فاعلية والى علة غائية ايضا اذ المختار لا يفعل
فعلا اختياريا الا بعد تصور فائدة تترتب عليه وتسمى علة غائية واذا اوجد مركب من موجب
فلا بد من ذلك الموجب وهو العلة الفاعلية ولا بد ايضا من مادة يتكون المركب منها وتسمى
علة مادية ومن صورة تحصل عند تكونه من تلك المادة على هيئة مخصوصة وتسمى علة صورية
واذا اوجد مركب من مختار فلا بد من العلل الاربع وهذه العلل الاربع ثنتان منها جزء من المعلول
وهما المادية والصورية وثنتان منها خارجتان عنه و المادية والصورية لا يكونان الا في الاعراض
بخلاف الفاعلية والغائية فانهما تكونان فيها وانما لم نقل وهذا تعريف بالعلل الاربع كما قال بعضهم
لئلا يتجه عليه ان التعريف يجب ان يكون بما يصح حمله على المعرف ولا يصح حمل العلة على المعلول الا في
العلة المادية فقط ويحتاج في دفعه الى ان يقال المراد بالتعريف بها التعريف بما يشتمل عليها
وايضا الاشهر في مثل هذه التعريفات ان يقال انه تعريف بالعلل الاربع فاراد التنبيه
على ان مرادهم بقولهم المذكور انه تعريف بما اشتمل عليها ثم اعلم ان اشتمال التعريف عليها يعد من
لطائف التعريف ويقرب منه اشتماله على ثلاث منها فاثنتين فواحدة انتهى واما قال الثامن
قيل ان التحويل هو الصورة فاتى بلفظ قيل المشعر بالتضعيف لان التحويل حقيقة التصريف
قال معناه المحقق اللقاني فلسامر فائدة انما قالوا بتحويل الاصل الى امثلة ولم يجعلوا كل
مثال اصلا برأسه لان هذا ادخل في المناسبة واقرب الى الضبط ولما كان البحث
عن الفعل وما يشتق منه شرع في بيان ذلك فقال ثم هي هيهنا للترتيب الذكري لا الزماني
بقيد المهملة ولا بد ونه كذا قيل وهو ظاهر الفعل بكسر الفاء لانه اسم لكلمة مخصوصة وهي كلمة دلت
على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة واما بفتحها فمصدر فعل يفعل قال المحقق اللقاني
وهذا الفرق انما هو بحسب الاصطلاح واما في اللغة فهما مصدران لفعل يفعل تنبيهات

ففدم

الاول قيل المراد بالفعل هنا الماضي خاصة لان المجرد لا يمكن جريانه في المضارع ولقوله فيما بعد
واما الرباعي فهو فعلل الثاني لفظ الفعل منصوب عطفا على التصريف والتقدير لتعلم ان الفعل
ويجوز رفعه على انه مبتدا خبره ما بعده وتوحيد اما للاستيناف بناء على مجيها له كما نص عليه
صاحب رصف المباني وان قيل ان التحقيق خلاف ما قال واما العطف هذه الجملة على جملة اعلم
ان التصريف الى اخره بناء على جواز عطف الخبر على الانشا كما عليه بعض النحاة وان كان خلاف
المذهب المنصور الذي عليه الجمهور واما ان بناء على ما قاله بعضهم من مجيها كذلك
وعزاه للاخفش والكوفيين وخرج عليه ثم ناب عليهم لتشوبوا اما ثلاثي واما رباعي
لانه لا يخلو من ان يكون حروفه الاصلية ثلاثة او اربعة فالاول الثلاثي والثاني الرباعي
والدليل على انحصار الفعل فيهما الاستقراء فان الثلاثي والرباعي يطلقان في غير
هذا الفن على ما حروفه ثلاثة فقط ولا يكون الا مجردا او على ما حروفه اربعة فقط
سواء كان رباعيا مجردا او ثلاثيا مزيدا فيه قال الوالد رحمه الله في الحاشية تنبيه
لفظ الثلاثي والرباعي نسبة الى ثلاثة واربعة على خلاف القياس قاله الجاربردي وانما
قال على خلاف القياس لان القياس في النسبة الى الثلاثة والاربعة ان يقال ثلاثي بفتح الثا
واربعي ولما كان جعل النسبة الى الثلاثة والاربعة على خلاف القياس على ما مر عدل عنه
الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية فقال النسبة في هذين الاسمين الى ثلث ورباع اي ما حروفه
ثلاثة ثلاثة واربعة اربعة والتكرير باعتبار تكرر افراد الفعل الذي حروفه ثلاثة وافراد
الفعل الذي حروفه اربعة انتهى وكل واحد منهما اي من الثلاثي والرباعي اما مجرد او مزيد فيه
لانه اما ان يكون على حالته الاصلية اولا فالاول المجرد والثاني المزيد فيه تنبيهات
الاول قال الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية لفظ مجرد اسم مفعول حقيقته حدوث

حدوث التجريد بعد ان لم يكن نحو تجرد زيد عن ثوبه اي نزعه بعد ان كان لابساله وقد يستعمل
مجازا حيث لا يكون مضمونه حادث الوجود بعد عدمه ومنه ما في تعريف المسند المجرد
عن العوامل اللفظية قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى التجريد وان كان يقتضي
سبق الوجود لكنه استعمل هنا لتنزيل القوة القريبة من الفعل منزلته وقيل لتنزيل الامكان
منزلة الوجود كما اذا قيل ضيق فم البير اذا حفرها ضيقة الفم انتهى ومراده انه استعمل
باحد التنزيلين مجازا وان لزم منه وقوع المجاز في التعريف وما نحن فيه لا يحتاج فيه الى
التجوز فان اطلاق المجرد فيه بطريق التسمية والوضع الاصطلاحي فهو حقيقة عرفية
وان كان مجازا نحويا ولغويا انتهى كلام الوالد رحمه الله تعالى الثاني كما يسمى القسم الثاني مزيدا
فيه يسمى مزيدا ايضا على ما دل عليه كلام المفتاح وذلك اما على انه اسم مكان او على انه اسم
مفعول ولحقه الحذف والايصال ذكره الوالد رحمه الله تعالى ثم وكل واحد منهما اصالة
اي من الثلاثي المجرد والمزيد فيه والرباعي كذلك اما سالم او غير سالم لانه ان خلت حروفه
الاصول عن حروف العلة والهمزة والتضعيف فهو سالم والا فغير سالم فصارت اقسام
الفعل ثمانية حاصلة من ضرب اثنين هما الثلاثي والرباعي في اربعة هي المجرد والمزيد فيه والسالم
وغيره وامثلتها كرم ووعد واكرم واوعد ودحرج وزلزل وتدحرج وتزلزل ونعني اي نريد
معشر اهل التصريف بالسالم ما اي فعلا او الفعل الذي سلمت اي خلت حروفه الاصلية التي
تقابل بالفا والعين واللام من حروف العلة هي الواو والالف واليا ومن الهمزة ومن التضعيف
وقيد الحروف بالاصلية ليدخل في الحد نحو اكرم واعشوشب واحمر واحمار لخلو اصولها مما ذكر
وكذا ما ابدل احد حروفه الصحيحة الاصلية حرف علة نحو سديت القوم اي سدستهم
اي جعلتهم ستة اخذا من السادي في السادس وسمي هذا النوع سالما لسلامته مما ذكر

والتوجيه بهذا اولى كما قيل من التوجيه تسلامته من التغييرات الكثيرة الجارية
في عدة تنبيهات الاول اشار المص بقوله التي تقابل بالفاء الخ الى تفسير الحروف
الاصول وليس المراد ان معرفة الاصول موقوف على المقابلة بالفاء والعين واللام لتوقفها
على معرفة الاصول لا محالة فيلزم الدور بل المراد انه اذا علم الاصول من الزوائد بطريق من
الطرق كما تقول مثلا الحرف الاصلي ما ثبت في تصاريف الكلمة لفظا كفاء حروف الضرب في متصرفاته
او تقديرا كعين قل وبع والزائد ما سقط في بعضها كواو فعوعل فقدت في قعد ثم زايد
تعليم المتعلمين فالطريق ان يقال اذا وزنا لفظا فما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو
اصلي وما ليس كذلك زائد قاله الجاربردي قال بعضهم ويمكن ان يقال انه تعريف لفظي
لمن يعرف التي تقابل عما ذكره بجعلها معنى الاصول الثاني في الشرح ينبغي ان يستثنى من قوله التي
تقابل ما يكرر الحرف الزائد للتضعيف او للالحاق لان الزائد لاحدهما يقابل بها فعال وزن
فرح فعل ووزن جلبب فعلل انتهى بالمعنى وتوقفت فيما قاله بانه على تقدير استثنائهما يصير
التعريف هكذا التي تقابل بالفاء والعين واللام وليست بزائدة للتضعيف ولا للالحاق
فيرد عليه ان الزائد مساو للاصلي في الخفاء والوضوح فاخذ جزءا من الحد يصيره تعريفا
للشيء بما يساويه فيما ذكره وهو ممنوع وان لم يذكر الزائد بان قيل وليست للتضعيف
ولا للالحاق كان غير منعكس لخروج نحو شدد وزلزل الثالث قيل لو عبر المص بدل
تعبيره بالحروف بلفظ احرف لكان اولى لا تحدد فان جمع كثرة واحرف جمع قلة والقلة
ما صدقات جمع القلة دون الكثرة انتهى وفيه بحث قال مولانا عصام الدين رحمه الله
في بعض تصانيفه ان الفرق بين جمعي القلة والكثرة انما هو في حال التعريف فكل جمع للكثرة
انتهى والتعريف شامل لكل من تعريفي اللام والاضافة والرابع في كلام المص اشارة الى ان التنكير وانما في حاله

الى ان الميزان هو الفاء والعين واللام لانه اعم الافعال معنى لان معنى كل فعل فيه معنى لفظ
الفعل وهو انسب من جعل لخفته ولمجي جعل لمعنى اخر كصير وظن ولما فيه من حروف
الشفة والوسط والحلق ولما كان الثلاثي المجرد هو الاصل لكونه على ثلاثة احرف ولتجرده
عن الزوائد قدمه فقال اما الثلاثي المجرد وفي بعض النسخ زيادة السالم قال الشارح
وما فيه التمثيل بسال سال واجيب بالمنع لجواز ان يكون المراد بقوله فيما ياتي ويجي
على يفعل انه يجي مضارع فعل اعم من ان يكون سالما او غيره على ذلك هذا ولا يخلو من
ان يكون ماضيه على فعل مفتوح العين او فعل بكسرها او فعل مضمومها لان الفاء لا يكون
الا مفتوحة لما سياتي والعين لا يكون الا متحركة فرارا من الفاء الساكنين في نحو ضربت وضربن
ومعلوم ان الحركة محصورة في الضم والفتح والكسر ولا يرد على ما قررناه نحو نعم بفتح الفاء
وكسرها مع سكون العين فيهما وبكسر الفاء والعين لان الاصل فعل بفتح الفاء وكسر العين
فحذفت كسرة العين او نقلت الى الفاء بعد سلب حركتها للتخفيف او كسرت الفاء اتباعا
للعين لكون حرف الحلق قويا يستتبع غيره وطلبا لتجانس الحركتين وهذه اللغات
الاربع مطردة في كل ما كان على وزن فعل وعينه حرف حلق سواء كان فعلا كما ذكر او اسما
كفخذ فان لم يكن العين حرف حلق كعلم وكتف امتنع الاتباع ولا يرد على ذلك ايضا نحو
ظرف بسكون العين لان الاصل ظرف بضمها فاسكنت تخفيفا على ان هذا لغة تميم
وساير العرب على الضم لا غير فان كان ماضيه اي ماضي الثلاثي المجرد لانه
الماضي اعم من الثلاثي المجرد من وجه لصدقه اي الماضي على الماضي الثلاثي المزيد فيه
مثلا وصدق الثلاثي المجرد على المضارع فالاضافة بيانية والمعنى فان كان الماضي
الذي هو ثلاثي مجرد قال الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية قدر على وزن فعل فعلى

مفتوح العين بالجر صفه لفعل لان المراد لفظه فصار علما فصح وصفه بالمعرفه هذا ان
قلنا ان الاضافه فى مفتوح العين معنويه فان جعلناها لفظيه كان مفتوح العين بالنصب
حالا من فعل لانه معرفه كما عرفت قاله الوالد رحمه الله تعالى ثم فان قلت ما وجه احتمال
الاضافه فى ذلك لان تكون لفظيه وان تكون معنويه قلت وجهه ان المراد باسم المفعول
اعنى مفتوحا الاستمرار وقد نص غير واحد من الائمه على ان الحاصل الوصف المراد به الاستمرار
يجوز اعتبارها لفظيه نظرا لكونه بمعنى الحال او الاستقبال واعتبارها معنويه نظرا
لكونه بمعنى الماضى ايضا فافهم مضارعه اى مضارع الثلاثى المجرد فالضمير راجع الى الثلاثى
المجرد الذى عاد اليه ضمير ماضيه وهو ظاهر وقيل عود الضمير على ماضيه هو الظاهر بل
واجب عند من يوجب اشتمال جملة الجزاء على رابط بالشرط انتهى هامش نسخه
انما قيد المص فعل بقوله مفتوح العين تنصيصا على المراد لاحتمال صورة الخطيه لفعل
مضموم العين مثلا وهذا معنى قوله الضبط بالقلم فينبغى ان يرى ولا يقرى قال
معناه مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى فى نظير هذا المقام وظاهر ان مراده بقوله
لا يقرى انه لا يقرى من حيث الضبط فلا ينافى كلامه قراته لمعنى اخر بفعل بضم العين
او كسرها نحو نصر ينصر مثال للماضى الذى على وزن فعل مفتوح العين ومضارعه
يفعل بضمها تنبيهان الاول لفظ نحو بالرفع على انه خبر لمبتدا محذوف
احتصارا اى هو نحو نصر بالجر والضمير راجع الى الماضى المذكور وجوز بعضهم فيه النصب
بنزع الخافض قياسيا مطلقا والمذهب المنصور الذى عليه الجمهور وانه انما يكون
قياسيا مع ان وان وكى خاصه الثانى قوله نصر ينصر هو من سرد الالفاظ الغير
المركبه كقولك واحد اثنان ثلثه او ينصر معطوف على نصر بحذف حرف العطف وفى حذفه

على ان الاصل فى نحو نصر
فحذفت كلمه فى وايضا فانى
ذلك على القول بان منزوع
الخافض صح
النصب

فى الاختيار شى كذا قيل قلت اجازه ابن مالك وغيره ومنعه الجمهور وضرب يضرب
مثال للماضى الذى على وزن فعل مفتوح العين ومضارعه يفعل بكسرها فاسل المحار
عند ابن مالك وابى حيان وغيرهما جواز الضم والكسر فيما علم النقل فيه من مضارع هذا الباب
وعليه ائمه اللغه وعين الفرا وابو الفتح الكسر لانه اخف من الضم واكثر وجبر ابن عصفور مطلقا
يجوز فى مضارع ضم العين وفى يفعل كسرها وهو قياس فى مورد النص فلا يلتفت اليه قاله الغزى
فى حاشيته ويجى اى مضارع الماضى المذكور على وزن يفعل مفتوح العين اذا كان عين فعله
والمراد به الماضى ولو اسقط لفظ الفعل لكان اخصر واظهر او كان لامه اى لام فعله حرفا
من حروف الحلق وانما اشترط هذا ليقاوم خفه فتحه العين ثقل حرف الحلق فانه اثقل
الحروف تنبيهات الاول فى قوله قد يجى اشارة الى قلة مجى هذا الباب بالنسبه الى
اخويه فان قد اذا دخلت على الفعل المضارع فى كلام المصنفين لا تكون الا للتقليل
كما نص عليه ابن هشام وغيره وانما قل مجى هذا الباب لان الماضى والمضارع مختلفان
فى المعنى فالمناسب اختلاف عينيهما قاله الشارح الاقزرى الثانى لا يرد على ما تقرر مثل
دخل يدخل ونحت ينحت وجا يجى مما عينه او لامه حرف حلق وليس مضارعه على وزن
يفعل بفتح العين لان كون العين حرف حلق شرط لمجيئه على وزن يفعل لا سبب له
ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط اذ الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم
من وجوده وجود ولا عدم ويجى اى حروف الحلق سته الهمزه والها والعين والحا
المهملتان والغين والخا المعجمتان تنبيهان الاول قالوا الهمزه والها من اقصى
الحلق والعين والحا المهملتان من وسطه والغين والخا من اخره قاله المحقق اللقانى
وفى التسهيل وشرحه لان مخرج اقصى الحلق للهمزه والها والالف وهى على رتبه

هذا ولا يتعين فى يقصر ما ذكره
من التخريج بل يجوز كونه بدلا
من نصر على حد هو هم الكلث
ثم الجاثا فهم صح

واحد عند الاكثرين وقال الاخفش الهمزة اول والها والالف في مرتبة واحدة وقيل
الهمزة اول ثم الالف ثم الها وقيل الها قبل الهمزة ووسطه للعين والحا وكلام سيبويه
على ان الحا بعد العين وقد صرح بعضهم وبعضهم جعل العين بعد الحا وادناه للغين
والخا اي ادناه الى الفم وكلام سيبويه على ان الغين قبل الخا وهو قول ابي الحسن وقيل الخا
قبل الغين وهذه السبعة عشر هي حروف الحلق وقيل الالف هوائية لا مخرج لها وحروف
الحلق ستة ويروى عن الخليل انتهى باختصار المباني ما فيه ظاهر كلام المص
ان حروف الحلق محصورة في ستة هو ما حكي عن الجمهور وروي عن الخليل ومذهب
سيبويه ومن تابعه انها سبعة فزاد الالف لاقصى الحلق وهي عند اولئك حرف
هوائي لا مخرج له وانما قلنا ظاهر كلام المص لاحتمال ذهابه الى انها سبعة ويكون قوله
وهي الهمزة الى سائر حروف الحلق التي تفتح العين لاجلها لا لحروف الحلق مطلقا وفي حاشية
الوالد رحمه الله تعالى ما معناه ثم الاولى ان تعد الالف من حروف الحلق كالهمزة
والها كما اقتضاه كلام ابن الحاجب في الشافية حيث قال مخرج الهمزة والها
والالف اقصى الحلق وصرح به التسهيل خلافا لظاهر ما في المتن ان قلت
كلام الشافية يقتضي اتحاد مخرج الالف والهمزة وكلام الشارح يدل على تقارب
مخرجيهما دون اتحادهما فكيف ذلك قلت اتحاد مخرج حرفين ممتنع والا لكانا حرفا
واحدا وكون الالف والهمزة من اقصى الحلق لا يقتضي اتحادهما في المخرج فان لاقصى
الحلق مراتب فاقصاه من اسفله الى ما يلي الصدر مخرج الهمزة ولذلك تثقل اخراجها
لتباعدها وبعدها الها ثم الالف هكذا قال سيبويه وزعم ابو الحسن ان مخرج الالف
مع مخرج الهمزة بلا واسطة ان قلت كيف لا يجوز اتحاد مخرج حرفين مع انهم قالوا

قالوا ان مخارج الحروف تنحصر في ستة عشر مخرجا والحال ان الحروف تسعة وعشرون
مخرجا وايضا فقد قال ابو الحسن ان مخرج الالف والها واحد قلت اما قولهم ان المخارج
ستة عشر فالمراد منه ان مخارجها بنا على التقريب لا التحديد بل منحصرة في ذلك والا فلكل
حرف مخرج يخصه وقد صرح بذلك في الشافية واما كلام ابي الحسن فقد رده العلما وقالوا
انه غير معقول اذ لو كانا من مخرج واحد لما تميز احدهما عن الاخر انتهى كلام الوالد
رحمه الله تعالى نحو سال يسال مثال لما جا مضارعه على وزن يفعل بالفتح لكون
عينه حرف حلق ونحو منع يمنع مثال لما جا مضارعه كذلك لكون لامه حرف حلق ثم لما استشعر
المص هنا اعتراضا بان ابى يابى جا على وزن فعل يفعل بالفتح مع انتفا الشرط المذكور اجاب
عنه بقوله وابى يابى شاذ اي مخالف للقياس فلا يرد نقضا فان قلت كيف يكون شاذا
وهو وارد في افصح الكلام قال الله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره قلت كونه شاذا لا ينافي
ذلك فانهم قالوا الشاذ على ثلثة اقسام قسم مخالف للقياس دون الاستعمال كما ذكر كالقود
والصيد لان القياس قلب الواو واليا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقسم مخالف للاستعمال
دون القياس كقوله " وام اوعال كها او اقربا " والاستعمال اضافة مثل الى الضمير وكلاهما
مقبول لا اعتراض بسببه على قائله وقسم مخالف للاستعمال والقياس كقوله
الحمد لله العلي الاجلل " والاستعمال والقياس الاجل بالادغام وهو مردود على قائله والمقبول
يصح ان يقع في الكلام الفصيح والمردود غير فصيح ينافي وقوعه في الكلام الفصيح كذا في الشرح
سوى التمثيل ونزر من التوضيح واعترض الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية قوله كونه
شاذا لا ينافي وقوعه في كلام فصيح فقال هذا ينافي ما في المواقف للقاضي عضد وشرحه للسيد السند
في مقصد اثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم حيث قال ان القران خال عن الشاذ المخالف للقياس

والشارد انما فر عن الاستعمال فان قلت شذوذه ينافي وقوعه في فصيح الكلام البتة
لان فصاحة الكلام تستلزم فصاحة مفرداته وفصاحة المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة
ومخالفة القياس فمتى خالف القياس لم يكن فصيحا قلت قد اشار الشارح في المطول الى
دفع هذا السؤال بتفسيره مخالفة القياس بقوله المخالف للقياس ما لا يكون على وفق
ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام بخلاف نحو ابى يابى وعور يعور واستحوذ وقطط
شعره وآل وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت
عن الواضع انتهى وتحقيقه كما قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى ان معنى القياس عند اهل المعاني
المقايسة بما صدر عن الواضع فالشاذ عندهم ما خالف القياس اي خالف ما صدر عن الواضع
والقياس عند الصرفيين كون الكلمة على القانون المستنبط من تتبع لغة العرب لعنى مفردات الفاظهم
الموضوعة او ما في حكم المفرد من المركبات الناقصة فالشاذ عندهم ما خالف القانون المستنبط
من تتبع لغة العرب ومن ثمة قسموه الى ما وافق السماع والى ما خالفه واما الشاذ في اصطلاح اهل
المعاني فلا يكون موافقا للسماع اصلا فاعرفه انتهى كلام الوالد رحمه الله تعالى فان قيل
في المحكم وغيره ان قوما قالوا في الماضي ابى بالكسر فيابى على لغتهم جار على القياس انتهى
لا يرد على ما تقرر قلى يقلى في لغة بني عامر لان الفصيح كسر العين في المضارع ولا بقى يبقى بالفتح
في لغة بني طي لان الاصل كسر العين في الماضي فيقلبون فتحة واللام الفا تخفيفا وهذا القلب فيهما
قياس عندهم ولا ركن يركن لانه من تداخل اللغتين اعني انه جاء من باب نصر ينصر وباب علم يعلم فاخذ
الماضي من الاول والمضارع من الثاني وان كان ماضيه على وزن فعل مكسور العين فمضارعه
يفعل بفتح العين نحو علم يعلم الا ما اي فعلا او الفعل الذي شذ اي خالف هذا القياس
من نحو حسب يحسب واخواته اي امثاله فانها جاءت بكسر العين فيهما واستعمال الآخر بمعنى المثل

استعارة عربية وليس بعون قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها ذكره مولانا
عصام الدين رحمه الله تعالى والشذوذ بالوجه المذكور قليل في الصحيح لكنه يعم كثيرا في المعتل
نحو ورث يرث وورع يرع ويئس ييئس انتهى لا يرد على ما تقرر فضل يفضل ونعم
ينعم ودمت تدوم ومت تموت بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع لان ذلك من التداخل فانها جاءت
من باب علم يعلم وباب نصر ينصر فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني وان كان ماضيه
على وزن فعل مضموم العين فمضارعه يفعل بضم العين نحو حسن يحسن لان هذا الباب موضوع
للصفات اللازمة كالحسن والقبح فاختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل الا بانضمام
الشفتين وتلازمهما حال النطق رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها انتهى لا يكون
هذا الباب الا لازما واما قولهم رحبتك الدار وقول علي رضي الله تعالى عنه ان بشرا طلع اليمن
فشاذان او محمولان على تضمين رحب معنى وسع وطلع معنى بلغ فاسلم لم تسمع تعدي
فعل الا في هذين الموضعين قاله ابن هشام وغيره واما الرباعي المجرد فهو فعلل بفتح الفاء واللام
وسكون العين انتهى قال المحقق اللقاني مقتضى هذه العبارة انحصار الرباعي المجرد في
فعلل ولا يصح لانه منتقض بفعلل المبني للمفعول وفعلل امر كدحرج لان كلا منهما مجرد اذ
يصدق عليه حد المجرد المتقدم مع ان الاول اصل بنفسه عند سيبويه والثاني اصل بنفسه
مأخوذ من المصدر كالماضي عند البصريين انتهى فان قلت ما وجه اقتضاء العبارة المذكورة للانحصار
فيما قاله قلت لان فعللا معرفة لانه علم لوزن مخصوص وقد تقرر في علم المعاني ان تعريف جزئي
الجملة يفيد الحصر قال وقد يقال مراده بالمجرد المنحصر هو الاصل فقط والاول فرع عن المبني للفاعل
عند اكثر البصريين والثاني مقتطع من المضارع عند الكوفيين ولو قال اما الرباعي المجرد فالموجود
من ماضيه فعلل لكان احسن هذا كلامه فتامل كدحرج دخول الكاف فيهما سوغه ارادة اللفظ

آدم

وهو اسم واما افاده المقول لمقام القول محذوفا كذا قاله المحقق اللقانى قلت حق مثل هذا الكلام

ان يذكر فى اول موضع يليق به وذلك قوله لم نحو نصر ينصر فيقال هناك دخول نحو هنا سوغه

اما ارادة اللفظ لح لانه كما ان حرف الجر لا يدخل على الفعل كذلك المضاف لا يدخل على الفعل لان

دخوله عليه انما يكون بالاضافة اليه والفعل لا يكون مضافا اليه هذا ولا يخفى ان القول المقدر على الوجه

الثانى ينبغى ان يكون بمعنى المقول لان الغرض التمثيل للفعل الاصطلاحى والفعل الاصطلاحى لا يكون

الا من قبيل اللفظ فعلى هذا تعين ان يكون المراد بلح اللفظ لانه تفسير للقول المذكور ويكون

دحرج فى هذا الوجه مثله فى الوجه الثانى الاول فى كونه اسما لارادة لفظه ويكون معمول القول بطوله

بلا طائل فقد بر دحرجه ودحراجا لا دخل لهما فى التمثيل وذكرهما لافادة ان فعلل مصدره على فعللة

وفعلال والاول قياسى والثانى سماعى تنبيه لحق بالرباعى المجرد على ما فى الشرح خمسة ابواب وهى

فوعل وفعلل وفيعل وفعول وفعيل نحو جورب وجلبب وبيطر ورهوك وشريف وفى اغرب

عد ابن الحاجب وغيره من المحققين الملحقات به سنة فاغفلوا امثال شريف ووفاقا لسيبويه وزادوا

قلنس وقلسى ومعناهما البس القلنسوة وكذا صنع السكاكى وابن مالك وغيرهما لكنهم ذكروا شريف

بدل قلنس لكن ابن مالك والحاق ما سواها نادر يشير الى مثل قلنس وترمس وترفل يعنى نفل

وهلقم اذا اكثر اللقم ودهبل اللقمة اذا اعظمها وسنبس بمعنى بنس اى تكلم وغيرها والالحاق جعل مثال

على وزن ازيد منه ليعامل معاملته فى احكامه من التصغير والتكسير ونحوهما فنحو قردد ملحق بجعفر

ولذلك جاء فى مصدر الفعلل فى بعضهم وبيلاه الالحاق ان الاولى ان حرف الالحاق هو الذى

ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى كواو حوقل ولام شملل فليس المراد

من زيادة الالحاق ان لا يصحبها زيادة معنى اصلا كما قيل لان معنى حوقل وشملل مخالف لمعنى

حقل وشمل بل ان لا يكون لافادة معنى كزيادة الهمزة فى اكرم والواو فى قوّم والالف فى فاعل

فالواو زيدت وقرادد كما قالوا
جعيبر وجعافر ونحو شملال ملحق
بجحمرش ولذلك م

فاعل فلا يقال انها للالحاق وان صار اللفظ بواسطتها على وزن الرباعى وذلك لظهور معناها فى معانى

اخر فلا يجوز حملها على الغرض اللفظى مع امكان المعنوى والثانى توافق المصدر واعتمد الشارح

كالزمخشرى هذا الثانى قال ابن الحاجب فى شرح المفصل والاول هو التحقيق لجريانه فى الاسما

والافعال هذا والمعتبر على الثانى توافق المصادر جميعها فيخرج نحو اخرنجم لعدم الفعللة كما

خرج نحو قاتل وقوم وقيل ايضا الاعتبار انما هو بالفعللة لعمومها واطرادها فى جميع صور

فعلل واما الفعلال فلا اعتداد به لعدم اطراده اى الا فى المكرر كما قاله البدر ابن مالك

فيخرج المذكورات ايضا انتهى واما الثلاثى المزيد فهو على ثلثة اقسام جمع قسم وقسم الشى ما

كان مندرجا تحته واخص منه وذلك لان الزائد فيه اما حرف واحد او اثنان او

ثلثة لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل تنبيه لو قال ثلثة اقسام باسقاط على لكان

كما قيل اخصر واظهر فاسد الحروف التى تزاد لا تكون الا من حروف سألتمونيها الا فى الالحاق

والتضعيف فانه يزاد فيهما اى حرف كان كقطّع وجلبب ومرمريس وصمحمح كذا فى الشرح

سوى التمثيل والمراد بالتضعيف التضعيف اللغوى اى التكرير لا الاصطلاحى

وفى حاشية للوالد رحمه الله تعالى الاصل فى حروف الزيادة حروف العلة لخفتها وان

اشتهر ان الواو والياء ثقيلتان لان ثقلهما بالنسبة الى الالف واما بالنسبة الى سائر الحروف

فهما خفيفتان وزيدت عليها السبعة الباقية لمشابهتها لها هذا ومما يضبط حروف

الزيادة قولك هويت السمان او سلمى او هنئ او اسميت وطهان امان فى سليمان قال

مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى ومما يجمع حروف الزيادة يا اوس هل نمت وقولك

لم ياتنا سهو وقولك اليوم تنساه وجمع الثلاثة شاعر فى هذا البيت

يا اوس هل نمت ولم ياتنا   سهو فقال اليوم تنساه   انتهى ويجمعها ايضا هو كرامان وتسهيل

بالاشباع للوزن

ونظم هذه العبارة من قال "سألت الحروف الزائدات عن اسمها فقالت ولم تبخل امان وتسهيل"

وروى ان بعض الطلبة سألوا استاذهم عنها فقال لهم هي حروف هويت السمان ثم انهم نسوا انهم سألوه عن ذلك فرجعوا اليه وقالوا له ما حروف الزيادة فقال سألتموها فقالوا لم نسألك فقال بلى سألتني عنها بالامس يا فلان لاحدهم واجبتك فال صدقت وقد نسيت فقال واليوم تنساه يريد ان حروف الزيادة حروف سألتموها وكذا حروف اليوم تنساه فقال ولم يدر المراد لا بالاولى ولا بالثانية لا انساه فقال الاستاذ سالت الحروف الزائدات البيت انتهى كلام الوالد رحمه الله تعالى

وجمعها ايضا قولكم هم يتساءلون ويا هولاء اسمنتم واسلمني وناه ونويت المنتها ونويت الاسد وما انت وسهيل واسماء له يمين وانت ولي حسيتها وآهو لا سمنتني وهل انت مواسي ونويت اسلمه وانت سهيل هائم وانت مايس لهو وانت سائم هول واقلها تسنيم وتاوه سليمان وسلمان بتاقه ذكرهذه السبع عشر ابن هشام في حاشية التسهيل وقد جمع الوالد ابن مالك الحروف المذكورة اربع مرات في بيت واحد فقال

"هناء وتسليم تلا يوم انسه نهاية مسئول امان وتسهيل" القسم الاول من الاقسام الثلثة ما كان ماضيه على اربعة احرف فيكون الزائد فيه حرفا واحدا فقط كان همنا زائد للفصل بين المثلين ولو حذف ماضيه لكان احصر واظهر كذا قيل ويتجه عليه ان الحكم بالزيادة خلاف الاصل فلا ينبغي المصير اليه من غير داع فضلا عن الجزم به فان قلت لعل الداعي اليه انه لولم نقل بذلك لاقتضى ظاهر المصنف ان كينونة الماضي على اربعة احرف في الزمان الماضي خاصة وذلك فاسد قلت هذا مشترك فان كان الزائدة كغير الزائدة في افادة معنى المضي كما صرح به ابن هشام وغيره على ان الافعال في هذا المقام لا يراد منها الزمان اصلا كما صرح به يوخذ ذلك من كلام مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في حاشيته على شرح الشمسية

كلام

وهو متجه لا محيد عنه وهو اي هذا القسم ثلثة اقسام ايضا بدليل الاستقراء الاول افعل بزيادة الهمزة نحو اكرم اكراما وهو للتعدية غالبا نحو اكرمته ولصيرورة الشيء منسوبا الى ما اشتق منه الفعل نحو اغد البعير اي صار ذا غدة ومنه اصبحنا اي دخلنا في الصباح لانه بمنزلة صرنا ذوي صباح ان قلت قد مر ان الذي يشتق منه الفعل هو المصدر واشتقاق اغد واصبح من الغدة والصباح وليسا مصدرين بل الاول اسم ذات معروف والثاني اسم وقت وهو صدر النهار قلت لعل المراد هنا بالاشتقاق كما قال بعضهم هو الاخذ وهو اوسع دائرة من الاشتقاق او يقال ان الفعل مشتق مما ذكر بواسطة اشتقاقه من المصدر المأخوذ منه وهو قريب من الاول ولوجود الشيء على صفة نحو احمدته اي وجدته محمودا والخلة اي وجدته بخيلا وللسلب نحو اعجمت الكتاب اي ازلت عجمته ومنه حروف المعجم اي حروف الخط المزال عجمته بالنقط وللاحواج الى الشيء نحو اشكيته اي احوجته الى الشكوى وللزيادة في المعنى نحو شغلته واشغلته وللتعويض للامر نحو اباع الجارية اي عرضها للبيع وللكثرة نحو اضبت المكان اي كثرت ضبابه وللجعل للمفعول لشيء بوجه ما نحو اقبرته اي جعلت له قبرا وللهجوم نحو اطلعت عليهم اي هجمت وللدعاء كاسقيته اي دعوت له بالسقيا وللتسمية كاكفرته اي سميته كافرا وللمطاوعة لفعل نحو فطرته فافطر سيه سعنى في الهمزة من قول المصنف اكرم قطعها لما تقرر في محاله من علم العربية ان كل همزة وصل في فعل او حرف اذا صار اسما يجب قطعها ولا يخفى ان المراد باكرم لفظه وقد تقرر في محله من العلم المذكور ان كل كلمة اريد بها لفظها لا معناها تصير بذلك الارادة اسما فائدة قد ينقل فعل الشيء الى افعل فيصير لازما نحو اكبت واعرض يقال كبته اي القاه على وجهه فاكب وعرضه اي اظهره فاعرض قال الزوزني ولا ثالث لهما فيما سمعناه وزاد غيره ظأرت الناقة على حوار غيرها فاظأرت اي عطفتها عليه فانعطفت وقشعت الريح السحاب اي فرقته فانقشع اي تفرق وشنقت البعير اي استوقفته بجذب زمامه فاشنق اي وقف ونسلت ريش

مع سيبويه بمعنى قطع الهمزة لان افعل هنا اسم منقول من الفعل علما للوزن المخصوص

ای من الغدة والصباح

ای وجدته بخیلا

شنق البعير شنقه واشنقه كفه بزمامه حتى الزق ذفراه بقادمة الرحل او حتى رفع رأسه وهو راكبه كما سبقه فاشنق البعير بادر (ق)

الطائر ووبّر البعير اى اسقطتهما فانسل اى سقط ونزفت البئر اى اذهبت ماءها فانزفت اى
ذهب ماؤها ومريت الناقة مسح ضرعها اى ادررت لبنها [illegible] اى درّ لبنها تمت انما ذكر المصادر فانزفت بتم
مع الافعال فى امثلة المزيد فيه لان ابواب الثلاثى المزيد فيه تسمى بالمصادر فيقال باب الافعال
وباب التفعيل وباب المفاعلة وهكذا ومن ثم لم يذكر جميع المصادر وانما يذكر المصادر التى قد
اشتهرت فان بها يلقب الابواب ولم يذكر المصادر فى امثلة الثلاثى المجرد بل اكتفى بذكر الفعل لان
ابواب الثلاثى المجرد تسمى بالافعال فيقال مثلا باب ضرب وباب نصر وباب علم قاله الوالد رحمه الله تعالى
فى الحاشية والثانى كفعّل بتكرير العين نحو فرّح فرّحا اصله تفريحا لوجوب اشتمال المصدر
على جميع حروف فعله ابدلت الياء الفا لتجانس حركة ما قبلها تمت اختلف فى الزائد منهما
فقال الخليل هو الاول لان زيادة الساكن اولى من زيادة المتحرك لما فيه من تكثير الزائد بكونه حرفا وحركة
وقال الجمهور الثانى لان الزيادة بالآخر اولى لانه المحل الذى احتجنا عنده الى تقدير الزيادة واختاره
ابن الحاجب والوجهان جائزان عند سيبويه لتحكّمنا فى دليلهما هذا وهو للتكثير فى الفعل نحو جوّلت
وطوّفت او فى الفاعل نحو موّتت الابل او فى المفعول نحو غلّقت الابواب وللنسبة المفعول
الى اصل الفعل نحو فسّقته اى نسبته الى الفسق وللتعدية نحو فرّحته وللسلب نحو جلّدت البعير اى
ازلت جلده وللتصيير نحو عجّزت المرأة وثيّبت اى صارت عجوزا وثيبا وللتوجه نحو كوّف الرجل
وشرّق وغرّب اى توجه الى الكوفة والشرق والغرب ولاختصار الحكاية نحو امّن وايّه وسبّح
اى قال امين وايها وسبحان الله وللتسمية نحو فسّقته وللدعاء للشئ او عليه نحو بركته اى دعوت
له بالبركة وجدّعته اى دعوت عليه بالجدع وللقيام على الشئ نحو مرّضته اى قمت عليه وللرمى بالشئ الجدع قطع الانف او الشفة او اليد او الاذن منه
نحو شجّعته اى رميته بالشجاعة ذكره ربعة اى عصفور وللعمل المذكور فى مهلة كدرّجته الى كذا (بالدال المهملة)
قال ابو حيان وقد يأتى لضد فعل يقال نمى الحديث بالتشديد نقله على جهة الافساد ونماه نقله

نقله على جهة الاصلاح وللموافقة فعّل اللازم كما فى المثل المشهور قد بيّن الصبح لذى عينين
اى بان وظهر قاله الوالد رحمه الله تعالى فى الحاشية فان قلت هذا ينافى القاعدة المشهورة اعنى زيادة
المبنى تدل على زيادة المعنى قلت لا منافاة لان تلك القاعدة اغلبية لا كلية او انها بالنسبة الى المعنى
الحقيقى لا مطلقا واستعمال فعّل بمعنى فعل من قبيل المجاز المشهور انتهى ولغير ذلك والثالث كفاعل
بزيادة الالف نحو قاتل مقاتلة وقتالا وهو لنسبة اصله الى احد الامرين متعلقا باحدهما للآخر
للمشاركة صريحا فيجئ العكس ضمنا ولا يجعل الفاعل فى هذا الباب الا من كان هو البادى فلا يقال
ضارب زيد عمرا الا اذا كان زيد هو البادى بالضرب كما نقله الوالد رحمه الله تعالى فى الحاشية
ويكون بمعنى فعّل للتكثير نحو ضاعفته وضعّفته وبمعنى افعل نحو عافاك الله واعفاك وبمعنى
فعل نحو دافع ودفع وسافر وسفر ذكره غير واحد من الائمة منهم الشارح واما ما وقع فى شرح
المفصل لابن الحاجب من انه ليس فيه فعل ثلاثى من لفظ سافر بمعناه فيمثل به فقد انتقد والقسم
الثانى من الاقسام الثلاثة ما كان ماضيه على خمسة احرف فيكون الزائد فيه حرفين وهو نوعان
فالمجموع خمسة ابواب اما اوله التاء مثل تفعّل بزيادة التاء واحدى العينين تمت قال
المحقق اللقانى هنا ان قلت ادخال مثل على كل من الابواب الخمسة بقوله مثل تفعّل الخ يقتضى
عدم الانحصار فيها وهو مناف لكونها خمسة ابواب قلت الافراد الذهنية لا تنحصر فى
الافراد الخارجية فالمثلية باعتبار الذهنية والحصر باعتبار الخارجية فلا منافاة انتهى ويظهر
ان هذا احسن ما قيل فى توجيه مثل ذلك مما ذكرته فى حاشية شرح القطر نحو تكسّر تكسّرا وهو
لمطاوعة فعّل نحو كسّرته فتكسّر فى الشرح المطاوعة حصول الاثر عند تعلق الفعل المتعدى بمفعوله
انتهى وفى حاشيته للوالد رحمه الله تعالى نقلا عن شيخنا شمس الدين محمد البخارى عن شيخه المحقق مولانا جلال الدين اللقانى
ان قول الصرفيين ان المطاوعة قبول الاثر الى آخره مبنى فى مطاوعات الله تعالى بلا انكاف لانه

فعله تعالى موثر لامحاله لا تتخلف عنه الاثر اصلا واما في مطاوعات افعال العباد فمعناه كونه
بحيث يقبله غالبا فلا يرد انهم جعلوا تعلم مطاوع علم مع ان التعلم لا يجب حصوله عند التعليم فكم
من معلم لم يتعلم انتهى وقال مولانا احمد الابيوردي في حاشيته على شرح المطالع للمطاوعة حصول الاثر
في المفعول بسبب تعلق الفعل به فلا بد في تحقق معنى المطاوعة من تحقق الاثر وكل ما ظن فيه انه
مطاوع ولا حصول فيه فليس من باب المطاوعة حقيقة فقولهم امرته فلم يأتمر لم يرد فيه بالائتمار
المنفي ما هو مطاوع امرته وتوضيحه ان امرته معناه صيرته مامورا بان خاطبته بصيغة الامر
ولا شك ان مطاوع هذا صيرورة المخاطب بتلك الصيغة مخاطبا بها وهو معنى صيرورته مامورا
وانما الائتمار المنفي بمعنى الامتثال واستعمال الائتمار فيه مجاز صار لشهرته حقيقة عرفية وكذلك
الحال في علمته فلم يتعلم التعليم فيه ليس مستعملا في معناه الحقيقي وهو احداث العلم فيه بل
هو مستعمل في معنى مجازي مشهور هو توجيه الخطاب للغير الموجب للعلم غالبا ولو استعمل
التعليم في معناه الحقيقي اعني احداث العلم فيه لم يتخلف عنه مطاوعه وهو حدوث العلم فيه
اذ لا احداث بدون تحدث فالمجاز في قولهم امرته فلم ياتمر في لفظ ياتمر وامرته على حقيقته
والمجاز في علمته فلم يتعلم في لفظ علمته وكل ما اشبه ذلك احدى هاتين الصنعتين فتنزل على احد هذين
الوجهين من التاويل انتهى ما ذكره مولانا احمد مع توضيح تام منا لما ذكره هو مجملا هذا واعلم
ان الفعل الدال على المطاوعة لا يكون الا لازما والفعل المطاوع لا يكون الا متعديا الى هنا
كلام الوالد رحمه الله تعالى ويأتي تفعل للتكلف نحو تشجع اي تكلف الشجاعة وللاتخاذ الفاعل
المفعول اصل الفعل نحو توسدته اي اتخذته وسادة وللتجنب نحو تأثم اي جانب الاثم وهذا اولى
من التمثيل بتهجد اي جانب الهجود اي النوم لان في الصحاح هجد وتهجد نام ليلا وهجد وتهجد
سهر من الاضداد انتهى اذ هو صريح في ان الهجود والتهجد مشتركان بين النوم ليلا والسهر فليس

تهجد للمجانبة الفعل وللعمل المتكرر في مهلة نحو تجرعته اي شربته جرعة بعد جرعة وللطلب
نحو تعظم اي طلب ان يكون عظيما وللتلبس بمسمى ما اشتق منه الفعل نحو تقمص اي لبس القميص
وللعمل فيه نحو تعشى اي اكل في العشاء وبمعنى فعل نحو تبسم وبسم وللصيرورة نحو تحجر الطين اي
صار حجرا وللسؤال اصل الفعل نحو ترحم اي سال الرحمة ومنها تفاعل بزيادة التاء والالف نحو ساعد
تباعدا وهو للمشاركة بين اثنين او اكثر في اصله صريحا نحو تضاربا وتضاربوا وللمطاوعة فاعل نحو باعدته
فتباعد وللتكلف نحو تجاهل اي اظهر الجهل من نفسه مع انه منتف عنه والفرق بين التكلف في
هذا الباب وبينه في باب تفعل ان المتحلم يطلب وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل فانه لا يطلب الجهل
بنفسه هذا البابان اعني بابي تفعل وتفاعل ملحقان بدحرج فلا وجه لنظمهما في سلك
ما تقدم في اعداد الثلاثي واجاب بعضهم عن ذلك بقوله لا اعتراض على المص في هذين
ففي شرح الهادي ان تضعيف العين لا يكون للالحاق وفيه وفي التسهيل وشرح المفصل
وغيرها ما يدل على ان الالف لا يقع للالحاق حشوا لا في الاسم ولا في الفعل قال ابن الحاجب وغيره
لانها عند المحصلين انما الحقت ياء فتحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فلو الحقت في غير الآخر
لم يخل اما ان يلحق متحركة بعد فتحة او غير ذلك فان الحقت على الاول انقلبت الفا فيزول وجه
الالحاق لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى الذي من اجله الحقت وان الحقت على الثاني
وجب ان تبقى فلا يكون الفا بخلاف الاخر فان حركته عارضة ومعتد بها في الوزن انتهى
فتفعل وتفاعل ليسا من الملحق لكنه ذكرهما منه في الشافية تبعا للمفصل وتبعهما الشارح
وخص في الشافية في باب ذي الزيادة الضابط المذكور بالاسم والصحيح الاول والدليل
عليه ايضا قول العرب تضامّ القوم ونحوه فادغموا ولو كان ملحقا لم يجز ادغام كما لم يجز
ادغام جلبب انتهى واما ما اوله الهمزة فمنها انفعل بزيادة الهمزة والنون نحو انقطع انقطاعا

وهو لمطاوعة فعّل نحو قطّعته فانقطع ومن ثمه لا يكون الا لازما كذا في الشرح صرّاد الجاربردي
اذ المطاوعة تقتضي اللزوم قال بعضهم وفي كلامهما نظر لاطباقهم على ان هذا في مطاوع المتعدي
لواحد اما مطاوع المتعدي لاثنين فمتعدي لواحد كعلّمته الحساب فتعلّمه ويجوز كسوت
زيدا جبّة فاكتسى هو تلك الجبة انتهى ويجيء لمطاوعة افعل نحو اسفقت الباب اي رددته
فانسفق وازعجته اي ابعدته فانزعج واغلقته فانغلق من اسواد ـــــــه لا يبنى
هذا الباب الا مما فيه علاج اي اتحاد بالجوارح الظاهرة وتاثير اي اتحاد اثر بالمعمول ظاهر
للحواس الظاهرة فلا يقال مثلا انكرم وانعدم اما الاول فلانه لا تاثير بالمكرم بالفتح
واما الثاني فلان المعدوم ليس بموجود حتى يقوم به اثر ومن ثمه خطّى من عبر به ومثل
افتعل بزيادة الهمزة والتا نحو اجتمع اجتماعا وهو للمطاوعة نحو جمعته فاجتمع وللاتخاذ
نحو اختبز اي اخذ الخبز وللاكتساب نحو اكتسب اي بالغ واضطرب في الكسب ويكون
بمعنى فعل نحو حمل واحتمل وبمعنى افعل نحو ادغمت الحرف وادّغمته وبمعنى تفاعل نحو اختصم وتخاصم
وبمعنى تفعّل نحو اعتدى وتعدّى وبمعنى استفعل نحو ارتاح واستراح ومثل افعلّ بزيادة
الهمزة واحدى اللامين نحو احمرّ اي اشتدت حمرته احمرارا وهو للمبالغة ولا يكون الا لازما
ويختص بالالوان والعيوب الظاهرة واما نحو قولهم ازودّ الليل اي انتصف فشاذ
والقسم الثالث من الاقسام الثلاثة ما كان ماضيه على ستة احرف ويكون الزائد فيه ثلثة
احرف مثل استفعل بزيادة الهمزة والسين والتا نحو استخرج استخراجا وهو لطلب الفعل
صريحا نحو استخرجته اي طلبت خروجه او تقديرا نحو استخرجت الوتد ولاصابة الشي على
صفة نحو استعظمته اي وجدته عظيما وللتحول نحو استحجر الطين اي تحول الى الحجرية ويكون
بمعنى فعل نحو قرّ واستقر وبمعنى افتعل نحو استعصم واعتصم وبمعنى افعل نحو استيقن وايقن

ولزيادة المبالغة في المعنى

وايقن وبمعنى تفعّل نحو استكبر وتكبّر وبمعنى فعّل نحو استرجع اي قال انا لله وانا اليه راجعون
ــــــه جعل صاحب المفتاح الاستفعال كله للطلب فقال استحجر الطين معناه طلب نفسه
ان يصير حجرا واستقر معناه سال نفسه القرار وهكذا الا انه التزم في هذه الامثلة حذف
المفعول كما التزم في عدل في القضية اي عدل الحكم فجعل متفرع هذا التحقيق ان استفعل
للتعدية مطلقا ولا يكون لازما وما اختاره الشارح تبعا لابن الحاجب ابعد من التكلف قاله
مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى كذا في حاشية الوالد رحمه الله تعالى ومثل افعالّ بزيادة الهمزة والالف
واحدى اللامين نحو احمارّ احميرارا وهي كافعلّ في جميع ما مر الا ان المبالغة هنا زائدة ومثل افعوعل
بزيادة الهمزة والواو واحد العينين نحو اعشوشب المكان اعشيشابا اي كثر عشبه وهو للمبالغة
ويكون للصيرورة نحو احلولى الشي اي صار حلوا وبمعنى استفعل كقوله
ولو كنت تعطي حين تسأل سامحت لك النفس واحلولاك كل خليل اي استحلاك وللمطاوعة
فعّل نحو ثنيته فاثنونى ــــــه قال الافزري في شرحه قال الجوهري لم يجئ افعوعل متعديا
الا احلولى في قول بعضهم احلوليته اي استطبته واعروري الفرس ركبه عريانا انتهى ويرد على
ما قاله مثل البيت المذكور اللهم الا ان يقال هو شاذ او ضمن معنى استحسن ومثل افعوّل بزيادة الهمزة
والواوين نحو اجلوّذ وهو المضاء والسرعة في السير وذهاب المطر كذا في القاموس ومثل افعنلل
بزيادة الهمزة والنون واحدى اللامين نحو اقعنسس اقعنساسا قال ابو عمرو بن العلا سالت
الاصمعي عنه فقدم بطنه واخر صدره كذا في الشرح وفي القاموس اقعنسس تاخر ورجع الى الخلف
ومثل افعنلى بزيادة الهمزة والنون والالف نحو اسلنقى اسلنقاء اي وقع على قفاه كما عبر به الجاربردي
وعبر وعبارة الشرح نام على ظهره ووقع الى اخره وانتقد بان النوم ليس بشرط وهذا الباب
لمطاوعة فعل نحو سلقاه فاسلنقى ــــــه في الشرح ما معناه ان هذين البابين ملحقان

ملحق في الارض نا ونصف انقد ق

باب احرنجم فلا وجه لنظمهما فى سلك ابواب الثلاثى المزيد فيه بل الوجه نظمهما فى سلك
ما الحقا به واما الرباعى المزيد فيه فامثلته اى ابنيته ثلثة بدليل الاستقراء الاول تفعلل
بزيادة التا كتدحرج تدحرجا فقد عرفت ما مر توجيه دخول الكاف هنا على تدحرج فلا نغفل
حسه الحق بهذا الباب مثل تجورب اى لبس الجورب وتجلبب اى لبس الجلباب وتفيهق
اى اكثر فى كلامه وترهوك اى تبختر وتمسكن اى اظهر الذل والمسكنة والثانى افعنلل
بزيادة الهمزة والنون كاحرنجم احرنجاما يقال حرجمت الابل فاحرنجمت اى رددت بعضها الى بعض
فاردندت كذا فى الشرح وهو فى القاموس وزاد احرنجم اراد الامر ثم رجع عنه حسه الحق بهذا
الباب نحو اقعنسس واسلنقى ولا يجوز الادغام والاعلال فى الملحق لانه يجب ان تكون مثل الملحق
به لفظا والفرق بين بابى اقعنسس واحرنجم انه يجب تكرير اللام فى الاول دون الثانى قال الشارح
هنا واستقلالا واطلاقه منع الاعلال مان ابن الحاجب صرح بان الاعلال انما يمتنع فى الحشو خاصة فلم
فصوا على اسلنقى واحبنطى ملحقان باحرنجم مع ان الفيهما منقلبة عن واو لتحركهما وانفتاح ما قبلها
والثالث افعلل بسكون الفا وفتح اللام الاولى مخففة والاخرى مشددة والزائد فيه الهمزة واحدى
اللامين مخففة والاخرى مشددة الاخرين نحو اقشعر جلده اقشعرارا اى اخذته قشعريرة
حسه هو فى اللغة الايقاظ وفى اصطلاح المصنفين الاعلام بتفصيل ما علم اجمالا
وهو معرب مرفوع على انه خبر لمبتدا محذوف اختصارا هذا نحو جمله مبنيا على بعد شىء وعدم
شىء ومثله فى جواز الوجهين لفظ الفصل والباب ونحوهما الفعل اما متعد وهو الفعل
الذى يتعدى من الفاعل الى المفعول به ينبغى ان يكون الباء فيه للالصاق اى الذى الصق
الفعل به او للمقابلة كما قاله الرضى وان يكون المراد بالمفعول به الجنس ليتناول المفعولين
والثلثة فى ظننت زيدا قائما واعلمت زيدا بكرا قائما كما قيل واما كلوكذا اى لمفعول فهو مصدر

لفظه

يعنى

يعنى اسم المفعول ضربت زيدا هذا اللفظ بتمامه بدل من القول او عطف بيان عليه وانما جاز
اعرابه عطف بيان مع ان عطف البيان لا يكون فى الجمل انما يكون فى المفردات بل انما يكون من المفردات
فى الاسماء خاصة بل انما يكون من الاسماء فى المعارف لان المراد به مجرد اللفظ وقد تقرر فى علم النحو
ان كل ما اريد به مجرد اللفظ يصير بهذه الارادة اسما بل علما فافهم وانما قيد المفعول بقوله به
لانه الذى يقع به الفرق بين المتعدى واللازم اذ ما عدا المفعول به من المفاعيل يصحبه اللازم
ايضا نحو اجتمع زيد وعمرو الخالد يوم الجمعة اجتماعا تاديبا للبكر ...
الاول قيل هذا الحد غير صحيح لانه يستلزم تعريف الشى بنفسه لان المتعدى هو الذى يتعدى وقد
عرف الاول بالثانى واجيب بان المراد بقوله المتعدى معناه الاصطلاحى وبقوله الذى يتعدى
معناه اللغوى وهو معنى يتجاوز وكل من هذين المعنيين مغاير للاخر قطعا فلا اشكال الثانى
اختار المص لفظ يتعدى على لفظ يتجاوز مع انه اوضح منه لما فيه من الاشارة الى وجه تسمية
هذا النوع من الافعال بالمتعدى قاله الوالد رحمه الله تعالى فى الحاشية الثالث
لا يقال هذا الحد غير جامع لانه لا يتناول مثل ضرب فى قولك ما ضرب زيد عمرا لانه لم يتعد هنا
من الفاعل الى المفعول به لانه ان اريد بالفعل اللفظ الصادق على نحو ضرب واريد بالفاعل
والمفعول به معناهما فهو قد تعدى من الفاعل الى المفعول به فى نحو ضربت زيدا وان اريد بالفعل
اللفظ وكذا بالفاعل والمفعول به فهذا مدفوع بلا خفاء قاله الشارح واعترض على جوابه
الاول بان سلب التعدى عن ضربت فى ما ضربت زيدا حقيقة فلا يكون اثباته له فى ذلك حقيقة
بل مجازا والمعتبر فى التعاريف التناول الحقيقى وبان المجازات مراعاة فى الحدود وان لم تذكر فمفهوم
هو الفعل الذى يتعدى من الفاعل الى المفعول به معناه هو الذى يتعدى منه اليه من حيث
انه يتعدى فلا يتناوله الحد من حيث السلب لا نتفاء الحيثية قاله المحقق اللقانى ويمكن ان يجاب
اليه

عن الايراد الذي اشار اليه الشارح بجواب اخر وهو ان المراد بالتعريف المذكور شرح مفهوم
اللفظ لا شرح الماهية اعني ان هذا التعريف لمن عرف ان الفعل منه ما يتعدى من الفاعل الى
المفعول به ومعرفته ومنه ما لا يكون كذلك ولم يعرف ان لفظ التعدي لايهما وضع قال
وهذا الجواب كثيرا ما سلكه الشارح والسيد وغيرهما في كتبهم الرابع في تساوي التعريف كما
نحو علم بالنظر الى المفعول الاول واعلم بالنظر الى المفعول الثاني نظرا اذ كل من العلم والاعلام انما يقع
على غيرهما الخامس لا نسلم انعكاس الحد المذكور بمثل ضرب في ضرب زيد عمرو بالبناء للمجهول من جهة
انه متعد ولا يصدق عليه انه يتعدى من الفاعل الى المفعول به لان الصدق في المجهول بالثبات
اذ بناه للمفعول فرع مجاوزته الفاعل الى المفعول به ويسمى اي المتعدي ايضا واقعا لوقوعه
على المفعول به ومجاوزا لمجاوزته الفاعل الى المفعول به بخلاف اللازم فيهما فاعلم
التسمية تارة تاتي بمعنى اطلاق الاسم على الشيء وتارة بمعنى وضع الاسم للشيء ذكره ذلك مولانا عصام الدين
رحمه الله تعالى في شرح الفريد وظاهر ان التسمية هنا من قبيل الثاني واما غير متعد وهو
الفعل الذي لم يجاوز الفاعل الى المفعول به ففيه بحثان الاول هذا الحد كما قيل صادق بما له
فاعل ولم يجاوزه كقام وبما لا فاعل له ككان واخواتها لان السالبة تصدق بسلب الموضوع
وبعضهم كابن هشام جعل هذا النوع واسطة بين المتعدي واللازم الثاني قيل كل من تعريفي
المتعدي واللازم منتقض بنحو مررت من قولك مررت بزيد فان التعدي ثابت لمعناه وللفظه
في محل المفعول اذ لم يتعد المتعدي بالنفس الا ان يجاب بان المجرور لا يسمى اصطلاحا بالمفعول به
وهو مراد في حد اللازم وان حذف لدلالة ذكره في حد مقابله انتهى كقولك حسن زيد فان
الفعل الذي هو الحسن قام بزيد ولم يجاوزه ويسمى اي غير المتعدي لازما لقصوره على الفاعل
وعدم انفكاكه عنه كذا في الشرح وهذا كما قيل لا يطرد في الافعال التي معانيها تتجدد وتنقضي كقام

كقام وقعد لكنه لا يقدح في وجه التسمية اذ لا يلزم في تسمية شيء باسم وجود وجه
التسمية به في جميع افراده كما هو مشهور وبالجملة فالاولى التعبير بدل الانفكاك بالمجاوزة
ويسمى ايضا غير واقع لعدم وقوعه على المفعول به وانما قلنا على المفعول به لان الفعل مطلقا
واقع لا محالة في مفعول فيه كالزمان والمكان ثم من الافعال ما يتعدى تارة بنفسه
واخرى بحرف الجر فيسمى لازما ومتعديا باعتبارين وذلك عند تساوي الاستعمالين في اصل
الكثرة وان كان احدهما اكثر استعمالا نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له قال
الجوهري استعمالها باللام افصح وفي الشرح الحق ان الفعل في ذلك متعد مطلقا واللام زائدة
مطردة لان معناه مع اللام هو معناه بدونها اي وهو انقلاع النصح مثلا على ما بعد الفاعل
والتعدي واللزوم بحسب المعنى انتهى وقد سبقه الى ما قاله الرضي لكن اعترضه بعضهم فقال
لقائل ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدي او
اللزوم فليس كونه متعديا واللام زائدة اولى من كونه لازما واللام محذوفة توسعا بل قد يترجح
هذا بان دعوى الحذف اولى من دعوى الزيادة واعترضه غيره بانا كثيرا ما نجد فعلين
متحدين معنى احدهما متعد والاخر لازم كنسيته وذهلت عنه وحفظته واشفقت منه
ورجوته وطمعت فيه ويعدى به اي الفعل اللازم وفي بعض النسخ ويعديه في الثلاثي المجرد حاجة
شيئين بتضعيف العين اي بنقله الى باب التفعيل وبالهمزة اي بنقله الى باب الافعال كقولك
فرحت زيدا فان قولك فرح زيد لازم فلما قلت فرحت زيدا صار متعديا واجلسته فان قولك
جلس زيد لازم فلما قلت اجلسته صار متعديا ثم التعدية بالهمزة والتضعيف سماعية
لا يقاس عليها على ما نص عليه بعض المحققين لكن في المغني قيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في اللازم والمتعدي
لواحد وفي الاخفش قياسي في ظن وحسب وزعم والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر

في القاصر

مذهب سيبويه والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر وفي المتعدي لواحد ولم يسمع في المتعدي لاثنين وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا وقيل قياسي في القاصر والمتعدي لواحد اسم باختصار وتعديه حاصل بحروف الجر والمراد به غير الزائد ونحوه مما لا يتعلق بشيء كما هو ظاهر وقد اوضحت الكلام على ما لا يتعلق من حروف الجر في شرح القواعد سيه اخر المص حرف الجر عن الهمزة والتضعيف لتاخر ما يتعدى اليه الفعل بواسطته عما يتعدى اليه الفعل باحدهما كما صرح به

قاله الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية في الكل من الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد فيه لان حروف الجر اي كل من الثلاثي والرباعي فان وضعت لجر معاني الافعال الى الاسماء سه قالوا ادخال اللام من كل وبعض لحن لانهما مضافان معنى والاضافه تضاد اللام لكن هذا اللحن قد اشتهر في كلامهم ومنه قولهم بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل ومنهم من هرب من ذلك فقال بدل كل وبدل بعض من كل كما في الشذور والقطر او لمصنفه في شرحه لم اقل بدل الكل ولا بدل البعض حذرا من مذهب من لا يجيز ادخال ال عليهما وقد استعمله الزجاجي في جمله واعتذر عنه بانه تسامح فيه موافقة للناس انتهى

وفي كتاب الهادي للشادي ما نصه قال الازهري اجاز النحويون ادخال الالف واللام في كل وبعض وان اباه الاصمعي وانما اباه الاصمعي لان مذهب العرب عدم جواز دخول اللام على كل وبعض لانهما مضافان البته اما ظاهرا واما مضمرا انتهى قاله الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية ومن كلام بعض الائمة بعض يقابل الكل بهما موقنان لصعوبة الحال منهما والاضافه فيجعلهما معهما مسوية فلذا لا تدخل عليهما ال ومن ثمه خطاوا الزجاجي في قوله وبدل البعض من الكل انتهى

نحو ذهبت بزيد وانطلقت به فان ذهب وانطلق لازمان فلما قلت ذلك صار معناه صيرت زيدا ذاهبا وصيرته منطلقا سهاف الاول لا بد في الهمزة والتضعيف من تغيير معنى الفعل على حرف الجر الا انها اذا كانت بمعنى التصيير فانها حينئذ تغير الفعل

شذ الالا باسا في والشعر غني به او ترنم واشد عنا ادمنني بالغنى واخذ طرفا من الادب

على كل منهم

منها

منها ولا يلزم في هذه الباء مصاحبة فاعل الفعل المتعدي بها لمفعوله كما نص عليه سيبويه خلافا للمبرد ومن وافقه الثاني نحو تعدي الفعل الواحد بحرف فصاعدا نحو مررت بزيد في المسجد لرؤيته الاتبع الاتحاد في اللفظ والمعنى فيمتنع لا تقال ذهبت بزيد بعمرو الا اذا كان المدخول ظرفا فيجوز نحو جلست في البلد في السوق واعتكفت في المسجد في رمضان في العشر الاخير منه ذكره بعضهم نقلا عن الرضي وعبارة الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية الا اذا ابدل الجار والمجرور الثاني من الجار والمجرور الاول نحو مررت بزيد باخيك او عطف ثاني الجار والمجرور الثاني على الجار والمجرور الاول نحو مررت بزيد وبعمرو او اعتبر تعلق الجار والمجرور الثاني بالفعل بعد تعلق الجار والمجرور الاول به وتقيده به نحو نزلت في البلد في المحلة الفلانية ذكره السيد السند ومولانا عصام الدين رحمهما الله تعالى انتهى الثالث ان قلت اقتصر ابن مالك في الفيته على حروف الجر ومصنف هذا المختصر عليها مطلقا وعلى الهمزة والتضعيف في الثلاثي المجرد وغيرهما زاد على ذلك نقله الى استفعل كاستعظمت زيدا وفاعل نحو سايرته وفعل في باب المغالبة فما وجه ذلك قلت اعتبر ابن مالك في تعدي اللازم بقاءه على صورته والا فهو فعل اخر والمص نقل معناه مسندا الى فاعله الاول الا ترى انك اذا قلت فرحته واجلسته كان معناه صيرته فاعل الفرح والجلوس الذي هو معنى فرح زيد وجلس زيد والا فهو فعل اخر معنى اخر والثالث اعتبر الموافقة له في اصل معناه وحروف الاصول اذا تقرر هذا علمت ان حصر التعدية للثلاثي المجرد في الشيئين صحيح فالاعتراض على المص بالاصطلاح الثالث خبط فان قلت قد يبقى معنى القاصر مسندا الى فاعله في استفعل كاستحسنت زيدا اي اصبته حسنا قلت معنى استحسنته اعتقدته ولا يلزم منه كونه كذلك في الواقع الجواز ان تقول استحسنته وما هو بحسن قاله المحقق اللقاني

فصل هو لغة الحجز واصطلاحا جملة مخصوصة من الباب مشتملة على مسائل غالبا في اشتقاق تصريف هذه الافعال المذكورة من الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد فيه يعني اذا اصرفت هذه الافعال حصلت امثلة

من الماضي والمضارع والامر وغيرها فهذا الفصل في بيانها مسـ ان قلت اذا كان للماضي والمضارع
والامر من الامثلة الحاصلة من تصريف هذه الافعال كما ذكرت فما الافعال المسند اليها هذه الافعال
التي تصرف فتحصل الامثلة المذكورة قلت هي الثلاثي وما بعده اعم من الماضي وغيره فالمراد ان الافعال
التي هي الماضي وغيره تتصرف بعضها الى البعض فيكون كل منها صالحا لان يكون اصلا للباقي والمراد
بتصريفها ابراز هذه الماهيات الكلية في انواعها المندرجة تحتها كما يقال اذا صرفت الثلاثي مثلا
المزيد فيه حرف الى ماض قلت اكرم والى مضارع قلت يكرم والى امر قلت اكرم قاله المحقق اللقاني
اما الماضي فهو الفعل الذي دل على معنى والمراد به المعنى التضمني وهو الحدث هذه بمنزلة
الجنس شامل لجميع الافعال وجد اي هذا المعنى في الزمان الماضي وهذا بمنزلة الفصل يخرج
به ما سوى الماضي ان قيل هذا الحد غير مانع لانه يصدق على المضارع الداخل عليه لم مثلا
مثل لم يضرب لانه بدخولها صار دالا على الزمان الماضي وغير جامع لانه لا يصدق على نحو نعم
وبئس وعسى وليس فان معناها المدح والذم حالا والنفي والمقاربة كذلك اجيب
عن الاول بان دلالته على الزمان الماضي عارضة والعبرة باصل الوضع وعن الثاني بانها من الجوامد
والمراد بالماضي ههنا المتصرف خاصة وعلى بعد بان المراد ما يعم الجامد فالجواب ان تجردها
عن الزمان الماضي عارض وهي بحسب اصل الوضع دالة عليه وكذا الكلام في صيغ العقود كبعت
واشتريت لانشاء البيع والشراء تنبيهات الاول قد تقرر في محله من علم العربية انه يجب حذف
متعلق الظرف اذا كان صفة فاثبات المص متعلق الظرف في قوله وجد في الزمان منتقد الثاني
بين الماضي المذكور اولا والماضي المذكور ثانيا من محاسن البديع صنعة الجناس التام لان لفظهما
واحد كما ترى ومعناهما مختلف لان المراد بالاول المعنى الاصطلاحي وبالثاني المعنى اللغوي كما هو
ظاهر الثالث انما قال الفعل الذي دل ولم يقل الثلاثي ثم احد الماضي ليس بمطرد لصدقه

ولا سيما الظرف صفة الا اذا كان متعلقه كونا عاما فلا يرد ان الكلام خاص

على امس لانه يدل على معنى وجد في الزمان الماضي وليس بماض كذا في شرح الازهري وانما قال الفعل ثم
لان ما التي تذكر في التعريفات مخصصة البتة فلو قال ما دل لكانت بمعنى شيء فعلم ان ذلك لا بد فيه النوع
قاله الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية الرابع انما قدم الماضي لان الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل
والحال قاله الشارح وهذه القبلية كما قيل انما هي بحسب الذات لان ذات الزمان الذي تحقق وانقضى
متقدمة على ذات الزمان الذي لم يوجد والذي هو موجود الان واما بحسب الاتصاف بالمضي والحال
والاستقبال فالامر بالعكس لانه قبل وجوده يتصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه
بالمضي ولانه اصل بالنسبة الى المضارع لانه يحصل بالزيادة على الماضي ولا شك في فرعية ما حصل بالزيادة
واصالة ما حصل هو منه قاله الشارح ايضا وظاهره انه اراد بالزيادة حروف المضارعة واعترضه المحقق
اللقاني فقال كون حروف المضارعة زائدة على حروف الماضي ظاهر في مضارع غير الماضي المبدوء بهمزة وصل
واما في مضارعه فانه يعادل الهمزة واجاب عنه الوالد رحمه الله تعالى فقال صرحوا بان المضارع الذي
اول ماضيه همزة وصل كان مشتملا على همزة وصل بعد زيادة حروف المضارعة ثم حذفت للاستغناء
عنها لانه انما اتي بها في الماضي لانه لا يبتدأ بساكن وهذا المعنى منتف في المضارع لابتدائه بالحرف المتحرك
فاصل ينفعل يانفعل ويفتعل يافتعل ويستفعل يأستفعل بهمزة مكسورة في الجميع وعلى هذا
فكون حروف المضارعة زائدة على حروف الماضي متحقق في مضارع الماضي المبدوء بهمزة الوصل كما في مضارع
الماضي غير المبدوء بها بلا تفاوت ولما تقرر قالوا في اقتتل يقتتل قتّل يقتّل بكسر القاف والثاني للماضي
والمضارع فان اصلهما اقتتل يقتتل اجتمع فيهما مثلان فقصد الادغام للتخفيف فنقلت فتحة
التاء الاولى فيهما الى القاف فاستغني عن الهمزة فحذفت ثم ابدل من هذه الفتحة كسرة للدلالة على همزة
الوصل المكسورة انتهى بالمعنى ثم الماضي اما مبني للفاعل واما مبني للمفعول الا ان هذا القسم غير
حاصر لانه يخرج منه نحو حرك النهر وصام نهاره وافعم السيل بضم الهمزة اي ملئ بضم الميم وضرب امام الامير

لان المرفوع ليس فاعلا ولا مفعولا اذ النهر مكان الجري والنهار زمان الصوم والسيل قائم اي مالي
لا جلو وامام ظرف لا مفعول لا نا نقول الفاعل والمفعول في التقسيم اعم من ان يكونا حقيقة او بلا
وهما في الامثلة المذكورة او بلا كذا قال المحقق اللقاني وفيه انه يحتاج الى التعميم لو كان المراد بالفاعل الفاعل
اللغوي وهو ممنوع لجواز ان يكون المراد به الفاعل الاصطلاحي ولا شك ان المرفوع في جميع الامثلة المذكورة
بالنظر الى الاصطلاح به فاعل حقيقة هذا ولما كان المبني للفاعل بالنسبة الى المبني للمفعول على ... العلة
قدمه عليه فقال فالمبني للفاعل منه اي من الماضي ما اي ماض او الماضي الذي كان اوله مفتوحا وذلك فيما لم يبدا
بهمزة الوصل نحو نصر واكرم او كان اول متحرك منه مفتوحا وذلك فيما بدئ بها نحو احتمع فان اول متحرك
منه هو التاء لان الفاء ساكنة والهمزة غير معتد بها لسقوطها في الدرج وهي مضمومة فان قيل
لو قال ما كان اوله متحركا منه مفتوحا لاندرج فيه القسمان لان اول متحرك من نصر هو النون كالتاء
من احتمع فلم عدل عنه المصنف الى ما عبر به احيب بانه فعل ذلك لمزيد الايضاح ولا محذور
في استعماله اي جنس ثم ان او كان او متحرك منه مفتوحا لان الغرض منها التقسيم للمحدود لا ... يعترض
ادخالها في الحد اذا كان للشك مثلا وانما فتح اول متحرك منه في نحو فعل لانه لا يبتدا بساكن وفي نحو
افتعل لئلا يلزم التقاء الساكنين وكون الفتح اخف الحركات كما بني على الفتح سوا كان مبنيا للفاعل او
للمفعول اما البناء فلانه الاصل في الفعل واما الحركة فلمناسبته للاسم مناسبة ما بوقوعه موقعه مثل
زيد ضرب وزيد ضارب واما الفتح فلما مر الا اذا اتصل به ضمير الرفع البارز فيبنى على السكون كراهة
توالي اربع حركات في ... كالكلمة الواحدة او الواو فيبنى على الضم للمناسبة نحو ضربوا زاد الشارح
او كان معتلا نحو غزا ورمى وتنظر فيه المحقق اللقاني بان وجود الالف فرع عن فتح ما انقلبت عنه قال
فان قلت هو مبني باعتبار الالف فانها الان اخره وهي ساكنة قلت قد استوفي البناء مقتضاه في الحرف
الاصلي فلا يكون السكون في الالف بناء انتهى ... قال المحقق اللقاني دخول كان مفسد للحد ...

لتصدقه على نحو ضرب مبنيا للمفعول وعدم صدقه على نحو ضرب مبنيا للفاعل انتهى وفيه نظر يعرف
مما مر في صدر بحث الثلاثي المزيد فيه مثاله اي مثال المبني للفاعل والمثال جزئي يذكر لايضاح القاعدة
وايصالها الى فهم المستفيد واما الشاهد فهو جزئي يستشهد به في اثبات القاعدة لكونه من التنزيل او
كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهو اخص من المثال كذا قال الشارح في المطول فقال بعض المحشين في حاشيته
ليس معنى كون الشاهد اخص من المثال ان كل شاهد مثال من غير عكس فانه لا يستقيم لان المراد من
الذكر للاثبات والايضاح اما الذكر لهما فقط او الذكر لهما في الجملة سوا كان الذكر لامر اخر ايضا ام لا فعلى
الاول يكون بينهما تباين كليا وعلى الثاني يكون بينهما عموم وخصوص من وجه بل بمعنى ان كل ما يصلح
شاهدا يصلح مثالا من غير عكس لان الاثبات لا يكون بكل كلام بل لا بد من كونه معتدا به بان يكون
من التنزيل او الحديث او كلام من يوثق بعربيته بخلاف الايضاح فانه لا يحتاج فيه الى ذلك انتهى
وقال بعضهم المراد بالمثال هنا الشخص ومنه تمثل بين يدي الامير اي قام مثاله بين يديه ولا شك ان الجزئي
تتشخص فيه الكلي لانه هو مع زيادة المشخصات وهذا بناء على ما هو شايع من ان الكلي في ضمن
جزئياته والتحقيق ان الكلي لا يقبل الوجود الخارجي اذ الموجود فيه لا يقبل الشركة فلا يكون
كليا بل هو سابل الموجود فيه شي مطابق للكلي مطلق عليه انه جزئي له ولا يخفى ما في هذا
نصر للواحد الغائب نصرا للاثنين الغائبين نصروا لجماعة الذكور الغائبين نصرت للواحدة الغائبة
نصرتا للثنتين الغائبتين نصرن لجماعة الاناث الغائبات نصرت للواحد المخاطب نصرتما للاثنين
المخاطبين نصرتم لجماعة الذكور المخاطبين نصرت للواحدة المخاطبة نصرتما للثنتين المخاطبتين
نصرتن لجماعة الاناث المخاطبات نصرت للمتكلم وحده نصرنا للمتكلم مع غيره وقس على هذا المذكور
من تصريف نصر تصريف فعل وتفعل وافتعل وانفعل واستفعل وافعل وافعلّ وافعالّ وفوعل
فعلل دحرج دحرجا دحرجوا دحرجت دحرجتا دحرجن دحرجت دحرجتما دحرجتم دحرجت دحرجتما

ولا يذهب عليك ان جعل المثال في كلام الشارح بمعنى المذكور متعدد اذ لا ايضاح فيما ذكر للقاعدة فليحمل على ما يقرب من ذلك ... بذكر مطلق الايضاح مجازا مرسلا او استعارة

دحرجن دحرجت دحرجنا وهكذا الى الاخر مسـ هذا الذي جرى عليه المص هو طريقة الصرفيين
في تصريفهم والنحويون يقولون نصرتُ نصرنا نصرتَ نصرتما نصرتم نصرتِ نصرتما نصرتن نصر نصرا
نصروا الى نصرن وناسب تصريفهم قوله تعالى فاردت فاردنا فاراد ربك حيث قدم المتكلم على
غيرهما قاله الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية ولا تعتبرات وفي بعض النسخ ولا تعتبر ما لنا للمعول حركات
الالفات اي الهمزات وعبر عنها بها لان الهمزة اذا كانت اولا تكون في الخط بصورة الالف كذا في الشرح
وفي حاشيته للوالد رحمه الله تعالى اقول عبر عن الهمزة بالالف لان الهمزة كثيرا ما تصير الفا وهذا نظير
ما قالت المتحركة في فاطمة فانها تسمى تا نظرا الى حالها متحركة وتسمى ها نظرا الى حالها ساكنة انتهى وفي
الشرح قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة انتهى
واورد على تعبير الصحاح بانه يستلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره اذ حاصله تقسيم الالف الى الالف
والهمزة واجيب بانه من تقسيم الشيء الى قسمين مغايرين للمقسم احدهما سمي باسمه على طريق الاشتراك
اللفظي وفي حاشيته للوالد رحمه الله تعالى كلام الصحاح ظاهر في ان اطلاق الالف على المتحركة حقيقة
وكلام الشارح ظاهر في انه مجاز علاقته المشابهة كاطلاق الفرس على الصورة المنقوشة في الجدار ويمكن
ان يجمع بينهما بان الصحاح يريد انه حقيقة فيهما لغة والشارح يريد انها مجاز في المتحركة في عرف اهل هذا الفن
في الاوائل اي في اوائل الافعال كانفعل وافتعل واستفعل وما اشبهها مما اوله همزة زائدة سوى افعل
فان همزته للقطع لانها لا تسقط في الدرج ولذا فتحت فانها اي هذه الالفات زائدة لدفع الابتدا
بالساكن تثبت في حال الابتداء لمكان الاحتياج اليها وتسقط في حال الدرج لعدم الحاجة اليها نحو وانفعل
بحذف الهمزة ووصل الواو بالنون والغرض من هذا الكلام دفع ما يقال ان اوائل هذه الافعال ليست قدم صح
مفتوحة بل مكسورة فلا يكون من قبيل المبني للفاعل والمبني للمفعول منه مستدا اي من الماضي ولما كان
قسما من المبني للمفعول مطلقا عرف مطلق المبني للمفعول فقال وهو اي المبني للمفعول مطلقا سواء كان الفعل صح

مزا

من الماضي او من المضارع الفعل الذي لم يسم فاعله اي لم يذكر اسم فاعله كما تقول ضُرب عمرو فلم يذكر
اسم فاعل هذا الفعل الذي هو زيد مثلا وعدم ذكر اسم الفاعل كما تقرر في علم المعاني اما لعدم العلم به
او لعدم تعلق الغرض بخصوصه او لتعظيمه بصونه عن لسانك او لتحقيره بصون لسانك عنه او للاختصار
او للابهام لغرض كالخوف منه او عليه او لاستقامة وزن الشعر او للتوافق اما في قوافيه او في فواصل الـ
او في السجع مسـ هذا الحد غير صحيح لانه غير مانع اذ يصدق على الفعل المبني للفاعل عند من يجوز
حذف الفاعل كذا في الشرح والقول بجواز حذف الفاعل راي ضعيف لا يعول عليه وبنا الحد على المذهب
الصحيح المانع لذلك فلا اعتراض نعم لو قيل في وجه عدم صحة الحد انه غير مانع لصدقه على الفعل المبني
للفاعل في مثل ما قام الا زيد وضربا القوم وضربوا القوم ولتضربن يا هند ولتضربن يا قوم لكان متجها
في الجملة فان مال كان خبر المبتدا اي المبني للمفعول من الماضي ماض او الماضي الذي كان اوله مضموما كفعل بتشديد العين صح
وفعلل وفعل وافعل وفوعل بقلب الالف واوا لانضمام ما قبلها وتفعل بضم التا والفا مع التشديد العين
او كان اوله متحركا منه اي من الماضي مضموما كافتعل بضم التا لانها اول متحرك منه كما في المبني للفاعل
واستفعل بضم التا لما ذكرنا ايضا وكذا كل ما كان اوله همزة وصل مسـ لم يتعرض المص لانفعل
وافعلل وافعول وافعوعل وافعلل ونحوها لانها لازمة وسادها للمفعول الا نادرا كذا في
الشرح واعترض بان المبني للمفعول ما حذف فاعله واسند الى المفعول كان مفعولا به او فيه او مطلقا
فكيف يقال لانها لازمة الخ فامل وهمزة الوصل فيما اوله متحرك منه مضموم يتبع هذا المضموم الذي هو اول
متحرك منه في الضم وجوبا للمناسبة وما اي وحرف او الحرف الذي وقع قبل اخره اي اخر المبني للمفعول
يكون مكسورا ابدا اما لفظا نحو ضرب واستخرج لما اوتقديرا نحو فعل الاصل افعلل نقلت
كسرة اللام الى العين بعد سلبها ضمتها وادغمت اللام في اللام بعدها ان الاول لو قال المص ما كان
اوله متحرك منه مضموما لكان كافيا فظير ما مر والجواب الجواب الثاني لا يرد على ما تقرر في المبني للمفعول

نحو ضرب سعر بكسرة الرا الى الضاد وعصر باسكان الصاد وقد له مباسكان الزاى والاصل
فصد اسكنت الصاد وابدلت لان ذلك شاذ لا يقاس عليه واما نحو رد بكسر الرا فكذلك عند الجمهور
ولغة قليلة عند غيرهم وهو الصحيح كما قاله ابو حيان وغيره فاسد لزم بعض الافعال البنا
للمفعول للعلم بفاعله انه الله تعالى نحو جن وزكم وحم ووعد وشز يا السين المهملة واما شل
بالشين المعجمة وهو من باب علم فعد جامسا للفاعل كما فى الصحاح ذكره الوالد رحمه الله تعالى
فى الحاشيه واما الفعل المضارع تسمى اى فعل او الفعل الذى اوله احدى الزوائد جمع زائد
لا زائدة لقوله احدى ولقوله الاربع بدون التاو قد صرح المرادى وغيره بان الحرف يذكر
ويونث وهى اى الزوائد الاربع الهمزة والنون والتا يجمعها اى يجمع هذه الزوائد الاربع قوله
الافصح فيما اذا عاد الضمير على ثلثة وصاعدا الى عشرة اذا كان منصوبا كما هنا ان يكون بلفظ
هن لا بلفظها كما عبر به المص وقد يعدل عن مخالفته ذلك تارة بقصد الاختصار وتارة بان
ماعبر به اوضح عند المبتدى المخاطب بهذا المختصر من هن قولك اى مقولك انيت وهو فعل
ماض من الاتى وهو البعد والمصير او من ونحو زفنح وكسرها او ابى فعل ماض من الاتيان
او نانى فعل مضارع كذلك ومن كلام الامام محمد الحريرى فى هذا المقام من ملحته والاحرف
الاربعه للنابغة مسميات احرف المضارعه وشرطها الحاوى لها نانت فاسمع وع القول
كما وعيت وانما زيدت فيه هذه الاحرف فرقا بينه وبين الماضى وخصوا الزيادة به لانه موخر
بالزمان عن الماضى والاصل عدم الزيادة فجعل للمقدم قوله هذا الحد غير صحيح لانه غير مانع لصدقه
على الماضى الذى اوله احدى الزوائد الاربع كاكرم وترجس ونربا ويكسر ويمكن الجواب عنه بانا
لا نسلم ان الماضى فيما ذكر اوله احدى الزوائد الاربع لان المراد بها الزوائد التى تكون لمعان الا
بيانها فى كلام المص بالاخرة لمعناه فى الشرح واعترض بان هذه الارادة لا تدفع الايراد المذكور

لما

لما هو شايع بينهم ان المراد لا يدفع الايراد فتامل قوله ثان عقب المص الماضى بالمضارع
لان الامر فرع عليه وكذا اسم الفاعل واسم المفعول لاشتقاقهما منه كذا فى الشرح قال المحقق
اللقانى وقد يعترض على هذا باسمى الفاعل والمفعول بمعنى الماضى كانا ضارب امس او مضروب
امس اذ لا يجوز دعوى اشتقاقهما من المضارع لوجوب موافقة المشتق للمشتق منه فى معناه
وقال الوالد رحمه الله تعالى فى الحاشيه مقتضى كلام السكاكى وصححه الدهقان ان اسم الفاعل
واسم المفعول اللذين للزمان الماضى مشتقان من الفعل الماضى انتهى فالهمزة للمتكلم وحده نحو انا انصر قوله
قيل هذه العبارة توجب حصر وحدة الضمير بما وضع للمتكلم او المخاطب او غايب على احرف المضارعة
فالصواب ان يقال الهمزة مثلا للمتكلم مع الانفراد وهكذا انتهى فتامل والنون له اى للمتكلم اذا
كان معه غيره يعنى كما قيل ان غيره مصاحب اى مشارك له فى مدلول الفعل المبدو بالنون او قدر
انه مشارك له فى المتكلم نحو نحن ننصر قوله تستعمل النون للمتكلم وحده للتعظيم نحو نحن نقص
ولا يرد ذلك على كلام المص اما لانه قليل او لان المقصود بيان ما وضعت النون له واستعمال النون
فى المتكلم وحده ليس بطريق الوضع بل على سبيل المجاز كما صرح به غير واحد من الائمة فائدة قال الاول
قال والمرحى فى الكلام القديم نظير استعمال النون فى الواحد فى مقام التعظيم فى اليا والتا وانما ذلك من استعمال
المولدين الثابتة قاله كثير من المحققين قد تستعمل النون للدلالة على ان الفعل لحامته حاصل
الواحد عن القيام به ومنه قول العبد نحمدك اللهم وما اشبه ذلك لان المقام مقام الخضوع والتذلل
ذكره بعضهم والتا للمخاطب حال كونه مفردا اى واحدا نحو انت تنصر وانت تنصرين ومثنى نحو انتما
يا زيدان تنصران وانتما يا هندان تنصران ومجموعا نحو انتم تنصرون وانتن تنصرن مذكرا كان اى المخاطب
فى هذه الثلاثة او مونثا كما رايت وللغائبة المفردة اى الواحدة نحو هى تنصر ولمثناها نحو هما تنصران
واليا للغايب المذكر حال كونه مفردا نحو هو ينصر ومثنى نحو هما ينصران ومجموعا نحو هم ينصرون

راجع الجمع

والجمع المونث الغايب نحو هن يضربن قوله اعترض على المص في تعبيره بقوله والياء للغايب المذكر بانها تستعمل في الله تعالى وليس بغايب ولا مذكر تعالى الله عن ذلك فينبغي ان يقال والياء لما عدا ما ذكرنا واجيب بان المراد من الغايب اللفظ فاذا قلت الله يحكم فلفظ الله مذكر غايب اي ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغايب كذا في الشرح وفي حاشيته للوالد رحمه الله تعالى لم يبين الشارح المعنى المراد بالمذكر مع انه جزء المدعى ان الله مذكر غايب لظهور ان المراد بكونه مذكرا خلوه عن العلامة وفي حاشية للعزي قيل ان عدم اطلاق الغايب انما هو على مذهب التوقيف اما على راي المعتزلة والقاضي ابي بكر من انه اذا دل العقل على ان معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه مطلق وفيه نظر لاتفاق الكل على اشتراط ان لا يكون موهما لما لا يليق بكبريائه تعالى ومن ثمة امتنع اطلاق لفظ العارف والفقيه والعاقل والفطن والذكي وما اشبهها لاشعار المعرفة بسبق الجهل والعقل بحبس العاقل ومنعه والفقه بفهم كلام الغير بعد جهله والفطنة والذكاء بسرعة ادراك ما غاب انتهى قوله سمي هذا النوع مضارعا لان المضارعة في اللغة المشابهة وهو مشابه لاسم الفاعل خاصة في الحركات والسكنات وللاسم مطلقا في وقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين او سوف او اللام كان رجلا مثلا يحتمل ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما فاذا عرفته باللام فقلت الرجل اختص بواحد منهما فلهذه المشابهة التامة اعرب من بين الافعال وهو اي المضارع يصلح للحال والمراد به اجزاء من طرفي الماضي والمستقبل يعقب بعضها بعضا من غير فرط مهلة وتراخ والحاكم في ذلك العرف لا غير كذا في الشارح ونوقش في قوله والمراد الى اخره بانه لا بد من اعتبار الجزء الحاضر فيه لان الحال هو الاصل وغيره بطريق الانضمام اليه والاستقبال اي المستقبل والمراد به ما يترقب وجوده بعد الحال نحو انت تفعل الان وسمي اي الفعل حالا وحاضرا او يفعل غدا وسمي اي الفعل مستقبلا بفتح الباء اسم مفعول ولعل وجه تسميته

يدلك

يدلك ان الزمان تستقبله كذا في الشارح ونوزع بعضهم بقوله كان الزمان قار في نفسه قار في نفسه وانت ذاهب اليه والاستقبال ينسب الى الاتي دون القار قوله افهم ظاهر كلام المص ان المضارع موضوع للحال والاستقبال بطريق الاشتراك اللفظي بينهما وهذا هو الصحيح وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال وقيل عكسه في الشارح شرح الرضي ويدل عليه تبادر الفهم الى الحال فقط عند الاطلاق من غير قرينة اذ لو كان مجازا لم يتبادر منه شي منهما ولو كان حقيقة في المستقبل فقط لكان هو الذي يتبادر اليه الفهم وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كالماضي والمستقبل انتهى بالمعنى فاذا دخلت عليه على المضارع السين او سوف فقلت سيفعل او سوف يفعل اختص بزمان الاستقبال لانهما موضوعان للزمان المستقبل ويقال لهما حرف تنفيس اي توسيع لانهما اخرجا الفعل من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو المستقبل واوضح من هذه العبارة قول الزمخشري وغيره حرف استقبال وسوف اكثر تنفيسا من السين لانها اكثر حروفا منها وقد مر ان زيادة المبنى يدل على زيادة المعنى قوله اعلم ان الدخول يطلق على الاتصال باول الكلمة واللحوق على الاتصال باخرها هذا هو الجادة ومن ثمة قال المص هنا فاذا دخلت وقال فيما ياتي ويدخل على الفعل المضارع ما ولا الناهيتان ثم قال ويلحق الفعل نونان للتوكيد وقد يستعمل اللحوق في موضع الدخول ومنه قول ابن الحاجب في الكافية ويلحقها اي يلحق اسماء الاشارة حرف التنبيه نحو هذا قاله الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية فائدة في سوف لغات سف بحذف الواو واسكان الفاء وتحريكها لانها كانت متحركة لالتقاء الساكنين وسو بحذف الفاء وسي بحذفها وقلب الواو ياء مبالغة في التخفيف تنبيه في تقديم المص السين على سوف اشارة الى رد ما ذهب اليه بعض النحاة من انها فرع عن سوف ومنقوصة منها والصحيح ان كلا منهما اصل براسه فوائد تنفرد سوف عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك وبانها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم ال حصن ام نساء ولا يمنع حرف التنفيس من عمل ما بعده فيما قبله ونبه له وقالت الكوفيين وقالت انونا هكذا سوف يفعل لهكذا منصوب بيفعل وهو حرف الاستقبال

الكوفيين

واعلم ان المضارع ايضا اما مبنى للفاعل او مبنى للمفعول فالمبنى للفاعل منه ما اى مضارع والمضارع الذى
كان حرف المضارعة منه مفتوحا الا ما كان ماضيه على اربعة احرف نحو دحرج واكرم وقاتل وفرّح فان
حرف المضارعة منه اى مما كان ماضيه على اربعة احرف تكون مضموما ابدا نحو يدحرج ويكرم ويقاتل
ويفرّح وانما جعل الضم لهذه الاربعة والفتح لما عداها لقلتها وكثرة ما عداها وثقل الضم وخفة الفتح
فقصد بذلك تحصيل التعادل لتسهيلات الاولى لغة اهل الحجاز كسر ما سوى اليا مما ماضيه مكسور
العين وكسرها اذا كان بعدها يا اخرى كيياس ولا ينطبق التعريف على ذلك قاله الشارح واجاب غيره
بان ذلك شاذ الثانى يقال ان يقول لا يدخل فى التعريف اهراق يهريق واسطاع يسطيع بضم حرف
~~المضارعة والاصل اراق واطاع زيدت الها والسين فانهما يستعملان للفاعل وليس حرف المضارعة~~ والاصل
اراق واطاع زيدت الها والسين فانهما مستعملان للفاعل وليس حرف المضارعة منهما مفتوحا وليسا مما ماضيه
على اربعة احرف ويمكن الجواب عن ذلك بان الها والسين زائدتان على خلاف القياس فكانهما على اربعة
احرف او انهما من الشواذ فلا يجب ان يدخل فى الحد الشواذ الثالث لا يرد على المص كلام محصم ويقتل
بالتشديد من حيث ان ماضيهما على اربعة احرف وليس حرف المضارعة منهما مضموما بل مفتوحا لان
العبرة بالاصل ويهما فى الاصل يختصمان ويقتتلان اذ الاصل احتصم واقتتل ادغمت التاء فيما بعدها
الخ ذكر هذا وما قبله الشارح رحمه الله تعالى على سبيل الاجمال فى الاخيرة كما رايت وقد اوضحه الوالد رحمه الله تعالى
تفصيلا حسن فقال ما نصه اصل خصم اختصم نقلت حركة التاء الى الخا فاستغنى عن همزة الوصل وقلبت التاء
صادا وادغمت فى الصاد فصار خصم ومما يدل على ان اصله ما ذكر انه يقال اخصم
ولما كان حرف المضارعة مضموما فى هذه الاربعة على ما تقرر كما فى المبنى للمفعول اراد ان يذكر علامة كون هذه
الاربعة مبنية للفاعل فقال والعلامة فيها هذه الاربعة اى يدحرج ويكرم ويفرّح ويقاتل للفاعل
كون الحرف الذى وقع قبل اخره اى اخر هذه الاربعة اى بنا كل واحد منها مكسورا ابدا بخلافه فى المبنى

قوله واسطاع [illegible] فى السين [illegible] اصل [illegible] الخ [illegible]

المبنى للمفعول فان فيه مفتوح ابدا كما ياتى فى كلامه مثاله اى مثال المبنى للفاعل من المضارع
من يفعل بضم العين ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران
تنصرن انصر ننصر وقد عرفت شرحها تنبيه قد يستعمل لفظ الاثنين للواحد كقوله مجازا
فان تزجرانى يا ابن عفان انزجر وان تدعانى احم عرضا ممنعا
وقس على هذا المذكور من مضرف ينصر مضرف يضرب ويعلم ويدحرج ويكرم ويقاتل ويفرّح ويكسر
ويباعد ويقطع ويجمع ويستخرج ويعشوشب ويقعنسس ويسلنقى ويحرنجم ويقشعر وهو
ظاهر والمبنى للمفعول منه اى من المضارع ما اى مضارع او المضارع الذى كان حرف المضارعة منه
مضموما حملا له على الماضى وكان ما اى حرف او الحرف الذى وقع قبل اخره مفتوحا ليعادل الفتح
الضم فى المضارع الذى هو اثقل من الماضى وما قاله صادق بما اذا كان الفتح فيه عارضا نحو ينصر
ويدحرج ويكرم ويقاتل ويفرّح ويستخرج وما كان فيه اصليا نحو يشرب وصادق ايضا بما كان
الفتح فيه لفظا كما ذكر وما كان فيه تقديرا كما فى يفعل ويفعال ويفعل ثم انه لم يذكر المص
المبنى للمفعول غير المتعدى لانه لا يكاد يوجد فى كلام العرب وان جاز قياسا واعلم انه الضمير للشان
يدخل على الفعل المضارع ما ولا النافيتان فلا يتغير ان صيغته اى صيغة الفعل المضارع وقد
تقدم تفسير الصيغة اى لا تعملان فيه لفظا حيث انما قال فلا تغيران صيغته ولم يقل فلا
تغيرانه اشارة الى انهما تغيران معناه لانهما تفيدان النفى كما علم من كلامه ولان ما اذا دخلت عليه
خصصته بزمان الحال ولا اذا دخلت عليه خصصته بالزمان المستقبل قاله الوالد رحمه الله تعالى
فى الحاشية وفى المغنى لابن هشام فى الكلام على ما اذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال
ورد عليهم ابن مالك بنحو قل ما يكون لى ان ابدله واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه
وفى الكلام على لا وتخلص المضارع المنفى بها للاستقبال عند الاكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة

قولک جاء زید لا یتکلم بالاتفاق مع الاتفاق علی ان الجملة الحالیة لا تصدر بدلیل استقبال انتهی

لطیفة هذا من باب بیان الفاعل بعبارة تصلح مثالا لها اذ لا نافیة ویتغیر ان فعل مضارع وقد

دخلت علیه لا ولم تعمل صنعته کما نری سیسه فی الشرح قد سمع من العرب الجزم بلا النافیة

اذا اصلح قبلها کی نحو جئته لا یکن له علی حجة انتهی وفی التسهیل وشرحه لابن عقیل والمنفی بلا

الصالح قبلها کی جاز الرفع والجزم سماعا عن العرب حکی الفراء ان العرب ترفع وتجزم فی ربطت الفرس

لا یتفلت واو ثقت العبد لا یفرق وانما جزم هذا لانه فی تاویل ان لم اربطه فر وحکی ابن عصفور

الجزم فی ذلک عن الکوفیین وقال فی شرح الجمل الصغیر انه یجب الرفع عندنا ولا یجزم الا فی ضرورة

وقال فی شرح المقرب ان ذلک جاء ضرورة وهو من القلة بحیث لا ینقاس علیه فی الشعر ولا
یشترط

المجوزون فی المجزوم بعینه بل یشترطون کون الفعل الموجب سببا للمجزوم وما ذکرت من التسمیة

هو الذی تعینه المص بقوله الصالح قبلها کی ووجه الجزم ما سبق من ملاحظة الشرط واما اذا

رفعت فالتقدیر لئلا یتفلت فهو مفعول من اجله ثم حذفت اللام ثم ان فارتفع الفعل انتهی

ملخصا فتقول لا تنصر لا تنصران الخ ومثله ما تنصر ما تنصران الخ واعلم انه یدخل علی الفعل المضارع

الجازم وهو لم ولما ولام الامر ولا فی النهی وان الشرطیة واذ ما وما ومهما ومن ومتی وایان واین وانی

وحیثما وای واذا الجزم بالجمیع یجب مطلقا الا هذه فالجزم بها جائز فی الشعر خاصة فیحذف

ای الجازم ونسبة الجزم الیه من قبیل المجاز العقلی والاسناد الی الالة فیحذف حرکة فعل الشخص

الواحد وظاهر انها الضمة نحو لم ینصر ولم تنصر ولم انصر ولم ننصر بسکون الرا فی الجمیع ویحذف

نون فعل التثنیة نحو لم ینصرا ولم تنصرا ویحذف نون فعل الجمع المذکر نحو لم ینصروا ولم تنصروا

ویحذف نون فعل الواحد المخاطبة نحو لم تنصری ... کما یحذف الجازم الحرکة والنونات

المذکورات یحذف ایضا لام الفعل المعتل اللام مثل لم یغز ولم یخش ولم یرم وانظر لم لم یتعرض

اى من الفعل المضارع

الم

المص لذلک فلم یلح لی فی توجیه ذلک ما یعتد به ولا یحذف ای الجازم نون فعل جماعة المونث

فلا یقال فی ینصرن لم ینصر لانها ای لان نون فعل جماعة المونث ضمیر کالواو الکائنة فی فعل جمع

المذکر لا علامة للاعراب فتثبت ای النون علی ای فی کل حال فتقول لم ینصر لم ینصرا لم ینصروا لم تنصر

لم تنصرا لم ینصرن لم تنصر لم تنصرا لم تنصروا لم تنصری لم تنصرا لم تنصرن لم انصر لم ننصر وقد عرفت حال الجمیع

ثم اسند الاولی فی کلامهم لم قالوا حملا علی ما وقال ابن مالک حملا علی لا قیل وقولهم اولی لان ما تنفی
حاله

الماضی کثیرا وهو بلا قلیل وذلک کقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم یوم الصفا لم یوفون بالجار

وهل هو لغة او ضرورة قولان الاول لابن مالک والثانی لغیره النایبة جا فی کلامهم الفصل بینها وبین

معمولها کقوله فاضحت مغانیها قفارا رسومها کان لم سوی اهل من الوحش تؤهل

ای کان لم تؤهل ای تسکن سوی اهل من الوحش قال ابن عصفور وهذا من اقبح الضرائر فلا یقاس

علیه فی سعة ولا غیرها الثالثة جا فی کلامهم ایضا حذف مجزومها لدلیل کقوله

احفظ ودیعتک التی استودعتها یوم الاعارب ان وصلت وان لم

ای وان لم توصل وهو ضرورة واعلم انه یدخل علی الفعل المضارع الناصب وهو ان ولن وکی واذا

سد لکن الابدال او السد لا من الضمة التی کانت فیه علامة للرفع فتحة کما هو مقتضی الناصب

فان النصب یکون بالفتح کما ان الرفع یکون بالضمة والجزم یکون بالسکون ویسقط من الاسقاط
ای

یحذف الناصب النونات لانها علامات للرفع سوی نون فعل جمع المونث فتثبت علی کل حال

لما مر من انها ضمیر کالواو فی فعل جمع المذکر لا علامة للاعراب فتقول لن ینصر لن ینصرا لن ینصروا

الی انصر لن ننصر بادخال الغایة کما هو ظاهر سیسه لا یرد علی کلام المص ثبوت النون مع الناصب
لن ...

فی قوله فیا الغلامان اللذان فرا ایاکما ان تکسبان شرا لانه شاذ وفی التسهیل شذوذ آخر

وهو ندا المعرف باللام قال معناه الوالد رحمه الله تعالی فی الحاشیة ... حرف بسیط موضوع
لنفی ...

لبيع المضارع واستقباله ولا بعيد يوكد التوجيه قال الزمخشري في كشافه ولا باس به حمله فاله في انموذجه
قال ابن هشام وكلاهما دعوى بلا دليل انتهى ثالث اقتصر المص في التمثيل على لن للاختصار مع تمكنه
في النصب اذ لا تكون الا ناصبة محلا فاخواتها الباقية ومن الجوازم لام الامر اي اللام الدالة على
الامر والمراد به طلب الفعل وهي مكسورة الا في لغة بني سليم فمفتوحة واذا دخل عليها الفاء والواو او ثم
ترجح اسكانها نحو فليعبدوا وليؤمنوا بي وغالبا بعد احديهما قال الله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا
وقال تعالى ثم ليقضوا تفثهم فتقول في امر الغائب فيه اشارة الى انه لا يؤمر بها المخاطب لان له صيغة
تخصه وقرئ فلتفرحوا بالخطاب وهو شاذ ولا يقاس عليه نعم يجوز في المجهول لتضربن انت
ولاضرب انا ولنضرب نحن فكان ينبغي للمص ان يقول فتقول في امر غير المخاطب الفاعل وينضم الى قوله لينصر
لينصر لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن وفي المجهول لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن التمثيل
للمتكلم المخاطب المبني للمجهول تنبيهات الاول اذا كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب
غلب الحاضر نحو افعلا وافعلوا وقد يقال ليفعلا وليفعلوا فيفيد التغليب بالخطاب واللام الغيبة
الثاني في حذف لام الامر خلاف والصحيح جوازه في الشعر خاصة كقوله

محمد تفد نفسك كل نفس   اذا ما خفت من شيء تبالا

وقس على هذا ليضرب وليعلم وليدحرج وغيرها من ليكرم وليتغافل وليفرح وليتكسر وليتباعد
وليقطع وليجتمع ونحوها ومنها اي من الجوازم لا الناهية وهي التي يطلب بها ترك الفعل
ونسبة النهي اليها من قبيل المجاز العقلي والاسناد الى الالة فان الناهي في الحقيقة هو المتكلم
بواسطتها وانما عملت الجزم لكونها نظير لام الامر من جهة انها للطلب او نقيضها من جهة ان اللام
لطلب الفعل ولا لطلب ترك الفعل كذا في الشرح وفي حاشيته للوالد رحمه الله تعالى اراد
بالنقيض المعنى اللغوي والا فبينهما اما تقابل التضاد ان كان مدلول النهي طلب الترك كما مشى

على

عليه الشارح او تقابل العدم والملكة ان كان طلب عدم الفعل مع مسامحة انتهى فتقول في
نهي الغائب لا ينصر لا ينصرا لا ينصروا لا تنصر لا تنصرا لا ينصرن وتقول في نهي الحاضر لا تنصر لا تنصرا
لا تنصروا لا تنصري لا تنصرا لا تنصرن ولما كان امر المتكلم نحو لانصر لانصر قليلا لم يتعرض له
وهكذا قياس سائر الامثلة اي باقيها من لا يضرب ولا يعلم ولا يدحرج ونحوها واما الامر
بالصيغة سمي بذلك لحصوله بالصيغة المخصوصة دون اللام فهو امر الحاضر والمراد
به المخاطب وان كان مفهوم الحاضر مساويا للمتكلم فهو جار على لفظ المضارع المجزوم لان حركاته
وسكناته مثل حركات المضارع المجزوم وسكناته ويحذف منه الحركات والنونات كما يحذف من المضارع
المذكور نبه به في قول المص على لفظ المضارع المجزوم الدال على كونه معربا ردا لما عليه الكوفيون
من انه معرب بالجزم فان كان ما اي حرف او الحرف الذي وقع بعد حرف المضارعة متحركا كما
في يدحرج فتسقط انت منه اي من المضارع حرف المضارعة فرقا بينه وبين المضارع والمراد
بحرف المضارعة هنا تاء الخطاب خاصة لان الامر انما يشتق من المضارع المسند لضمير المخاطب كما جزم
به الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية وتاتي بصورة الباقي بعد حرف المضارعة مجزوما وفي هذا اللفظ
تجوز لان صورة الباقي ليست مجزومة بل مثل المجزوم فتوجيهه ان يقال حذف المضاف وهو
اداة التشبيه للمبالغة والاصل مثل المجزوم وهذا كثير في الكلام او يقال المجزوم بمعنى المعامل معاملة
المجزوم مجازا او يقال مجزوما على معناه العرفي من غير نقل من شيء مفعول لتاتي والباء للملابسة
اي تاتي مجزوما تكون بصورة الباقي فيكون من باب القلب لاقتضاء ظاهر اللفظ ان للاتي مجزوم
حقيقة وانه صورة لا الباقي في نفسه والمعنى المراد عكسه اي ان الماتي هو الباقي في نفسه وانه
بصورة المجزوم لا مجزوم وعلى التوجيهين الاولين فانما لم يقل مجزومة لانه وصف للفعل اي
حال كون الصورة مثل فعل مجزوم مثل واسم المضاف اليه وهو فعل مقامه ثم حذف هذا
حذف ثم

المضاف اليه الموصوف محذوف واقيمت صفته مقامه او حال كونها فعلا نحو وما اى معالا بهم
معاملته فهذا توجيه رابع وهو جعل قوله نحو وما حالا من الباقى على حد قوله تعالى ونزعنا ما فى صدورهم
من غل اخوانا هذا ما فى الشرح فلسا لا فصول فى امر الحاضر من تدحرج دحرج دحرجا دحرجوا الامر
دحرجى دحرجا دحرجن كل ما عدا الاول معطوف عليه باضمار الواو بناء على القول بجوازه او بدلا اضراب
قوله قد يستعمل لفظ الجمع للواحد فى موضع التفخيم مجازا كقوله تعالى رب ارجعون وقول الشاعر

الا فارحمونى يا اله محمد فان لم اكن اهلا فانت له اهل

قال بعضهم ونظير ذلك قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى على قراءة وملائكته بالرفع اذا
اعتبر التقديم والتاخير فرارا من العطف قبل التمام اى ان الله يصلى وملائكته كذلك وهكذا
تقول من تفرح وتعالى وتكسر وتباعد وتدحرج فرح وقابل وتكسر وتباعد وتدحرج وانما اسقط
من المضارع لان الماضى لا يوجد به فلا مناسبة بينهما وان كان اى ما بعد حرف المضارعة ساكنا فيحذف
منه حرف المضارعة وهو الياء كما مر وياتى فى صورة الباقى نحو وما حال كون هذا الباقى مزيدا
فى اوله همزة وصل لانها اقوى الحروف قوله ان قيل هذا منتقض بنحو خذ وكل ومر ناخذ ومر فانا كل
وتامر قيل لا حذفت همزة وصل فاستثقل اجتماعها مع همزة الفعل فحذفت الثانية تخفيفا
والاولى استغناء عنها مكسورة لانها عند الجمهور زيدت ساكنة معللة للزيادة والاصل فى
التخلص من التقاء الساكنين الكسر فحركت به عند الحاجة اليه وظاهر كلام سيبويه انها زيدت
متحركة للحاجة الى المتحرك بسكون اول الكلمة فزيادتها ساكنة ليس بوجه بل قال بعضهم قال ابن جنى
مذهب سيبويه انه لا يجتلب ساكن لساكن وهو القياس انتهى فاسد سميت همزة وصل
لان المتكلم يتوصل بها الى الابتداء بالساكن ومن ثم سماها الخليل سلم اللسان قيل لانها تحذف
اذا اتصل ما بعدها عما قبلها كما سميت همزة نحو اكرم همزة قطع لانها تقطع ما بعدها

عما قبلها والاول كما ترى انسب قال بعضهم وقد يعلل التسمية بذلك بانها تسقط وصلا دون
همزة القطع الان اضافة الشى الى حالا وصفه بعض وجوده عند وجودها وهذه ليست
كذلك انتهى الان يكون عين المضارع حال كونها كائنة منه اى من الباقى او من المضارع مضموما
نضمها اى الهمزة وجوبا اتباعا لضمة العين ولانها لو كسرت لزم الثقل بالخروج من الكسرة الى الضمة
ولو فتحت لوقع الالتباس بالمضارع اذا كان المتكلم وقفا ووصلا فنقول انصر انصرا انصروا انصرى
انصرا انصرن وكذلك اضرب واعلم وانقطع واجتمع واستخرج ولما استشعر المصنف اعتراضا بان اكرم
فتح الهمزة امر من يكرم وما بعد حرف المضارعة منه ساكن وعينه مكسورة فكان الواجب ان يقول يزاد
فى اوله همزة وصل مكسورة اجاب عنه بقوله وفتحوا اى العرب همزة اكرم بناء على الاصل المرفوض
اى المتروك فان اصل يكرم يؤكرم لان حروف المضارعة هى حروف الماضى مع زيادة حرف المضارعة
وانما رفضوا هذا الاصل فرارا من ثقل اجتماع الهمزتين فى اكرم وحملا لتكرم ويكرم ونكرم عليه ليكون
الجميع على وتيرة واحدة وحيث كان اشتقاق اكرم من يكرم مبنيا على اصله وهو يؤكرم على ما مر
حتى يكون اشتقاق اكرم فى التحقيق انما هو من يؤكرم لم يكن اكرم من فروع هذه المسئلة بل من فروع
المسئلة الاولى فاندفع الاعتراض به وقد افصح عن هذا الاصل المرفوض فى الضرورة التى ترد الاشياء الى اصولها
كقال الشاعر فحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما فانه اهل لان يؤكرما
قوله قول المصنف نا منصوب على انه مفعول لاجله والعامل فيه فتحوا ويحتمل ان يكون مفعولا
مطلقا لفعل او صفة محذوف فيه حال من ضمير يعود على الفتح حذف مع عامله اى اعنيه حال كونه
مبنيا او مبنيا بنا والفصل المتقدم قوله لا يظهر تخصيص صنيعهم هذا بباب الافعال مع ان باب
الافتعال والانفعال والاستفعال وغيرها كلها كذلك فى سقوط همزاتها من المضارع فاصل يستفعل
مثلا يا ستفعل فما قاله الوالد رحمه الله تعالى فى الحاشية قلت ولعل وجه الامر بما قال الاستاذ

لا امكان الجواب عما قاله بالفرق بين الهمزتين فانها في باب الافعال ثابتة في الماضي ابتداء ووصلا
وفي غيره ثابتة ابتداء فقط تحذف وصلا فناسب الاعتداد بها في الاول دون الثاني فافهم
واعلم ان الضمير للشان اذا ابتغى متى اجتمع تاءان في اول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل
احداهما تاء المضارعة والثانية تاء الماضي وظاهر ان اجتماعهما حيث يكون المضارع مسندا
الى المخاطب مفردا او مثنى او جمعا مذكرا او مؤنثا او الى الغائبة او الغائبتين فيجوز
اثباتهما اي اثبات التاءين على الاصل نحو تتجنب وتتقاتل وتتدحرج ويجوز حذف احداهما اي
احدى التاءين تخفيفا نحو انت تجنب وتقاتل وتدحرج وفي التنزيل اي المنزل وظاهر ان
المراد القرآن العظيم فانت له تصدى والاصل تتصدى اي تتعرض ولو كان فعلا ماضيا
لوجب ان يقال تصديت لانه خطاب كذا في الشرح وفي حاشيته للغزي يريد الوجوب
بالقياس الى قياس التصريف لا مطلقا لجواز ان يكون ماضيا من باب الالتفات بناء على عدم
اشتراط الكلامين فيه وهو الصواب لقوله تعالى ليريه من اياتنا على قراءة الغيبة انتهى
يريد بهذا الذي قاله دفع الاعتراض على الشارح حيث قال ولو كان فعلا ماضيا لوجب
ان يقال تصديت بان دعوى وجوب ذلك غير صحيح لجواز ان يقال تصدى بلفظ الفعل الماضي
للغائب بناء على الالتفات من الخطاب الى الغيبة ودفع الاعتراض بهذا الذي قاله غير منتج اذ
التصريف لا يمنع الالتفات حتى يمنع ان يقال تصدى يوجب ان يقال تصديت غاية الامر
انه لا يبحث عن الالتفات لانه ليس من غرضه فيجوز عنده ان يقال تصدى على الالتفات كما جاز
ان يقال تصديت بلا توقف في ذلك فافهم وتنزل الملائكة والاصل تتنزل اي تتهبط ولو كان ماضيا
لوجب ان يقال تنزلت اذ الفاعل مؤنث سماعي وقد تقرر في علم النحو ان المسند الى ضمير المؤنث
يجب تانيثه سواء كان حقيقيا كما في هند قامت او مجازيا كما هنا وزعم غلطا ابن هشام

حيث

حيث وجه تذكير قريب في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين بان الرحمة مؤنث مجازي
واما قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها فضرورة نص في القاموس
الناظم وقد يذكر انتهى وعليه فيجوز ان يكون تنزل فعلا ماضيا لا مضارعا بحذف التاء لكن
ان هذا الوجه على بعد من جوازه في الاية لا يخل بغرض المص لان غرضه التمثيل لا الاستشهاد ولا
يقدح في التمثيل الاحتمال انما يقدح ذلك في الاستشهاد على ان بعضهم صرح بان الاحتمال فيه
اذا كان ضعيفا كان كالعدم وتنزل الملائكة والاصل تتنزل ولو كان ماضيا لقيل تنزلت بالفتح
لان الفعل الماضي يبنى على الفتح تنبيهات الاول اختلف في المحذوف منهما من التاءين
فقال سيبويه والبصريون انه الثانية لان الاولى حرف المضارعة تحذف فيها لمحل وقال الكوفيون
انه الاولى لان الثانية للمطاوعة تحذف فيها تخل وجوز بعضهم الامرين لتعارض الدليلين وقال الشارح
والوجه هو الاول لان رعاية كونه مضارعا اولى ولان الثقل انما حصل عند الثانية الثاني انما
قال مضارع تفاعل وتفعل وتفعلل بناء للفاعل بناء على ان الحذف لا يجوز فيها اذا كانت مبنية
للمفعول الثالث انما قال اذا اجتمع تاءان احترازا عما اذا اجتمع نونان فان التخفيف بحذف
احداهما قليل كقراءة بعضهم ونزل الملئكة بضم اللام من نزل وفتح الهاء من الملئكة وكقراءة نجي
المومنين بسكون الياء الرابع انما قال مضارع تفاعل احترازا عن الماضي نحو تتابع وتتبع فانه
فانه لا يجوز فيه الحذف بل الجائز فيه التخفيف بادغام الاولى في الثانية وصلا وابتداء واجتلاب
همزة الوصل واعلم انه متى كان فاء افتعل صادا او ضادا او طاء او ظاء قلبت تاؤه في جميع
هذه الصور طاء وجوبا لعسر النطق بالتاء بعد هذه الحروف واختيرت الطاء لقربها من التاء مخرجا
فيقال في افتعل من الصلح اصطلح والاصل اصتلح وفي افتعل من الضرب اضطرب والاصل اضترب
وفي افتعل من الطرد اطرد والاصل اطترد وفي افتعل من الظلم اظطلم والاصل اظتلم

تسمى هذه التاء تاء مطاوعة لانها جيء بها ليطاوع العاري منها مسامحة

الاولى قال الشارح الوجه في نحو اصطلح واصطبر عدم الادغام لان حروف الصفير وهي
الزاي المعجمة والسين والصاد المهملتان لا تدغم في غيرها لحروف صفيري مشفرا بالضاد والشين
المعجمتين والرا المهملة لا تدغم فيما تقاربها انتهى وفي حاشية للوالد رحمه الله تعالى ان قلت هذا
الحكم لا يختص بهذه الحروف لان سائر الحروف لا يدغم فيما تقاربه وانما يدغم فيما يماثله لان شرط
الادغام ان تكون الحرفان من جنس واحد قلت نعم والمراد بقولهم لا تدغم هذه الحروف فيما
تقاربها انها لا تقلب الى جنس ما تقاربها ثم تدغم فيه انتهى الثاني لا يجوز في نحو اطرد
الا الادغام لاجتماع المثلين مع المانع منه الثالث في نحو اظطلم ثلثة اوجه الاول
اظطلم بلا ادغام الثاني اطلم بالطا المهملة بقلب المعجمة اليها كما هو القياس الثالث اظلم
بالظا المعجمة بقلب المهملة اليها وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله زهير

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا فيظطلم

وكذلك جميع متصرفاته اي متصرفات افتعل من الصلح بما عطف عليه مته
فلفظ متصرفات بكسر الراء وفتحها الحق للزوم الفعل والمعنى جميع ما يتصرف منه نحو يصطلح فهو
مصطلح بكسر اللام وذاك مصطلح بفتح اللام مته زاد الشارح هنا لفظ عليه فقال
الوالد رحمه الله تعالى في حاشيته اشار بذلك الى ان لفظ مصطلح في المتن فيه حذف وايصال
اذ لولاه لما صح استحقاق المبني للمعمول انتهى ولا يخفى انه لو قيل بان لفظ مصطلح في المتن
اسم مكان او اسم زمان لم يحتج الى اعتبار الحذف والايصال الا ان الظاهر كما ترى كونه اسم مفعول
فهو الذي دعا الشارح الى ما زاد اصطلح لا تصطلح وقس على ذلك ما في الامثلة واعلم
انه متى كان فا افتعل دالا مهملة او ذالا معجمة او زاء كذلك قلبت تاؤه اي تاء افتعل في جميع
هذه الصور دالا مهملة وجوبا للتخفيف فقوله في افتعل من الدرء وهو الدفع ومن الذكر

من

فائدة في القاموس الزاي اذا مد كتب بهمزة بعد الالف ووهم الجوهري وفيه لغات الزاي والزاء والزا والزي كالظي وزي ككي وزا منونة ... وزاي انتهى صح

ومن الزجر وهو النهي والمنع ادّرأ والاصل ادترأ لا يجوز فيه الا الادغام واذّكر والاصل
اذتكر مته في اذكر ثلثة اوجه اذدكر بلا ادغام واذّكر بالذال المعجمة بقلب المهملة اليها واذكر
بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها وفي التنزيل وادّكر بعد امة مته اخّر لو عبر المص بلفظ الوجه
الاول فقال واذدكر لكان اولى فتدبر وازدجر والاصل ازتجر مته في ازدجر وجهان
الثاني ويقال ازّجر وفي التنزيل قالوا مجنون وازدجر والادغام بقلب الدال زايا فيقال ازّجر
دون العكس لفوات صفير الزاي ويلحق الفعل غير الماضي والحال اي وغير ذي الحال والمراد به
المضارع المقصود به زمان الحال نونان موضوعتان للتوكيد فلا يلحقان غير الفعل وشذ
نحو قوله اقائلن احضروا الشهودا ولا الماضي والحال واما قوله

دامن سعدك لو رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا

فضرورة تنبيه ربما يتوهم من كلام المص جواز لحوق نوني التوكيد للمستقبل مطلقا وليس مرادا
فقد نصوا على انهما لا يلحقانه الا اذا كان في حيز الطلب او القسم وشبهه نحو والله لا هل تقومن
المراد به نحو اما تفعلن في الشرح
والله لافعلن واما تفعلن واما قوله ليت شعري واشعرن اذا ما قربوها منشورة ودعيت
فضرورة خفيفة ساكنة نحو اذهبن وثقيلة مفتوحة نحو اذهبن وقد اجتمعا في قوله تعالى ليسجنن
وليكونا وقوله خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة بدل من قوله نونان بدل تفصيل ويجوز اعرابهما
خبر مبتدأ محذوف اي احداهما خفيفة والاخرى ثقيلة واعرابهما خبر المبتدأ واحد محذوف
اي هما خفيفة وثقيلة وفي بعض النسخ بالنصب حال من قوله نونان اي حال كون احداهما خفيفة ساكنة
والاخرى ثقيلة مفتوحة الا فيما اي في فعل او في الفعل الذي يختص اي المتصلة به اي بذلك الفعل
وهو اي الفعل الذي يختص به فعل الاثنين وفعل جماعة النسا اسم جمع لا واحد له من لفظه
بل بمعناه وهو مراد مته في عبارة المص ادخال الباء على المقصور لان مقصوده ان فعل الاثنين

ويشبه بالقسم اما تفعلن فان اما بالتوكيد كلام القسم ولانه ما الحرف الشرط لما كان مؤكدا الشرط اولى ... انتهى

وجماعة النسا مقصور على نون التوكيد الثقيلة لانحطاطها الى نون التوكيد الخفيفة بان تؤكد بها
ودخول الباقي على المقصور جائز اجماعا انما الخلاف في دخولها على المقصور عليه والصحيح جوازه ايضا
وهي اى الثقيلة مكسورة فيه اى في فعل الاثنين وجماعة النسا وكذلك ارجاع الضمير اليه ما ابدا
فتقول اذهبانّ للاثنين واذهبنانّ يا نسوة بكسر النون فيهما تشبيها لها بنون التثنية لانها واقعة
بعد الالف كنون التثنية ولفظ نسوة جمع لظهور خواص الجمع فيه من الرد الى الواحد في النسبة
وامتناع التصغير وتانيث الفعل المسند اليها وارجاع ضمير المؤنث اليها مع انه لا مفرد لها فهو
له نسا كغلام فيحصل جمعا له كغلمة وغلام قاله مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى في شرح
الكافية فاسد لجواز في النون من لفظ نسوة كسرها وضمها عنه انما قال المصنف اذهبانّ
للاثنين واذهبنانّ يا نسوة ولم يقل اذهبانّ للاثنين واذهبنانّ للنسوة او اذهبانّ
يا اثنان واذهبنانّ يا نسوة تفننا في التعبير وقد دخلت الالف بعد نون فعل جمع المؤنث وقبل
نون التوكيد لتفصل بين النونات الثلاث نون جماعة النسا والنون المدغمة والنون المدغم فيها
من نون التوكيد الثقيلة لانها مركبة من نونين وانما خصوا الالف بذلك لانها اخف الحروف
ولا تدخلهما اى فعل الاثنين وفعل جماعة النسا نون التوكيد الخفيفة لا تقال اضربانْ ولا اضربنانْ
لانه يلزم من دخولها فيهما التقاء الساكنين على غير حده اى حد التقاء الساكنين والمراد بحد التقاء الساكنين
كما قاله الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية نقلا عن ابن الحاجب الصفة التي تغتفر التقاؤهما عندها وظاهر
ان الساكنين هنا الالف والنون تنبيه اعترض على هذا التعليل بمنع انه يلزم من دخولها في
فعل جماعة النسا التقاء الساكنين فانه يقال اضربنَ فلا يكون من التقاء الساكنين في شيء واشار
ابن الحاجب الى جوابه بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها فحيث ادخلت الالف مع الثقيلة
لزم ادخالها مع الخفيفة ولزم يجتمع نونات لئلا يكون للفرع مزية على الاصل في التابع

اى بتلك الالف

وفيه نظر لان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين على ما نقل مع ان الفرع لا يجب ان يجري مجرى الاصل
في جميع الاحكام وبما قاله لانه يلزم التقا الساكنين على غير حده كانه قيل ما حده وما يجوز فقال
فان التقا الساكنين انما يجوز اى ما يجوز الا اذا كان الحرف الاول من الساكنين حرف مد وهو على ما قالوا
الالف والواو والياء السواكن حركات ما قبلهن من جنسهن وكان الحرف الثاني منهما مدغما فيه اى في حرف
اخر فالضمير عائد على غير مذكور لانسياق الذهن اليه على حد ما قيل في قوله تعالى كل اولئك كان عنه مسئولا
اى كان المكلف نحو دابة فان الالف والباء ساكنان والالف حرف مد والباء مدغم فجاز التقاؤهما
لان اللسان يرفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه متحرك فصير الثاني من الساكنين
كلا ساكن فلا يتحقق التقا الساكنين الخالص السكون فيهما ـــــ الاول قد يقال كان
الواجب على المص ان يقول حرف لين كما قال الزمخشري في المفصل وغيره لئلا يرد عليه تمود الثوب
فان التقا الساكنين في ذلك جائز قطعا مع ان الساكن الثاني فيه ليس حرف مد لما عرفت بل حرف لين
لان حرف اللين هو الالف والواو والياء سواكن مطلقا وقد يدفع بان حرف المد عند المص بمعنى حرف اللين
فيكون كلامه مساويا لذلك الثاني اعترض على المص في حصر المذكور بانه يجوز التقا الساكنين في
الوقف مطلقا لانه محل التخفيف نحو زيدْ وعمرْو وبكرْ واجيب بان الحصر فيهما قاله بالنظر الى الوصل
لا مطلقا فاورد عليه الاسم المعرف باللام الداخلة عليها همزة الاستفهام نحو آلحسن عندك
فاجيب بان ذلك شاذ الثالث لو قال المص مدغما بادغام سقاط فيه لكان اخصر واظهر
الرابع دابة في كلام المص متعين جره بالكسرة وتنوينه وان كان غير منصرف للعلمية والتانيث رعاية لكمال المناسبة
بينه وبين مسماه وهو لفظ دابة في مثل رايت دابة وكون دابة الواقع في كلام المصنف ظاهر واما
كونه علما فلان المراد به في كلامه لفظ دابة وقد تقرر في محله من علم النحو ان ما اريد به لفظه يصير
بسبب هذه الارادة علما فافهم الخامس انه لم لم يجز في آلاداب اثبات الياء مع ان الساكن الاول

فيه حرف مد والثاني مدغم اجيب بان ما ذكر شرط لجواز التقا الساكنين ولا يلزم من وجود الشرط
وجود المشروط ويحذف من الفعل مع لحوقهما اى نونى التوكيد الثقيلة والخفيفة اى كائنة معهما
وهذا حال تعددت على صاحبها وهو النون الكائنة فى الامثلة الخمسة وبقى لها الافعال الخمسة
وهى يفعلان باليا المثناه من تحت للاثنين الغائبين وتفعلان بالتا المثناه من فوق للاثنين المخاطبين
وللاثنين الغائبتين وللاثنين المخاطبتين ويفعلون باليا المثناه من تحت لجماعة الذكور الغائبين
وتفعلون بالتا المثناه من فوق لجماعة الذكور المخاطبين وتفعلين للواحدة المخاطبة منه
سميت هذه الامثلة بالامثلة الخمسة نظرا الى حال اللفظ ولو نظر الى المعنى لسميت بالامثلة السبعة
كما هو ظاهر مما ذكرته منه فان قيل ان كلام المص يفهم دخول نون التوكيد الخفيفة فى
جميع هذه الافعال الخمسة كنون التوكيد الثقيلة مع انها لا تدخل فى فعل الاثنين لانا نقول
الذى تدل عليه العبارة المذكورة ان النون التى فى الامثلة الخمسة تحذف اذا كانت مع نونى التوكيد
وقد قرر المص نفسه فيما مر قريبا ان نون التوكيد الخفيفة لا تدخل فعل الاثنين فحيث تقرر ذلك
فلا اقتضا فى عبارة المص المذكورة لما ذكر اصلا ويحذف ايضا من الفعل معهما واو يفعلون
وتفعلون اى واو فعل جماعة الذكور الغائبين وفعل جماعة الذكور المخاطبين ويا تفعلين
اى يا فعل الواحدة المخاطبة لان التقا الساكنين فيهن وان كان على حده على ما ذكره المص لكنه ثقلت
الكلمة واستطالت وكانت الضمة فى يفعلون وتفعلون والكسرة فى تفعلين تدلان على الواو
فى الاولين وعلى اليا فى الاخير فحذفتا هذا مع النون الثقيلة واما مع الخفيفة فالتقا الساكنين على
غير حده قطعا ولم تحذف الالف من يفعلانّ وتفعلانّ مع وجود ذلك المعنى فيهما لئلا يلتبسا
بفعل الواحد وقيل حد التقا الساكنين ان يكون الاول حرف لين والثانى مدغما ويكونا فى كلمة واحدة
قيل وهذا هو المعروف وحكى بعضهم اتفاق علما الفن عليه فالتقا الساكنين هنا على ليس على حده

اى اذا فصل بها نون التوكيد الثقيلة واما الخفيفة فلا لما مر فى كلام المتن منه

لانه

لانه فى كلمتين الواو واليا ونون التوكيد وانما اغتفر فى الالف وان لم يكن على حده لخوف الالتباس
مع كونها اخف الا اذا انفتح ما قبلهما اى الواو واليا فانهما لا يحذفان حينئذ لعدم ما يدل عليهما
من الضم والكسر بل تحرك الواو بالضم واليا بالكسر لدفع التقا الساكنين نحو لا تخشونّ اصله
تخشيون حذفت ضمة اليا للثقل ثم اليا لالتقا الساكنين فقيل تخشون وادخلت لا الناهية فحذفت
النون فقيل لا تخشو فلما لحقه نون التوكيد التقى ساكنان الواو والنون المدغمة من نون التوكيد
ولم يحذف الواو لعدم ما يدل عليها بل حركت بما يناسبها وهو الضم لكونها اختها فقيل لا تخشونّ
وهو نهى لجماعة الذكور المخاطبين منه تعليل ضم الواو بالمناسبة كما ترى موافقا للشرح غير
مناسب لان الفاعدة ان الضمة اذا كانت على الواو تزال لاجل الثقل فكيف يدعى ان جلب الضم
الى الواو الساكنة امر مطلوب تدعو اليه مناسبة وتظهر سماجة هذا التعليل فى ضم واو لتبلونّ ظهورا
اشد لان اصله كان لتبلوون فحذفت ضمة الواو الاولى لثقلها عليها ثم حذفت الواو الاولى نفسها
لالتقا الساكنين ثم اكد فحذفت نون الاعراب ثم ضمت الواو الثانية فلو قلنا انها ضمت لان الضم يناسب
الواو لكان اول التعليل مدافعا لاخره وكانه لاجل هذا علل مولانا عصام الدين قدس سره الضم والكسر
فى مثل لا تخشونّ ولا تخشينّ بانه لما ضم وكسر ما قبل نون التوكيد فى نحو لا تضربنّ ولا تضربنّ ضم وكسر
ما قبلها فى نحو لا تخشونّ ولا تخشينّ ليطرد الباب انتهى كلام الوالد رحمه الله تعالى فى الحاشية
ولا تخشينّ اصله تخشيين حذفت كسرة اليا ثم اليا ودخلت لا الناهية فحذفت النون فقيل
لا تخشى فلما الحق به نون التوكيد التقى ساكنان اليا والنون فلم تحذف اليا لما مر بل حركت بالكسر
لكونه مناسبا لها وهو نهى للواحدة المخاطبة ولتبلونّ اصله لتبلوون فاعل اعلال تخشيون
فقيل لتبلون فالحقت به نون التوكيد وحذفت نون الاعراب وضمت الواو كما فى لا تخشونّ
وهو فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنيا للمفعول من بلا يبلو بلاء وهو التجربة واما ترينّ
اصله ترءيين على وزن تفعلين حذفت همزته كما سيأتى فى فصل المهموز فقيل تريين ثم حذفت

وان اشتهر

كسرة اليا ثم اليا ولكان نقول في الجمع قل انتلوا و واليا الفا لتحركهما
وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف وهذا اولى قاله الشارح وانما كان هذا
اولى لانه كما قيل قياس مطرد شهير يغني في دفع الثقل عن اعتبار الحذف
لاجله مع ان الحذف تغيير الحمل وهو اولى من الحذف فقيل ترين ٥ دخلت اما
واصلها ان الشرطيه وما الزايده ٥ بدلت نون ان ميما للتقارب وادغمت في ميم ما فحذفت
النون الجازم والحق به نون التوكيد وكسرت اليا ولم تحذف لما مر في لا تخشين فصار اما ترين قال
الشارح وقد اخطا من قال حذفت النون لاجل نون التوكيد لانها لا تلحق قبل دخول
اما المهر او المحبة اي من انه لا يوكد الفعل المضارع الا اذا كان في حيز طلب
او قسم او شبهه وكذا لا تخشون ولا تخشين بخلاف لتبلون فانه لحقته
النون لكونه جواب قسم مقدر ولم تقلب الواو والياء من هذه الامثلة الفا
مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما لعروضهما لا لاعتداد بهما ومن ثمه لم يقل لا تخشاون ولا تخشاين
تمم حكى ما لكان حذف يا الواحد المخاطبه بعد الفتح لغة طايه وعليها
فيقال في لا تخشين لا تخشن ولا يرد ذلك على قول المصنف الا اذا انفتح
ما قبلها لانها لغة شاذه ويفتح مع النونين المذكورتين اخر الفعل اذا كان
اي الفعل فعل الواحد الغايب والحاضر او المتكلم وحده او مع غيره نحو لينصرن
زيد ولتنصرن يا زيد ولانصرن ولننصرن وفعل الواحده الغايبه نحو
لتنصرن هند وذلك لخفة الفتح ويضم اي اخر الفعل اذا كان اي الفعل
فعل جماعة الذكور ليدل الضم على الواو المحذوفة ويكسر اي اخر الفعل اذا كان
اي الفعل فعل الواحد المخاطبة ليدل الكسر على اليا المحذوفة جواب
الاول لعترض على المصنف بانه كان ينبغي له ان يقول ما قبل النون بدل

قوله اخر الفعل فان كلامه لا يصدق الا على نحو لا تضربن ولا تضربن
يا هند ولا تخشين يا زيد ولا يصدق على نحو لا تخشون ولا تخشين
يا هند فان كلا من الواو واليا فيه ليس اخر الفعل بل كل منهما اسم
براسه لان الفعل يخشى وكل منهما ضمير الفاعل والجواب عن ذلك بوجهين
احدهما ان هذا الضمير كجزء من الفعل فكانه اخر الفعل والثاني ان مقصود
المصنف بيان حكم اخر الفعل غير الناقص لان الناقص قد علم حكمه من
تمثيله انفا بقوله لا تخشون ولا تخشين الثاني قول المصنف يضم ويكسر نظر
لان اخر الفعل اذا كان فعل جماعة الذكور مضموم واذا كان فعل الواحده مكسور
فكيف يضم حينئذ او يكسر فينبغي ان يقول ويبقى على الضم ويبقى على الكسر فتقول
في امر الغايب موكدا اسم ٥ على حال مرفوع على تقول واسم مفعول حال او امر الغايب
اي حال كونك موكدا له او حال كونه موكدا بالنون الثقيلة لينصرن بالفتح لكونه
فعل الواحد لينصرن لينصرن بالضم لكونه فعل جماعة الذكور اصله لينصرون فحذفت
الواو لالتقا الساكنين وهما هي والنون الاولى من نون التوكيد لتنصرن بالفتح
ايضا لانه فعل الواحدة الغايبه لتنصران لينصران وتقول في امر الغايب حال كونه
موكدا بالنون الخفيفه لينصرن بالفتح لينصرن بالضم لتنصرن بالفتح لما عرفت
وترك التمثيل لفعل الاثنين وفعل جماعة النسا لما مر من ان الخفيفه لا تدخلهما وتقول في
امر الحاضر حال كونه موكدا بالنون الثقيله انصرن بالفتح انصرن بالضم انصرن بالكسر انصران
انصرنان وتقول في امر الحاضر موكدا بالخفيفه انصرن انصرن انصرن وقس على هذا المذكور
نظايره من نحو اضربن واعلمن واكرمن ولتضربن ولتعلمن وليكرمن الى غير ذلك من الامثله
واما اسم الفاعل وهو ما اشتق من فعل لما قام به بمعنى الحدوث سمي بذلك لانه يدل على ذات
قام بها الفعل بفتح الفا اي الحدث من حيث هو حدث وهذا القيد تسمى الصفة المشبهة باسم

الفاعل لانها اسم لذات قام بها المعنى من غير اعتبار حدوثه اما لاعتبار دوامه في
مفهومها كما هو المشهور واما لاعتبار مطلقا من غير نظر الى الحدوث والدوام على ما حققه
بعض محققي النحاة كذا في شرح القصارى لمولانا عصام الدين رحمه الله تعالى وهو لا يناسب
مذهب الصرفيين لان الصفة المشبهة من اسم الفاعل على ما ذكره الشارح وربما قاله
الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية ويؤخذ من كلامه رحمه الله تعالى فيما بعد ما قد يشير الى الجواب
عما يورده على كلام مولانا عصام الدين المذكور هنا وهو انه نقل القول بان الصفة
المشبهة اسم فاعل مذهب قدماء الصرفيين فلينزل كلام مولانا عصام الدين رحمه
الله تعالى على راي المتاخرين منهم والمفعول الظاهر ان يقول واسم المفعول لانه الاسم لا المفعول
فقط قاله الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية وهو ما اشتق من فعل لما وقع عليه بمعنى الحدوث قال
مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى قولهم اسم المفعول فيه حذف وايصال واصله اسم المفعول به
فحذف الجار واوصل الضمير وذلك ان المفعول هو المصدر ولذا سمي المفعول المطلق
بالمفعول المطلق واسم المفعول عبارة عن ذات تتعلق به الفعل فالمضروب
ذات تعلق به الضرب والمفعول هو الضرب فاسم المفعول اسم ما فعل ملتصقا به
الفعل انتهى من الفعل الثلاثي المجرد فالاستعمال الاكثر من العرب على وزن فاعل تقول
اي العرب او انت سالكا منهاجهم ناصر للواحد ناصران للاثنين في حالة الرفع ناصرين لهما
في حالتي النصب والجر ناصرون لجماعة الذكور في حالة الرفع ناصرين لهم في حالتي النصب والجر
ناصرة للواحدة ناصرتان للتثنية في حالة الرفع ناصرتين لهما في حالتي النصب والجر ناصرات
لجماعة الاناث ونواصر لها ايضا والاكثر ان يجي اسم المفعول على وزن مفعول تقول منصور
منصوران منصورين منصورون منصورين منصورة منصورتان منصورتين
منصورات ومناصير بلا تنوين لانه لا ينصرف لان فيه علة قائمة مقام علتين وهي الجمع
على مفاعيل تنبيه انما قال فالاكثر الخ لان اسم الفاعل قد يكون على غير فاعل كان
يكون على فعال كضراب او فعول كضروب او مفعال كمضراب او فعيل كعليم او فعل كحذر

اوفعلان

اوفعلان كرحمن او فعل كحسن او فعل كصعب او افعل كاحمر ولا ينافي هذا
تصريح النحاة بان هذه من قبيل الصفة المشبهة لا من اسم الفاعل لان الصرفيين على
ان الصفة المشبهة من اسم الفاعل على ما جزم به الشارح واسم المفعول قد يكون
على غير مفعول كان يكون على فعيل كقتيل او فعول كحلوب وتقول رجل ممرور به
ورجلان ممرور بهما ورجال ممرور بهم وامراة ممرور بها وامراتان ممرور بهما
ونساء ممرور بهن اذ لا يبنى اسم المفعول من اللازم الا اذا عدي بحرف الجر كالباء هنا
كذا قال بعض الشراح وفيه نظر ظاهر اللهم الا ان يأول فتثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
الضمير فيها اي مع اسم المفعول الذي يتعدى بحرف الجر لا اسم المفعول عطف على الضمير
اي لا مثنى ولا الجمع ولا تؤنث اسم المفعول لا تقول ممروران بهما ولا ممرورون بهم
ولا ممرورتان بهما ولا ممرورات بهن لان القائم مقام الفاعل لفظا اعني الجار والمجرور
ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع فلا وجه لتانيث اسم المفعول وتثنيته
وجمعه ما نصبه وفعيل اي ما على هذا الوزن قد يجي في كلامهم بمعنى الفاعل كالرحيم
بمعنى الراحم اي ذي الرحم وهي رقة القلب تنبيه في كلام المصنف مسامحة لان
فعيلا في ذلك ليس بمعنى الفاعل فقط بل بمعناه مع المبالغة كما افصح به الشارح وقد
يجي بمعنى المفعول كالقتيل بمعنى المقتول من غير مبالغة على ما اقتضاه تخصيص الشارح
رحمه الله تعالى المبالغة بالاول لكن ناقشه الوالد رحمه الله تعالى في ذلك في الحاشية وقال الرضي
ما صرح به ابن هشام فانه قال في شرح الشذور في قوله تعالى فجعلناها حصيدا كان لم
تغن بالامس ما لفظه اقيم فعيل مقام مفعول لانه ابلغ منه ولهذا لا يقال لمن جرح
في انملته جريح ويقال له مجروح انتهى واما ما اي فعل او الفعل الذي زاد على الاحرف

جاءني صح

والممرورتان بهما صح

بلغ

انه صح

اي يجي اسم الفاعل منه صح

الثلاثة ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه فالضابط فيه اي في اشتقاقه
اي في اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول منه والضابط حكم كلي منطبق على جميع
جزئياته ان تضع في مضارعه الميم المضموم موضع حرف المضارعة وان تكسر ما اي
الحرف الذي وقع قبل اخره اي اخر المضارع في اسم الفاعل كما فعلت في فعله غالبا وهو
المبني للفاعل والما قلنا غالبا احترازا عن بابي التفعل والتفاعل والتفعلل فانه لا يكسر
فيها ما قبل الاخر وان تفتحه اي ما قبل الاخر في اسم المفعول كما فتحته في فعله اي المبني
للمفعول تنبيه في عبارة المصنف هذه نظر لان ما قبل الاخر في المبني للفاعل مكسور غالبا
وفي المبني للمفعول مفتوح ابدا فالصواب ان يقال وتكسر ما قبل الاخر في الفاعل ان لم يكن
مكسورا ويبقى على الفتح في المفعول كذا في بعض الشروح نحو مكرِم ومكرَم ومدحرِج ومدحرَج
ومستخرِج ومستخرَج ومحرنجِم ومحرنجَم بكسر ما قبل الاخر فيهن في الفاعل وبفتح فيهن في
المفعول تنبيه لا يرد على ما قاله المصنف نحو متشهب وملفج ومحصن من حيث فتح
ما قبل الاخر مع انه اسم فاعل ونحو عاشب وارس ويافع من حيث انه على فاعل مع انه
من غير الثلاثي المجرد لان ذلك شاذ لا يقاس عليه فانه قال بعض الائمة يقال احصن
الرجل فهو محصن على صيغة المفعول في المبني للفاعل ولا نظير له الا اسهب فهو مسهب
ولا ثالث لها انتهى وما قاله من انه لا ثالث لها منقوض بما عرفته من ملفج على ان
الوالد رحمه الله تعالى قد نقضه في بعض تذاكره بما في القاموس من قوله اطلب
الماء فهو مطلب وتقدم انه كثر طلبه انتهى وقد يستوي لفظا اسم الفاعل واسم المفعول
في بعض المواضع اي قليل منها وكلمة بعض يستعمل في كلامهم للتقليل كما نبه عليه
بعض الائمة نحو محاب ومحتار ومضطر في اسم الفاعل والمفعول ومنصب

في اسم الفاعل ومنفعل فيه

فتامل وقد يدفع النظر بالنسبة الى الاولى قال الوالد رحمه الله تعالى في حاشيته في جود المصنف تكسر ما قبل اخره في الفاعل حاشية لا نقاد هذا غير شامل لنحو مكرم اسم فاعل فانه اصله يكرم ما قبل الاخر مكسور فلا يكسر لانا نقول لما ذكر ان الذي لا يكون ما قبل الاخر مكسورا يكسر علم ابقاء المكسور بحاله بطريق الاولى كما قال الشارح فيما ياتي في تعريف الادغام وكان ينبغي له ذكر هنا هذا

فيه في اسم المفعول ومنجاب في اسم الفاعل اي منقطع ومنكشف ومنجاب عنه
في اسم المفعول فان لفظ اسم الفاعل واسم المفعول في هذه الامثلة مستو لسكون
ما قبل الاخر بالقلب في مختار ومنجاب وبالادغام فيما عداها الا ان الفرق بينهما
انما هو تحركهما وقد زالت بما ذكر وبخلاف التقدير لانه يقدر كسر ما قبل الاخر
منهن في اسم الفاعل وفتحه في اسم المفعول فان قلت يقع الفرق في الاخيرين بانه يلزم
فيهما اسم مفعول ذكر الجار والمجرور مثلا لكونهما لازمين بخلاف فيهما اسم فاعل وهذا لا ينافي
حكم المصنف باستواء لفظ اسم الفاعل واسم المفعول فيهما اذ لا خفاء في ان لفظهما واحد
والجار والمجرور خارج عن جوهرهما هذا فصل في المضاعف المضاعف في الشرح هو اسم مفعول
من ضاعف قال الخليل التضعيف ان يزاد على شيء فيجعل اثنين او اكثر وكذلك الاضعاف والمضاعفة
انتهى وفي حاشيته للعزي فهذا معناه في اللغة وعليه يكون الضعف المثل والاضعاف
الامثال وقد يطلق الضعف ويراد الشيء ومثله انتهى ويقال له اي المضاعف الاصم لتحقق
الشدة فيه بسبب الادغام ولما كان المضاعف في الثلاثي غيره في الرباعي لم يجمعهما في تعريف
بل ذكر كلا منهما على حدة باديا بالاول لانه الاصل فقال هو اي المضاعف من الثلاثي المجرد
والمزيد فيه ما اي لفظ او اللفظ الذي كان عينه ولامه واقعين من جنس واحد يعني ان كانت
العين باء كانت اللام باء وان كانت تاء كانت تاء وهكذا تنبيه وحاشية الوالد رحمه الله تعالى
نقلا عن شرح الفصاري لمولانا عصام الدين رحمه الله تعالى لا بدع في اعتبار قيد الحيثية ليخرج عنه نحو قوة
من حيث انه معتل فهو من حيث اتحاد العين واللام مضاعف ومن حيث كونهما حرفي علة لفيف مقرون
من المعتل وجعله معتلا مشهور وكونه مضاعفا صرح به المفتاح انتهى كرد الشيء في الثلاثي
المجرد واعده اي هيأه في الثلاثي المزيد فيه فان اصلهما ردد واعدد فالعين واللام فيهما
دالان كما ترى فاسكنت الدال الاولى بحذف حركتها في الاول وبنقل حركتها الى ما قبلها في الثاني

وادغمت في الدال الثانية تنبيه قال الشارح قول المص المضارع مبتدا وهو مبتدا ثان
خبره ما من قوله ملحان عينه ولامه من جنس واحد وهي نكرة موصوفة او معرفة موصولة
والجملة بعدها صفة او صلة والاول اولى وهذا هو ملحان خبر المبتدا الاول وقوله من الثلاثي
حال وقوله ويقال له الاصم جملة معترضة بين المبتدا والخبر ويجوز ان يكون فصل المضاعف مضافا
ومضافا اليه انتهى بالمعنى مع زيادة ثم انا فسّر المحقق اللقاني فقال الظاهر قوله من الثلاثي انه
حال جعله حالا من المبتدا وهو وان كان جائزا عند سيبويه لكنه ممتنع عند الجمهور وهو الاصح كما
قاله الشارح في بعض كتبه البيانية انتهى وقال الوالد رحمه الله تعالى انما قال ويجوز ان يكون الخ
المؤذن بان فيه بعدا لا انه ليس من دأب المؤلفين ان يوردوا الفصل مضافا انما يفيضون
الكتاب والباب فيقولون كتاب كذا وباب كذا وفصل في كذا وكذا اعني المضاعف من الرباعي
اي المجرد والمزيد فيه كما اقتضاه اطلاقه ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد
وكذا اي كالمذكور حرفاه ولامه الاولى في الكون من جنس واحد عينه ولامه الثانية ويقال له
اي للمضاعف من الرباعي المطابق ايضا بفتح البا اسم مفعول من المطابقة وهي الموافقة تقول طابقت
بين الشيئين اذا جعلتهما على حد واحد وقد طوبق فيه بين الفاء واللام الاولى والعين واللام
الثانية كذا في الشرح وما ذكره من كون المطابق وان كان صحيحا في نفسه الا ان الاليق كونه اسم مكان

اسم مفعول

لا اسم مفعول كما لا يخفى تنبيه انما قال المص ايضا لانه يسمى مضاعفا واصم كما مر وانما سمي اصم
مع انه لا ادغام فيه حتى تتحقق فيه الشدة حملا له على الثلاثي المشتمل على الادغام كما حمل الثلاثي الخالي
عن الادغام كمددت عليه نحو زلزل الشي زلزلة وزلزالا اي حركه الزلزال مثلث كما في القاموس
تنبيه كان الاولى ان يمثل للرباعي المزيد كما مثل للثلاثي ليتوهم من اقتصاره على لفظ الرباعي في المعرف
ثم اقتصاره على مثال الرباعي المجرد ان المراد من لفظ الرباعي المذكور الرباعي المجرد خاصة قاله

الوالد

الوالد رحمه الله تعالى فانه الزلزال مثلث كما في القاموس يجوز في نحوه من كل رباعي مضاعف
كسر الفاء وفتحها والكسر افصح بخلاف الصحيح نحو دحرج دحراجا فانه بالكسر البتة ولما
كان ههنا مظنة سؤال وهو انه لم الحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم
منها مع ان حروفه حروف الصحيح اشار الى جوابه بقوله وانما الحق المضاعف
بالمعتلات الخ كذا في الشرح وقال الوالد رحمه الله تعالى في حاشيته يجوز ان يكون
السؤال الذي استشعره المص هو انه لم الحق المضاعف بالسالم وذكر عقبه مقدما
على المعتلات مع ما هو مقرر عندهم ان المضاعف ملحق بالمعتلات ومعنى المتن
حينئذ انه ما الحق المضاعف بالمعتلات الا لان حرف التضعيف يلحقه الابدال
والحذف فقط وهذا القدر لا يوجب ان لا يكون المضاعف مع صحة حروفه ملحقا
بالسالم من جهة اخرى الحاقا فاستحق به ان يذكر بعد السالم بلا واسطة مقدما على
المعتلات انتهى لان حرف التضعيف يلحقه الابدال وهو كما قال ابن الحاجب في الشافية
جعل حرف مكان حرف غيره قال شارحها الجاربردي قال مكان حرف ولم يقل عوض حرف
احترازا عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضعه نحو همزة ابن واسم وتاء عدة وزنة
ولا يسمى ذلك بدلا الا تجوزا وقال غيره احترازا عن رد المحذوف في مثل اب واخ وسنة فانك
اذا نسبت اليها تقول ابوي واخوي وسنهي برد لاماتها وجعلها في مكانها فيصدق
حينئذ انه جعل حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالا اذ ليس جعل حرف مكان حرف غيره
بل هو جعل حرف مكان حرف هو نفسه وبهذا القيد خرج نحو اخت وبنت عن التعريف
فانا وان قلنا التا فيهما عوض عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه فان المراد بكونه
في مكانه ان يكون العوض فان كان الاصل فاء كما في اجوه وعينا ان كان ~~كذلك~~
الاصل عينا كما في قال ولاما ان كان الاصل لاما كما في ماء وزاد الجد الاعلى المقصود

المعنى

ان كان الاصل كذلك كما في عالم بالهمزة في عالم بالالف ومعلوم ان اخت وبنت ليست كذلك فان قيل هذا التعريف غير مانع لانه دخل فيه مثل اظلم واصله اظتلم جعل الظاء مكان تاء الافتعال لارادة الادغام ولا يسمى ذلك ابدالا لما تعرف ان الظاء ليست من حروف الابدال فكان عليه ان يزيد قيدا اخر وهو ان يقول لا للادغام فجوابه ان المص لما بين حروف الابدال علم ان المراد بحرف في قوله جعل حرف في موضع حرف احد تلك الحروف فكانه قال الابدال جعل حرف من حروف انصت يوم جد طاه زل مكان حرف غيره فيستقيم حينئذ ولا يلزم محذور انتهى وذكر الابدال كقولهم اي العرب اي كابدال مقولهم اي كالابدال الواقع في مقولهم امليت بمعنى امللت يعني اصله امللت قلبت اللام الاخيرة يا للثقل اجتماع المثلين مع تعذر الادغام بسكون الثاني ومثله قولهم حسيت بالخبر وتلعيت ودهديت وصهصيت في حسست وتلععت ودهدهت وصهصهت وهذا في كلامهم كثير تنبيه كان الاولى بالمص ان يقول لان حرف التضعيف يصير حرف علة كما في امليت قاله الشارح رحمه الله تعالى وهو ظاهر وكانه يلحقه الحذف كقولهم اي مقولهم مست وظلت بفتح الفاء وكسرها واحست اي حسست وظللت واحسست يعني ان اصل مست مسست بالكسر فحذفت السين الاولى لان التخفيف مطلوب والادغام متعذر مع ثقل اجتماع المثلين والخفة الاولى لانها تدغم وقيل الثانية لان الثقل يحصل عندها اما فتح الفاء فلانه حذفت السين بحركتها فيبقى الفاء مفتوحة بحالها واما كسرها فلانها نقلت حركة السين الى الميم بعد اسكانها وحذفت السين فقيل مشت بكسر الميم وكذا ظلت بالفرق واصل احست احسست نقلت فتحة السين الى الحاء وحذفت احدى السينين فقيل احست تنبيه ... ان الاول والحذف فيما ذكر قياس لانه لغة لقبيلة وما كان كذلك فهو مقيس كما قال ابو حيان قال ابن مالك في التسهيل وحذف اول المثلين عند ذلك يعني عند تا الضمير ونونيه المرفوعين لغة سليم انتهى وفي حاشيته

لابن

لابن هشام فانه في لغة سليم التنبيه على ثلثة امور احدها انهم يجوزون ذلك ولا يوجبونه والثاني انهم قبل الحذف ينقلون حركة العين الى ما قبلها وجوبا ان كان ساكنا وجوازا ان كان متحركا وهو غير فتحة والثالث ان ذلك يطرد في الماضي مسموع في غيره وقد ذكرهن في باب الخروج من التصريف انتهى الثاني نظر الشارح فيما علل به المص فيما سبق من الحاق المضاعف بالمعتلات من ان حرف التضعيف يلحقه الابدال والحذف بان الابدال والحذف لا يلحقانه بل يلحقان الصحيح اما الحذف ففي نحو تجنب وتغافل وتدحرج وكما مر واما الابدال فاكثر من ان يحصى ثم قال ويمكن الجواب بانهما يلحقان المضاعف في الحروف الاصلية كالمعتل بخلاف الصحيح فانهما لا يلحقان حروفه الاصلية بل الابدال يلحقها دون الحذف وفي قوله كما في قولهم الى اخره رمز خفي الى ذلك انتهى ووجه الرمز الى ما قاله ان المص مثل للمضاعف بما وقع الابدال والحذف في حروفه الاصلية فاشعر بذلك والمضاعف يلحقه الادغام هو في اللغة الادخال وفي الاصطلاح ما ياتي والادغام افتعال من عبارات الكوفيين والادغام افتعال من عبارات البصريين اعلم ان بين المدغم والمضاعف عموما وخصوصا من وجه فمثل رد مضاعف ومدغم ومثل احمر مدغم فقط ومثل رددت مضاعف فقط قاله الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية وهو اي الادغام ان يسكن الحرف الاول من المتجانسين ويدرج في الحرف الثاني نحو مد فان اصله مدد اسكنت الدال الاولى فادرجت في الثانية وانما اسكن ليتصل بالثاني اذ لو كان متحركا لم يتصل لمكان الفاصل بينهما وهو الحركة والثاني لا يكون الا متحركا لان الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره قاله الشارح وفي حاشية للوالد رحمه الله تعالى هذا يقتضي ان يكون فتحة نحو ضرب بعد البا لا قبلها ولا معها كما قيل بكل منها وهذا هو المذهب الاصح ثم قال ان قلت كيف يكون الحرف المدغم فيه المتحرك مظهرا للحرف المدغم الساكن مع ما تقرر من ان الادغام يوجب اخفاء المدغم

وستره بالمدغم فيه ولذا سمي بالادغام الذي هو في اللغة بمعنى الاخفا قلت
الاخفا والاظهار من الامور النسبية فالادغام في المتحرك يوجب خفا المدغم
بالنسبة الى ظهوره الذي كان له في حال كونه متحركا اذ لا خفاء في ان الحرف المتحرك
اظهر من الحرف الساكن انتهى ويسمى الحرف الاول من المتجانسين حال الادغام مدغما
بلفظ اسم المفعول لادغامك اياه ويسمى الحرف الثاني منهما مدغما فيه لادغامك الاول
فيه والغرض من الادغام التخفيف فان التلفظ بالمثلين في غاية الثقل كما يشهد به
الوجدان لا يقال ان قول المصنف بسكون الاول غير شامل لنحو مد مصدرا فان
اصله مدد فالاول فيه ساكن فلا يسكن لانه كما في الشرح لما ذكر ان المتحرك يسكن
عند ادغامه علم منه ابقا الساكن بحاله بالطريق الاولى وذكر اي الادغام واجب
في الماضي والمضارع من الثلاثي المجرد مطلقا ومن المزيد فيه من الابواب التي سيذكرها
ما لم يتصل الضمائر المرفوعة بها فيها حينئذ تفصيل سياتي والى ما ذكرنا اشار المصنف بقوله
في نحو مد يمد واعد يعد وانقد ينقد واعتد يعتد من باب الافتعال مضاعف مجرده
عد وليس من باب احمر لان مجرده عتد ولما كان منها افعال يجب فيها الادغام و ليست
من المضاعف ذكرها المصنف استطرادا لاختلاطها بامثلة المضاعف وكان الاولى ان يميزها عنها
فقال واسود يسود من باب الافعال واسواد يسواد من باب الافعيلال وليسا
من المضاعف لان عينهما ولاميهما ليسا من جنس واحد لان عينهما الواو ولامهما
الدال واستعد يستعد مضاعف من باب الاستفعال واطمئن يطمئن اطمينانا وطمانينة
بضم الطاء وليس من المضاعف لان عينه الميم ولامه النون وهو من باب الافعلال
كالاقشعرار كذا في الشرح قال الوالد رحمه الله تعالى في حاشيته قوله لان عينه الميم ولامه النون
ما النظر وايضا فاؤه الطاء ولامه الاولى الهمزة فليس شيء من ركني كونه مضاعفا [illegible]
الركن الثاني لان نفي وجود ركن كاف في بيان انتفا الماهية ولان اهم اجزا العلة الجزء

غير مدغم ويوجب له ظهورا بالنسبة الى خفائه في حال كونه مدغما في حرف ساكن

٢ اي سكن ثم

الثاني

الاخير فتدبر انتهى وتماد يتماد مضاعف من باب التفاعل فيجب في هذه الصور الادغام لاجتماع
المثلين مع فقد المانع من الادغام وكذا اذا لحقتها تا التانيث كمدت واعدت الخ وكذا هذه الافعال
المبنية للفاعل اذا بنيتها للمفعول فيجب فيها الادغام ماضية كانت او مضارعة نحو مُدّ واصله مدد
ومدت والاصل مددت ويمد والاصل يمدد ومثله عُدّ واُعدّ وتُمد ونظايره اي نظائر ما ذكر
من مُدّ ويُمدّ كاعدّ يُعدّ وانقدّ ينقد فيه واعتُدّ يُعتدّ به واستُعدّ يُستعد وتُمودّ يتماد فهذه هي الابواب
التي يدخلها الادغام وما بقي فبعضه لم يجئ منه المضاعف كافعوّل وافعنلل وافعنلى وبعضه جاء منه
لكن ليس للادغام اليه سبيل نحو مدّد وتمدّد في التفعيل والتفعّل وذلك لان العين وهي التي تدغم متحركة
ابدا لادغام حرف اخر فيها فهي لا تدغم في حرف اخر لامتناع اسكانها وهذا على تقدير ان يكون الزائد
ما يقابل العين الثانية فان قلنا ان الزائد ما يقابل العين الاولى فالمانع هو الفاصل بين ما يقابل العين
الاولى وما يقابل اللام وهو ما يقابل العين الثانية قال الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية والادغام ايضا
واجب في نحو مد حال كونه مصدرا والمراد بالنحو كل مصدر مضاعف لم يقع فيه بين حرفي التضعيف فاصل
ويكون الثاني فيه متحركا تنبيه عقب المصنف نحو مد بقوله مصدرا فعلا لكونه فعلا ماضيا وفعل امر
اذ الصورة الخطية صالحة لكل منهما تنبيه اخر انما قيد بقوله مصدرا لانه لو كان اسما لامتنع الادغام
للالتباس كقوله تعالى ولو جئنا بمثله مددا كذا قال الافقر في شرحه فتامل ايضا وكذا الادغام واجب
اذا اتصل بالفعل المضاعف نحو مد ماضيا الف الضمير او واوه او ياؤه اي واو الضمير او ياؤه سواء كان
ماضيا او مضارعا او امرا مجردا او مزيدا فيه معلوما او مجهولا ولذا قال بالفعل ولم يقل بهذه الافعال
وذلك لان ما بعد هذه الضمائر وهو الثاني من المتجانسين يجب ان يكون متحركا لئلا يلزم التقا الساكنين
والاول لكان ساكنا بدون حرف الثاني والاسكان وبدون حرف الثاني فالالف نحو مدا بفتح الميم او ضمها فعل
الاثنين من الماضي والامر والواو نحو مدوا بفتح الميم او ضمها فعل جماعة المذكور من الماضي او الامر والياء نحو
مدي بضم الميم فعل الامر للواحدة المخاطبة من تمدين وقس على هذا الباقي من المزيد والمضارع وغير ذلك من الفاظ

٣ [illegible]

انه يجب في كل فعل اجتمع فيه متجانسان ولم يقع بينهما فاصل وكان الثاني متحركا ولا يرد الساكن
للوقف لان سكونه لعروضه منزل منزلة العدم واما نحو قططَ شعره وأَلِلَ السقاء ولحِحت
العين فشاذ تنبيه يتجه على قول المص اذا اتصل به الف الضمير او واوه ان الادغام واجب
في نحو مدّا رجلان ومدّوا رجال وليست الواو والالف فيهما من الضمائر لما تقرر في محله انهما
حرفان مثلهما في قاما ن وقاموا تدبر قال معناه الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية وكانه
رحمه الله تعالى انما امر بالتدبر اشارة الى امكان الجواب عما ورده بان يقال الحاكي كون الالف والواو حرفين
انما ياتي على لغة اكلوني البراغيث وهي لغة شاذة ضعيفة كما نص على ذلك النحويون كانت كالعدم
فلم يبال المص بعدم تناول كلامه لها والادغام ممتنع في كل فعل اتصل به الضمير المرفوع المتحرك
من تاء الخطاب وتاء المتكلم ونا ونون جماعة الاناث مطلقا ماضيا او غيره مجردا او مزيدا فيه
مبنية للفاعل وللمفعول لان هذا الضمير يقتضي ان يكون ما قبله ساكنا وهو الثاني من المتجانسين
فلا يمكن الادغام والى ذلك كله اشار المص بقوله في نحو مددت مددنا مددتَ مددتما مددتم
مددتِ مددتما مددتن بادخال الغاية ومددن ويمددن وتمددن وامددن ولا تمددن
هذه امثلة جماعة النسا والادغام جائز اذا دخل الجازم اي جازم كان على فعل الواحد
غائبا كان او مخاطبا او متكلما ولكن عدم الادغام نظرا الى ان شرط الادغام تحرك الحرف
الثاني وهو هنا ساكن فنقول لم يمدد وهو لغة اهل الحجاز ولكن الادغام نظرا الى ان
السكون عارض لا يعتد به فيحرك الساكن الثاني ويدغم فيه الاول فنقول لم يمدّ بالضم
او الفتح او الكسر كما ياتي وهو لغة بني تميم والاول اقرب الى القياس وفي التنزيل ولا تمنن
تستكثر تنبيه انما قال المص على فعل الواحد لان الادغام واجب في فعل الاثنين وفعل
جماعة الذكور وفعل الواحدة المخاطبة كما مر وممتنع في فعل جماعة النسا تنبيه
ثان كفعل الواحد فيما مر فعل الواحدة الغائبة وعبارة المص لا تتناولها اذ لا تندرج
الواحدة في الواحد الا ان يراد بالواحد الشخص الواحد فتندرج فيه لصدق

لخ

أي

الشخص بالواحدة كالواحد ولا يمنع من هذا التوجيه تناول العبارة حينئذ لفعل
الواحدة المخاطبة مع ان الادغام فيه واجب لا جائز لانه قد علم هذا الحكم مما مر
فكان ذلك قرينة على انه مستثنى مما هنا فان كان اي فعل الواحد مكسور العين
كيعض اي يضرب او مفتوحها اي العين كيعض الشي او على الشي اي يأخذه بالسن
كذا في الشرح وقد بينا ما قيل فيه في القاموس عضضته وعليه كسمع ومنع عضا وعضيضا مسكته
باسناني او بلساني وبصاحبي عضيضا لزمته والعضيض العض الشديد انتهى فائدة
في كلام بعض الائمة العض ان كان بجارحة كسبع وانسان فبالضاد والا فبالظاء نحو عظ الزمان
وعضت الحرب انتهى لكن في القاموس عض الزمان والحرب شدتهما وهما بالظاء وعض الانسان
بالضاد انتهى ونظيره فيما ذكره بعضهم جاز صابه البيض فهو بالضاد الابيضا النمل فبالظا
فتقول لم يعض ولم يعض بفتح اللام وكسرها منهما اما الكسر فلان الساكن اذا حرك حرك
بالكسر لما بين الكسر والسكون من التآخي فانه كما ان الجزم جعل عوضا من الجر عند تعذر الجر في
الافعال جعل الكسر عوضا من السكون عند تعذر السكون واما الفتح فلكونه اخف الحركات
ولك ان تقول الكسر كما في الشرح وفي لم يعض والفتح في لم يعض اتباع للعين وتقول لم يعضض ولم يعضض
بفك الادغام وهكذا الحكم في يشعر ويحمر ويحمار يعني تقول لم يشعر ولم يحمر ولم يحمار بكسر اللام
وفتحها ولم يشعرر ولم يحمرر ولم يحمارر بفك الادغام وكسر ما قبل الاخر ان كان العين من الفعل
المذكور مضموما فيجوز حال دخول الجازم عليه الحركات الثلث الفتح والكسر والضم مع الادغام
اما الفتح والكسر فلما مر واما الضم فاتباعا للعين كذا في الشرح وفي حاشية للوالد رحمه الله تعالى
ان ظاهر هذا التعبير يقتضي ان يكون تحريك الدال الثانية في لم يمد قبل نقل حركة الدال الاولى الى
الميم وقد ذكر في كلام الشارح في موضعين ما يؤيد ما قاله فتقول لم يمد بحركات الدال الثلث الضمة والفتحة
والكسرة ولم يمدد بفك الادغام وهكذا الحكم في الامر يعني امر المخاطب الا ان الامر باللام قد دخل

الكسر صح

تحت المجزوم يعني يجوز في الامر اذا كان فعل الواحد منها مجرد نحو فعل الواحد المجزوم من الفك والادغام بكيفية السابقة واحكامه المتقدمة فتقول فيما اذا كان المضارع الذي اشتق هو منه مكسور العين او مفتوحها فر وعض بكسر اللام وفتحها للماضر والمر والمضر بفك الادغام وتقول فيما اذا كان المضارع الذي اشتق هو منه مضموم العين مد بحركات الدال الضمة والفتحة والكسرة وامدد بفك الادغام كما مر في فعل الواحد المجزوم وقد روي بالاوجه الثلثة قول جرير

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام والضم والافصح الكسر في مثل هذه الصورة اعني عند التقاء الساكنين كذا في الشرح وتغييره في الشرح وايضا ههنا قالوا اذا اتصل بالمجزوم حال الادغام هاء الضمير لزم وجه واحد نحو ردها بالفتح ورده بالضم على الافصح وروي رده بالكسر وهو ضعيف انتهى فليتامل تنبيه قال حكم الثلاثي المزيد فيه حكم المجرد في جميع ما تقرر وان لم يذكره كذا لمصر اكتفاء بالاصل وتقول في اسم الفاعل ماد بالادغام وجوبا لاجتماع المثلين مع فقد المانع وهو التقاء الساكنين على حده والاصل مادد ماد ان ماد ون ماده ماد تان مادات ومواد وتقول في اسم المفعول ممدود كمنصور من غير ادغام لحلول الفاصل بين حرفي التضعيف وهو الواو فهو كالصحيح بعينه واما المزيد فيه فاسم الفاعل واسم المفعول منه تابع للمضارع فان كان من الابواب المذكوره وجب الادغام والا امتنع واما الرباعي فلا مجال للادغام فيه اصلا هذا فصل في المعتل المعتل هو في الاصل اسم فاعل من اعتل اي مرض سمي هذا القسم لما فيه من الامثلة وفي الاصطلاح ما اي كلمة احد اصوله اي احد حروف الاصول وانما ذكر الضمير نظرا الى لفظ ما حرف علة واحترز بالاصول من نحو اعشوشب وقاتل وتقاتل ودخل فيه نحو وعد وقال وامر تنبيه لا يتوهم خروج اللفيف من هذا التعريف فان اثنين من اصوله حرفا علة لانه اذا كان اثنان منها حرفي علة صدق عليه ان احدها حرف علة ضرورة قال الشارح رحمه الله تعالى ونوره المحقق التفتازاني بقوله لان الواحد جزء مما فوقه وتحقق الجزء لازم لتحقق الكل فصدقه لازم لصدقه بالضرورة ثم اعترض عليه فقال هو قد يراد به ذات الواحد

هو الجزء

هو الجزء اللازم تحققه لتحقق ما فوقه واما مفهومه فهو الذات مع وصف الوحدة اي الانفراد وذلك غير جزء لما فوقه ولا لازم له بل مضاد له لعدم صدقهما على ذات واحدة باعتبار واحد ومن ثمه صح اعتبار مفهوم العدد فيه وفي غيره لا يقال الواحد ليس بعدد لانا نقول التحقيق انه عدد ولئن سلم فهو معتبر وكونه لا يسمى عددا ابحث اخر خارج لا يتوقف عليه اعتبار المفهومية لان اعتبارها فيما تعتبر فيه للدليل الدال على الاعتبار المفهومية من الشرط مثلا في اكرمك ان جئتني سواء سمي شرطا ام لا ولا تنس في هذا المقام ما نصوا عليه من ان الشي قد يؤخذ بشرط شي او بشرط لا شي او لا بشرط شي والفرق بينهما غير يسير انتهى يعني والواحد من قبيل الشي الماخوذ بشرط شي وهو الوحدة اي الانفراد وقد يقال مراد الشارح ان لفظ احد في الحد من قبيل الشي لا بشرط شي مجازا فلا يرد عليه ما ذكره المحقق فتامل وهي اي حروف اي حروف العلة الواو والالف والياء سميت بذلك لان من شانها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشي عن حاله وتسمى اي حروف العلة حروف المد واللين اطلق المصنف هذا اللفظ والتحقيق ان حرف العلة ان كان متحركا لا يسمى حرف مد ولا حرف لين لانتفاء المد واللين عنه وان كان ساكنا سمي حرف لين لانه لاتساع مخرجه حينئذ يخرج على اللسان في لين ثم ان كانت حركة ما قبله من جنسه سمي ايضا حرف مد لما فيه من الامتداد نحو قال ويقول ويبيع والا سمي حرف لين فقط لفقده فيه نحو بيعة والكلام في غير الالف اذ لا تكون الا ساكنة ولا تكون حركة ما قبلها الا من جنسها فحرف العلة اعم مطلقا وحرف المد اخص مطلقا وحرف اللين اخص من الاول واعم من الثاني هذا ولكنهم يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقا والمصنف جرى على ذلك ونقل عن المصنف في تسميتها حروف المد واللين انها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان وذلك لاتساع مخرجها فان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان واذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب كذا في الشرح وفي حاشيته للمحقق التفتازاني ان تسميتها بكل من حروف المد وحروف اللين سواء كانت متحركة او ساكنة قبلها حركة من جنسها او لا والنافذ هو الجاربردي ونصه وقال بعض الفضلاء في شرح الهادي انما سميت لمد وحروف اللين حروف المد

٢٠ نحوم

في التسمي بحسب الاسم الخاصة آم لا الا تنوكات الاتيد دلعلها تعتبار معو

وساق هذا الكلام بعينه وقال في آخره الا ان الالف اشد امتدادا واستطالة اذ الالف اوسع مخرجا انتهى
كلام المحقق واعلم ان حرف العلة الساكن الذي حركة ما قبله من جنسه كما يجيء حرف مد يسمى ايضا مدا ومدة كما
ذكره الوالد رحمه الله تعالى في حاشيته والالف حينئذ اي حين اذ كانت احد اصول المعتل تكون منقلبة عن
الواو والياء نحو قال وباع اصلهما قول وبيع بفتح الواو والياء فقلبتا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما واحترز
بقوله حينئذ عن الالف في نحو قاتل فليست منقلبة عن شيء فان هذه الالف في الافعال كلها وفي الاسماء المتمكنة اما
زائدة او منقلبة بخلاف الاسماء غير المتمكنة والحروف نحو متى وعلى فانها فيها اصلية كذا في الشرح واعترضه
المحقق اللقاني فقال يرد على عموم قوله الاسماء الغير المتمكنة ذا في الاشارة فانهم صرحوا بانها منقلبة
عن واو او ياء انتهى قلت انما يرد هذا الاعتراض لو كان كلامه المذكور على ظاهره وليس كذلك قال السمين في
الدر المصون ما نصه اختلف اهل البصرة في عينه ولامه يا فيكون من باب حيي او عينه واو ولامه يا فيكون من
باب طويت ثم حذفت لامه تخفيفا وقلبت العين الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذا كله على سبيل التمرين والا فذا
مبني والمبني لا يدخله تصريف انتهى وانواعه اي انواع المعتل سبعة لان حرف العلة اما ان يكون متعددا
او لا فان لم يتعدد فاما فاء او عين او لام فهذه ثلثة اقسام وان تعدد فاما ان يكون اثنين او ثلثة فالثاني
قسم واحد والاول اما ان يفترقا او يقترنا فان افترقا فهو قسم واحد وان اقترنا فاما ان يكونا فاء وعينا
او عينا ولاما فهذان قسمان آخران فالمجموع سبعة انواع ولما كان ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد
كثير الاستعمال والابحاث قدمه بادئا منه بالمعتل الفاء لتقدم الفاء على العين واللام فقال النوع
الاول من انواع المعتل السبعة المعتل الفاء وهو ما يكون حرف العلة في مقابلة فائه ولفظ المعتل هو
مضاف الى الفاء اضافة لفظية كذا في الشرح وفي حاشية الوالد رحمه الله تعالى اعلم ان تركيب المعتل الفاء
من قبيل تركيب الحسن الوجه لما تقرر في محله ان اسم الفاعل اللازم مثل الصفة المشبهة فيرفع ما بعده
على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول ويجره بالاضافة فيجوز في الفاء في هذا التركيب الرفع

والنصب

والنصب والجر فلا وجه لحكم الشارح باضافة المعتل الى الفاء الا ان كان من حيث ان
الرواية لم تثبت عنده على المعنى الا كذلك انتهى قلت او من حيث ان الجر هو الراجح في مثل هذا التركيب
كما هو مقرر في محله ويقال له المعتل الواو وهو ظاهر والمثال لمماثلته اي لمشابهته الفعل الصحيح
في احتمال الحركات اي حركة الفاء وحركة العين وحركة اللام اذا كان ماضيا نحو وعد وعدا وعدوا
كما في نحو ضرب ضربا ضربوا بخلاف الاجوف والناقص قيل ويجوز ان يقال المثال من المثول وهو الانتصاب
ومنه تسمية محلى الامير مثالا لانتصابه امامه فسمي المعتل الفاء مثالا لانتصاب حرف العلة فيه في
الاول والفاء اما ان تكون واوا او ياء اذ الالف لا تكون اصلية ولا يمكن ان تكون فاء لسكونها وقدم
الكلام على الواو لامتيازها على الياء باحكام فقال اما الواو فتحذف من مضارع الفعل الذي يكون
على وزن يفعل بكسر العين لانها اي الواو وقعت بين الياء والكسرة فثقلت كالضمة بين الكسرتين فحذفت منه
ثم حملت عليه في ذلك اخواته الثلاثة اعني افعل ونفعل وتفعل طردا للباب وقد نظم ابو العلاء المعري هذا
المعنى فقال كنت كالواو بين ياء وكسر لا يلام الرجال اذ يسقطوني يقول لا يلومن الرجال على
اسقاطهم لي لاني كنت ثقيلا عليهم لمخالفتي اياهم والشيء اذا استثقل اسقط وتحذف ايضا من
مصدره اي مصدر يفعل الذي على وزن فعلة بكسر الفاء وتسلم اي الواو في سائر تصاريفه اي في
باقي تصاريف يفعل من المصدر الذي على غير وزن فعلة ومن الماضي واسم الفاعل واسم المفعول تقول في الماضي
وعد بسلامة الواو وفي المضارع يعد بحذفها كما مر وفي مصدره الذي على وزن فعلة عدة بحذفها والاصل
وعدة نقلت كسرة الواو الى العين لثقلها عليها مع اعلال فعلها وحذفت الواو لسكونها وتعذر الابتداء بالساكن
فلزمت تاء التانيث كالعوض عنها وانما لم تحذف متحركة لئلا يزيد اعلال الاسم على اعلال الفعل فانها حذفت منه
ساكنة تنبيه لا يرد على ما قاله المصنف الوجهة لانها اسم مصدر لا مصدر وتقول في مصدره الذي على غير وزن
فعلة وفي اسم الفاعل والمفعول وعدا فهو واعد وذاك موعود بسلامة الواو فيهن لعدم الثقل وفي امر المخاطب
عد بحذف الواو تنبيه قيل كان على المصنف ذكر حذف الواو في الامر ايضا ليكون قوله وتسلم في سائر تصاريفه سالما من

النقص واجيب بانه فرع المضارع وقد علم الحذف في الاصل فلا حاجة لذكره فيه وبان الامر
ليس فيه واو حتى تحذف لان المضارع المشتق هو منه وهو تعد بلا واو وحذف منه حرف المضارعة
واسكن اخره فتخيل عدو في النطق لا تعد واصله لا توعد حذفت الواو منه كما حذفت من تعد وهو داخل
في المضارع ولذلك ومق اي احبه يمق مقة بسلامتها في الماضي وحذفها في المضارع والمصدر
وهو من باب حسب يحسب والاصل يومق ومقة وحيث كان الحذف بسبب اليا والكسرة
فاذا ازيلت كسرة ما بعدها اي ما بعد الواو المحذوفة واعيدت الواو لزوال علة
حذفها تنبيه في حاشية الوالد رحمه الله تعالى الاولى كسرة ما بعد الواو واعيدت انتهى نحو لم
يوعد في المبني للمفعول لان ما قبل اخره وهو ما بعد الواو مفتوح ابدا وفي التنزيل لم يلد
ولم يولد تنبيه فيما قاله المص نظر لانه منتقض بنحو يطا ويسع ويضع ونحو قولهم لم يلده
بسكون اللام وفتح الدال اي لم يلده كلم بعده اسكنت اللام تشبيها له بكتف فان اصله لم يلده بكسر والاصل م
اللام فاسكنت فاجتمع ساكنان وهما اللام والدال ففتحوا الدال لالتقاء الساكنين اذ لو حرك الاول ل
لفات الغرض فقد زالت كسرة ما بعد الواو في ذلك ولم تعد ويمكن ان يدفع بالعناية كذا في الشرح
وفي حاشية للمحقق اللقاني ايراد بان يقال ان حذف الواو استمر ليدل على ان الفتحة اصلها الكسر ولو اعيدت
لزال هذا الغرض انتهى وما ذكره بالنسبة الى الصورة الاولى واما بالنسبة الى الصورة الثانية فالعناية
بان يقال ارتفاع المانع شرط مقصود وان لم يذكر فقوله فاذا ازيلت اعيدت معناه عند عدم
مانع من الاعادة والمانع منها ههنا قائم وهو التقاء الساكنين والى هذا يشير ما ذكره
المحشي جوابا عن الصورة الاولى اذ حاصله انه وجد مانع من اعادة الواو وهو ان لا يبقى ما يدل على ان
الفتحة اصلها الكسر لو اعيدت قاله الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية وتثبت عطف على قوله تحذف اي
وتثبت الواو في تفعل بالفتح اي بفتح العين لعدم ما يقتضي حذفها من الكسرة كوجل بالكسر اي خاف

يوجل

يوجل بالفتح فائده في يوجل اربع لغات الاولى هذه وهي الاصل والثانية ييجل بقلب الواو يا لانها
اخف من الواو والثالثة ياجل بقلب الواو الفا لانها اخف قال ابو حيان وهي لغة بني عامر
والرابعة ييجل بكسر حرف المضارعة وقلب الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها قال الشارح وليست هذه هي
لغة بني اسد لانهم وان كانوا يكسرون حرف المضارعة الا انه مختص بغير اليا فلا يكسرون اليا لا يقولون هو
يعلم لثقل الكسرة على اليا واهل هذه اللغة يكسرون جميع حروف المضارعة يقولون هو ييجل وانت تيجل وانا ايجل
ونحن نيجل انتهى وتعقبه المحقق اللقاني فقال من لغة بني اسد كسر حرف المضارعة حتى اليا اذا كان بعدها يا اخرى لما المانع
من ان واو يوجل قلبت يا تخفيفا فجاز عندهم كسر اليا التي هي حرف المضارعة ثم اورد من كلام الجوهري
في الصحاح ما ذكر انه صريح فيما قاله ثم اوجل والاصل اوجل بكسر الهمزة قلبت الواو يا لسكونها وانكسار ما
قبلها وهذا قياس مطرد لتعسر النطق بالواو الساكنة المكسور ما قبلها فان انضم ما قبلها اي ما قبل
اليا المنقلبة عن الواو اعيدت الواو لزوال علة القلب اعني كسر ما قبل الواو وتقول يا زيد ايجل يلفظ بالواو
لزوال علة القلب وهي كسرة ما قبلها لسقوط الهمزة في الدرج ويكتب باليا فان القاعدة في كل كلمة
ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها وههنا يلفظ في الابتداء باليا نحو ايجل فتكتب باليا
تنبيه يفهم من كلام المص هذا انه لو انكسر ما قبل اليا يلفظ باليا ويكتب بها ايضا نحو يا عبد الله ايجل وانه ان انفتح م
ما قبلها لم تعد الواو وفيه نظر لانه يجب حينئذ اعادة الواو لزوال الموجب قلب الواو يا وهو كسر ما قبلها تقول
يا علام اوجل يلفظ بالواو ويكتب باليا لما مر كذا يستفاد من شرح الافريزي وتثبت الواو ايضا في يفعل بالضم
اي بضم العين لعدم مقتضى الحذف كوجه اي صار شريفا يوجه اوجه لا توجه نحو حسن يحسن احسن لا تحسن
ثم استشعر المص اعتراضا على قوله وتثبت في يفعل بالفتح بان نحو يطا ويسع الخ بالفتح وقد حذفت الواو فاجاب
عنه بقوله وحذفت الواو من يسع ويضع ويقع ويدع اي يترك تنبيه الماضي لهذه الافعال الخمسة مفتوح العين يطاء م
الا ماضي يطا ويسع فهو مكسورها وان اوهم كلام الشارح ان ماضي الاولين مفتوح لان الاصل يفعل

بالكسر اي بكسر العين ففتح بعد حذف الواو لاجل حرف الحلق الواقع لاما لها المقتضي لثقله التخفيف
بالفتحة التي هي اخف الحركات فيكون حذف الواو في التخفيف من يفعل بالكسر لا من يفعل بالفتح وحذفت
ايضا من يذر مع انه ليس بمكسور العين ولا فتحة لاجل حرف الحلق لكونه اي يذر في معنا يدع فكما حذفت
من يدع حذفت من يذر حملا عليه لما بينهما من التناسب بالنظر الي المعني كما هو معلوم مما مر واما تركوا
اي العرب ماضي يدع ويذر اي تركوا استعمالهما فلم يقولوا ودع اي بالفتح كما مر ولا وذر اي بالكسر
كما اقتضاه كلام الصحاح والقاموس تنبيه لا يرد علي ما قاله المصنف قراءة جماعة ما ودعك ربك بالتخفيف
ولا قوله ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه ولا وذر ربنا على سماعه من لسان العرب
علي ما زعمه بعضهم لان ذلك شاذ تنبيه لا تختص الاماتة بما في هذين الفعلين بل اسم الفاعل واسم المفعول
منهما واسم الزمان واسم المكان واسم الالة والمصدر كذلك نبه عليه ذكر الوالد رحمه الله تعالى — قال وفيه ح
في الحاشية وفيه من المناسبة انها تدل علي معني الترك فتركت قيل ولما كان ههنا مظنة سوال وهو انه
اذا لم يكن ما منهما مستعملا فما الدليل على ان فاءهما واو اجاب عن ذلك بقوله وحذف
الفاء دليل علي انه اي الفاء واو اذ لو كان ياء لم تحذف كما ذكره بقوله واما الياء فتثبت علي كل حال
سواء وقعت في الماضي او المضارع او الامر او غيرها وسواء ضم ما بعدها او فتح او كسر لانها اخف منه
نحو يمن ييمن كحسن يحسن من اليمن وهو البركة ويسر ييسر كضرب يضرب من الميسر وهو قمار العرب بالازلام
وجاء يسر ييسر بالضم فيهما لكن ينبغي كما قال الشارح ان يقيد لفظ الكتاب علي الاول لان مثال الضم
قد ذكر ويئس ييئس كعلم يعلم اي فقط وقد جاء يئس بالكسر لكن ينبغي كما قال الشارح ايضا ان يقيد لفظ الكتاب
علي الاول لان مثال الكسر قد ذكر تنبيه لا يرد علي ما قاله المصنف يئس بحذف الياء وايس بقلبها الفا
تخفيفا لان ذلك شاذ وتقول في افعل من الياء اي مما فاؤه ياء ايسر في الماضي يوسر في المضارع
فهو موسر في اسم الفاعل بقلب الياء في المضارع واسم الفاعل واوا اذ الاصل ييسر وميسر لانه باقي

كذا

كذا في الشرح وفي حاشية الوالد رحمه الله تعالى احترز به عن موسر اصله ميسر وانه من يسر
والظاهر انه كذلك متعين بل يجوز ان يكون موسر من يوسر وقد جوز شارح هذين الوجهين في نظائره
السابقة واللاحقة وعبارة المتن قابلة لحملها علي هذا الاحتمال انتهى لسكونها اي لسكون الياء وانضمام
ما قبلها وذلك قياس مطرد لتعسر النطق بالياء الساكنة المضموم ما قبلها وجدانا وتقول في افتعل
منهما اي من الواو والياء اتعد قيل الوعد اصله اوتعد قلبت الواو تاء وادغمت التاء الاولى في الثانية اذا
الادغام يرفع الثقل ولم تقلب ياء علي ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء ولم تقلب لزم قلبها تاء
في هذه اللغة فالاولى الاكتفاء بالاعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب كما قال الشارح وفيه نظر لانه لو
قلبت الواو ياء لا يجوز قلبها تاء لتدغم كما في الياء المنقلبة من الهمزة كما سيذكر في المهموز وقال
الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية هذا يعني ما قاله ابن الحاجب منقوض بنحو متعد في مواقع لا تحصى منها انهم
قلبوها واوا في موسر وامور ... الياء الا وكذلك في ييسر وتيسير اعطي واستغنى حتى قال
الشارح في مبحث الناقص ان الواو في هذه الامثلة ونظائرها انما تقلب ياء ثم تقلب الفا وكذلك قال في
صائر وقائل ان الحق فيهما ان الواو قلبت الفا ثم قلبت الالف همزة وعللوا ذلك بانه يجب ان
تعطى الكلمة ما تستحقه من الاعلال ... قال في التزام اعلالين في هذه الكلمة نظر ولو قال قائل ان
الواو في نحو اعطوا ... قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها من غير سبق انقلاب الى الياء لم يبعد لان
الانقلاب الى الياء ... ذلك انما هو لدفع ثقل الواو وهو حاصل بالانقلاب الى الالف فلا ضرورة الى زيادة العمل
مع ادائه الى اجتماع اعلالين انتهى كلام الوالد رحمه الله تعالى ... فهو متعد اصله موتعد
كذا اعربه الشارح رحمه الله تعالى لكن قال الوالد رحمه الله تعالى ما معناه هذا غير متعين بل يجوز ان يكون
متعد من يوتعد فاصله موتعد كما ذكر من متعد الاول فهو من يوتعد فليس اصله موتعد بل هو
كذا من ... الشارح قريبا في موتعد الذي هو اسم فاعل على اللغة الاخرى ... قلنا
انتهى واتسر يتسر فهو متسر والاصل ايتسر ييتسر فهو ميتسر قلبت الياء تاء وادغمت في التاء الاولى

ونحو صالح

وان كان ح

بالادغام اراد به تصيير الحرفين حرفا واحدا وجاء في افتعل منهما لغة اخرى من غير قلب وادغام قال
ابن الخشاب وهي لغة الحجازيين وابن الحاجب هي لغة الشافعي رضي الله تعالى عنه واليها اشار المص بقوله
ويقال ايتعد بقلب الواو يا فان زالت كسرة ما قبلها عجز اليا الا يقال وايتعد بل يقال ياتعد بقلب الواو
الفا لانه وجب قلبها كما في الماضي ولم تمكن اليا لثقلها فقلبت الفا لخفتها فهو موتعد على الاصل الكاين
عن تعد فان كان من ياتعد قلبت الالف واوا للانضمام ما قبلها وهذا قياس مطرد وايتسر على الاصل وياتسر
بقلب اليا الفا تخفيفا لثقل اجتماع اليائين فهو موتسر بقلب اليا واوا وان كان من ياتسر على الاجوف بقلب
الالف واوا ان كان من ياتسر وهذا امكان موتسر فيه في اسم المفعول كما في اسم الفاعل تنبيه في
الشرح عبر المص بهذه العبارة لان الايتسار لازم فيجب تعديته بحرف الجر ليبنى منه اسم المفعول
فعداه بفي وقال ذكره في هذا المكان بلعب منه بالعبارات انتهى وفيه بحث تامل وفي شرح الافريكي
لما لم يمكن الاتيان باسم المفعول من ايتسر لانه لازم اتى باسم مكانه بدلا من اسم مفعوله انتهى
وفيه نظر ظاهر تنبيه ثان كان المناسب ان يذكر المص نظير هذه العبارة فيما سبق فيقول عقب
قوله فهو موتعد ما لفظه وهذا امكان موتعد فيه فان قيل انما لم يفعل ذلك رعاية للاختصار
قلنا فكان المناسب اذ انه ذكر ذلك فيما سبق فقط والاستغنا به عما هنا عكس ما بعده لان الجادة
هو الاستغنا بالمتقدم عن المتاخر دون العكس وحكم ود يود حكم عض يعض يعني ان المعتل الفا
من المضاعف حكمه حكم المضاعف من غير المعتل في وجوب الادغام وامتناعه وجوازه وفي
الاعلال وتقول في الامر ايدد كاعضض والاصل اودد وتجوز ودّ بالفتح والكسر
كعض وذكر ايدد لما فيه من الاعلال النوع الثاني من الانواع السبعة المعتل العين وهو
يكون بصيغة حرف علة وقد يسمى لتقدم العين على اللام ويقال له المعتل الاوسط وهو ظاهر
والاجوف لان الاجوف هو الذي جوفه خال وكل كلمة في جوفها حرف علة كانها لا شي في جوفها
لمكان سقوطه عند الجزم نحو لم يقل ولم يبع او لخلوها هو كالجوف له من الصحة وذو الثلاثة اي صاحب

الثلاثة

الثلاثة ايضا لكون ماضيه على ثلاثة احرف اذا اخبرت انت عن نفسك
نحو قلت وبعت فانه وان كان حاله يسميه اهل التصريف المفعل الماضي للمتكلم تنبيه
ذكر الاخبار عن النفس مثال فبعض الاخبار عن الغير كذلك كذا قيل وهو ظاهر الا ترى انك اذا اخبرت
عن الواحد المخاطب او الواحدة المخاطبة قلت وبعت بفتح التا وكسرها كان ايضا على ثلاثة احرف
فالمجرد الثلاثي تقلب عينه في الماضي المبني للفاعل الفا سواء كان واوا او يا لتحركهما اي الواو واليا
وانفتاح ما قبلهما نحو صان وباع اصلهما صون وبيع قلبت الواو واليا فيهما الفا لما ذكر وهذا قياس
مطرد فان قيل ان ليس اصله ليس بالكسر فلم لم تقلب اليا فيه الفا اجيب بانه لما لم يكن من الافعال
المتصرفة وكان الكسر ثقيلا نقلوه الى حالة لا يكون للافعال المتصرفة وهو اسكان العين ليكون
مقتضيا على لفظ الحرف كليت تنبيه لا يرد عليها قاله المص نحو صيد البعير وقود ونحوهما
وهما العيد والعود لان ذلك شاذ فان اتصل به اي بالماضي المجرد المبني للفاعل ضمير المتكلم
مطلقا او ضمير المخاطب مطلقا او ضمير جماعة المونث الغايب نقل فعل مفتوح العين
من الواوي الى فعل مضموم العينه ونقل فعل مفتوح العين من اليائي الى فعل مكسور العين
دلالة عليهما اي لاجل دلالة الضمة على الواو والكسرة على اليا لانهما يحذفان كما سيظهر
من الامثلة ولم يغير فعل مضموم العين ولا فعل مكسور العين اذا كانا اصليين فالاول
طال والثاني خاف وهاب بل ابقيا على حالهما اذا اتصل بهما ما ذكر ونقلت الضمة اي ضمة
العين في فعل اصلية كانت او طارية والكسرة اي كسرة العين في فعل اصلية كانت او طارية الى الفاء
بعد سلب الفا فتحتها تخفيفا وحذفت العين منهما لالتقاء الساكنين العين واللام فقول
الواوي صار صانا صانوا صانت صانتا صن الاصل صون نقل فعل الواوي مفتوح
العين الى فعل مضموم العين لاتصال ضمير جمع المونث به ونقلت ضمة الواو الى ما قبلها بعد
اسكانه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار صن وقس عليه في هذا كله صنت صنتما

بح اصله

واصله

صنتم صنت صنتما صنتن صنت صنا وتقول في اليائي باع باعا باعوا باعت باعتا بعن والاصل بيعن نقل فعل اليائي مفتوح العين الى فعل مكسور العين لاتصال ضمير جمع المونث به ونقلت كسرة الياء الى ما قبلها بعد اسكانه وحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار بعن ومثله في هذا الكلام بعت بعتما بعتم بعت

طلبن ح

بعتما بعتن بعت بعنا وتقول طال طالا طالوا طالت طالتا طلن الخ وخاف خافا خافوا خافت خافتا خفن الخ وهاب هابا هابوا هابت هابتا هبن الخ الاصل طولن وخوفن وهيبن فاعل بنقل ضمة العين في الاول وكسرتها في الاخرين الى الفاء ثم حذفها لما مر تنبيه هذا الذي ذكره المص من نقل باب فعل بالفتح من الواوي الى فعل

اي بالفتح

بالضم وباب فعل بفتحها كذلك من اليائي الى فعل بالكسر هو مذهب الجمهور ولابن الحاجب ومن تبعه في ذلك راي اخر ومحصله ان الضم والكسر انما هو لبيان الواوي واليائي وتقريره ان يقال تحركت الواو والياء فيهما فقلبتا الفا ثم حذفت الالف عند اتصال الضمائر لسكون اللام حينئذ ثم ضمت الفاء في الواوي وكسرت في اليائي دلالة عليهما وانما خالف الجمهور لاستلزام ما قالوه النقل من باب الى باب لغة وهو ظاهر وعن الاختلاف في معاني الابواب وقيل من طرفهم لو كانت الحركة لبيان الواوي لوجب الضم في خفت كما وجب في قلت واجاب بانهم انما كسروا في خفت لبيان البنية لان الدلالة عليها اهم من التنبيه على الاصل لتعلقها بالمعنى فصار رد البدلا لانه لو لم يكن لها في نحو قلت وبعت اذ لو فتحوا فيهما لما دل على حركة العين لان الفتح لحفته لا ينقل الى الفا فتحلى الضم والكسر ولا فتمال الاحال الذي فلا الاخرين لان الفا لا تقع مضمومة ولا مكسورة فوجودها دليل على النقل قطعا لم يتركوا بيان الاصل حذرا من فوات المقصود اجمع هذا ووجدت بخط مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى ما صورته قالوا اصل قلن قولن نقل فعل الى فعل او ضم بعد حذف العين فادل دلالة على الواو وكذا اصل بعن بيعن نقل او كسر وانا اقول لا وجه لجعل اصل هذين فعل مفتوح العين ولا دليل عليه حتى يحتاج في الاعلال الى هذا التكلف بل لك ان تقول اصل قال فعل مضموم العين واصل قعد مكسور العين وكون فعل مخصوصا بالطبائع وفعل بفعل شاذا في غير الاجوف انتهى واذا بني تسرا اي الماضي من المجرد للمفعول كسرت الفاء من الجميع اي من مفتوح العين ومضمومها ومكسورها واو كانت او يا

فقلت

فقلت من الواوي صين واعلاله بالنقل والقلب اذا صله صون فنقلت حركة الواو الى ما قبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها تنبيه انما لم يذكر المص حذف حركة الفاء لانه معلوم من نقل الحركة اليها لاستحالة اجتماع حركتين على حرف واحد قلت في اليائي بيع واعلاله بالنقل اذا صله بيع نقلت كسرة الياء الى ما قبلها بعد حذف ضمة تنبيه هذا هو اللغة المشهورة وفيه لغتان اخريان احدهما صون بالواو وحذف حركة العين وبوع بحذف الحركة ايضا وقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وهذا عكس اللغة الاولى وهي ضعيفة والثانية الاشمام وهي فصيحة وان كانت الاولى افصح والغرض من الاشمام الدلالة على ان الاصل في هذا البنا الضم قال الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فا الفعل نحو الضمة فتميل اليا الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال

حالة

بعضهم الاشمام هنا كالاشمام في الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها يا ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم

انتهى

وتقول في المضارع من الواوي يصون ومن اليائي يبيع واعلالهما بالنقل اي بنقل حركة الواو والياء الى ما قبلها اذا صلهما يصون ويبيع كينصر ويضرب وتقول في المضارع من الواوي يخاف ومن اليائي يهاب واعلالهما بالنقل والقلب اما النقل فهو نقل حركة الواو والياء الى ما قبلها فان الاصل يخوف ويهيب كيعلم واما القلب فهو قلب الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حملا للمضارع على الماضي تنبيه

بلا ف

انما اختار المص بعض هذه الامثلة لانها امثلة واوي ويائي والواوي اما مفتوح العين او مضمومها واليائي اما مفتوح العين او مكسورها ويدخل الجازم على المضارع فيسقط العين اي عين الواو والالف والياء اذا اسكن ما بعده اي ما بعد العين لالتقاء الساكنين كما يتبين من الامثلة وتثبت اي العين اذا تحرك اي ما بعده حركة اصلية او مشابهة لها لعدم علة الحذف كذا في الشرح وان قلت ما ذا اراد بقوله حركة اصلية او مشابهة لها قلت قال المحقق الفاضل اراد بالحركة الاصلية الحركة الاعرابية وبالحركة المشابهة لها الحركة التي لاجل الضمائر المتصلة بالفعل المضارع انتهى لكن قال الوالد رحمه الله تعالى على تقدير تفسير

انفعل وهو

الحركة الاصلية بالاعراب لانه يضع قول الشارح وتثبت العين اذا تحرك ما بعدها حركة اصلية او مشابهة
لها لان ما بعد العين من الفعل الذي دخل عليه الجازم لا يمكن ان يحرك بالحركة الاعرابية ويمكن ان يقال
ان الشارح اشار بهذا التعميم والحركة الى ان قول المتن وتثبت اذا تحرك ليس معطوفا على يسقط بل
معطوف على يدخل الجازم والمعنى ان العين تثبت اذا تحرك ما بعدها سواء دخل الجازم على ذلك الفعل
نحو لم يصونا وحركته حينئذ ليست اصلية بل مشابهة لها او لم يدخل عليه جازم نحو يبيع ويصون ويخاف
ويهاب وحركته حينئذ اصلية وعلى هذا يكون قول المتن وتثبت اذا تحرك شمول له مثل يصون
ويبيع وشمول له يصونا وصونا وصونن اظهر منه على تقدير كون وتثبت معطوفا على يسقط
لعدم شموله حينئذ لمثل يصون ويبيع تدبر انتهى تقول عند دخول الجازم في يصون لم يصن بحذف
حركة النون للجزم ثم الواو لالتقاء الساكنين لم يصونا لم يصونوا بالاثبات فيهما لتحرك ما بعدها لم تصن بالحذف
لم تصونا بالاثبات لم يصن بالحذف كما مر لم يصن لان الجازم لا عمل له فيه والواو قد حذفت لاتصال نون الاناث
لالتقاء الساكنين لم تصن لم تصونا لم تصونوا لم تصوني لم تصونا لم تصن لم اصن لم نصن وهكذا قياس كل
ما كان عينه واوا او الفا نحو لم يبع بحذف العين لسكون ما بعدها لم يبيعا بالاثبات ولم يخف بالحذف لم يخافا
بالاثبات وانما بطل المحذوف للجازم ان كان نون الرفع لم تحذف العين والا حذفت وقس عليه اي على
المضارع الداخل عليه الجازم الامر بان تحذف منه العين اذا اسكن ما بعدها نحو صن فقد حذفت
عينه في المضارع كذا قال الشارح رحمه الله تعالى ومنه كما قيل اشارة الى ان نظم هذا البناء في سلك
الابنية المذكورات ان الحذف في يصن ليس للجازم اذ لا جازم انما الحذف فيه لالتقاء الساكنين سكون الواو
وسكون النون التي هي اخر المضارع لبنائه على السكون باتصال نون الاناث فاقهم انما هو الشبه
اللفظي لانه على التحقيق لم يحذف منه شي اصله انما وقع الحذف في مضارعه الذي هو يصن اذ
اصله يصون بان ~~حذف منه العين لالتقاء الساكنين~~ بصون والامر بنون التوكيد الثقيلة
اي معها نحو صونن صونان صوننّ صونن صونانّ باعادة العين المحذوفة لزوال

٤٦

علة الحذف بتحرك ما بعده لما مر من انه يفتح اخر الفعل ويضم ويكسر دفعا لالتقاء الساكنين واما
فعل جماعة النساء نحو صنّان تحذف عينه واجب جزما وكذا نحو بع بحذف الياء بيعا بيعوا بيعي
بيعا بالاثبات بعن بالحذف كما مر ونحو خف بحذف الالف خافا خافوا خافي خافا بالاثبات خفن بفتح الخاء
وفيه ما مر وبنون التوكيد الثقيلة بيعن وخافن باعادة العين لزوال علة الحذف وبنون التوكيد الخفيفة صونن
وبيعن وخافن الى الاخر من غير فرق ولم تعد العين في نحو صن الشي وبع الفرس وخف القوم لان الحركة عارضة
لا اعتداد بها فوجودها كالعدم بخلاف الحركة في نحو صونا وصونوا وصوني وصونن فانها كالاصلية لاتصال ما بعدها
بالكلمة اتصال الجزء فهي عارضة معتد بها ومزيد الثلاثي لا يعتل منه الا اربعة ابنية اعلم ان الزيادة جاءت متعدية ولازمة
يقال زاد الشي وزاده غيره وما وقع في الاصطلاح غير متعد لانهم يقولون الحرف الزائد دون المزيد فالمزيد عندهم
ان كان مع في فهو اسم مفعول والا احتمل ان يكون اسم مفعول على حذف حرف الجر اي المزيد فيه واحتمل ان يكون
اسم مكان على معنى موضع الزيادة فمعنى مزيد الثلاثي المزيد فيه من الثلاثي او محل الزيادة منه كذا في الشرح وفيه
اشعار الى ان ما قال المحقق التفتازاني ظاهر عبارته ان تقدير الى واحد فقط واطباق المعربين على ان ايمانا في زادتهم ايمانا مفعول
يخالفه انتهى ويؤيده ما قاله المحقق قول صاحب القاموس زاده الله خيرا وزاد الثاني نعم قال الوالد رحمه الله تعالى قول الشارح
لانهم يقولون الحروف الزائد دون المزيد فقال هذا منقوض بقولهم كلمة مزيد اي اوله همزة وصل مكسورة انتهى
الثالث قال ايضا رحمه الله تعالى لا يظهر قول الشارح فالمزيد عندهم ان كان مع في فهو اسم مفعول اذ لا معنى
الوجه الاخر اعني كونه اسم مكان انتهى فتامل وهي افعل نحو اجاب يجيب والاصل اجوب يجوب نقلت حركة الواو
فيهما الى ما قبلهما وقلبت في الماضي الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي المضارع بالسكونها وانكسار ما قبلها
اجابة اصله اجوابا نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت الفا كما في الفعل ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وعوضت عنها التاء كذا في الشرح وقال الوالد رحمه الله تعالى لا يظهر وجه قلب الواو الفا مع انه يلزم
التقاء الساكنين بمجرد نقل حركتها وايضا فالتها الى الحذف فلتحذف وحدها ودونها من الشارح بنفسه ما يؤيد
هذا حيث قال في فصل المهموز الثاني في اقامة عوض عن الواو انتهى وقد تحذف التاء كما في اقام الصلاة

والمحذوف الف افعال عند الخليل وسيبويه والوزن افعلة وعين الفعل عند الاخفش واختاره الزمخشري
والسكاكي والوزن افالة ولكل دليل مناسبة يطلع عليها في الكلام على مصون ومبيع كذا في الشرح
وفي حاشية الشيخ الوالد رحمه الله تعالى لا يخفى من تلك المناسبة هنا الا ما ذكره ثمة من ان الاخفش رجح حذف العين
بان الحذف كثيرا ما يعرض للعين في هذه المواضع كما في صن ولم يصن وان سيبويه رجح حذف الف
افعال بان التقاء الساكنين انما حصل بالثاني انتهى وانما فعلوا هذا الاعلال حملا له على المجرد
واستفعل نحو استقام يستقيم استقامة على حد اجاب يجيب اجابة بعينه تنبيه لا يرد على ما
قاله المص نحو استصوب واستروح واستحوذ واستنوق الجمل لانه شاذ فقصد به التنبيه على الاصل
تنبيه قال ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل كذا في الهامش نقله الشارح واقره عنه صح
وفي الصحاح ايضا في موضع اخر ان تصحيح هذه الاشيا لغة صحيحة فصيحة ولا يرد ذلك على قضية كلام المص انتهى
لاحتمال ان لا يكون بذلك قائلا قال ابو حيان الصحيح المنع لان هذه الالفاظ بالقياس الى ما جا معلا انتهى صح
كنقطة من بحر فينبغي ان يتبع فيها السماع ولا يقاس عليها وانفعل نحو انقاد ينقاد وانعود ينعود انقيادا
والاصل انعوادا قلبت الواو يا لانكسار ما قبلها مع اعلال الفعل وكذا الحال في مصدر ما اعل فعله نحو قام يقوم ص اصح
قياما بخلاف ما لم يعل فعله نحو لواذ مصدر لاوذ وافتعل نحو اختار يختار والاصل اختير يختير
اختيارا على الاصل لعدم مقتضي الاعلال ولو كان المصدر واويا قلبت الواو فيه يا كما تقرر في الانقياد
وانما لم يعل نحو اجتوروا لانه بمعنى تفاعلوا فحمل عليه واذا بنيتها اي هذه الابنية الاربعة
للمفعول قلت اجيب يجاب والاصل اجوب يجوب نقلت حركة الواو الى ما قبلها وقلبت في الماضي يا كما
في قيل وفي المضارع الفا كما في اجاب واستقيم يستقام والاصل استقوم يستقوم نقلت
حركة الواو وقلبت يا وانقيد والاصل انقود نقلت حركة الواو الى ما قبلها بعد سلب حركته
وقلبت يا كما في قيل ينقاد والاصل ينقود قلبت الواو الفا واختير والاصل اختير
نقلت كسرة اليا الى ما قبلها كما في بيع يختار والاصل يختير ويجوز فيهما اليا والواو
والاشمام

والاشمام كما في قيل وبيع تنبيه الانقياد لازم فلا بد من تعديته بحرف الجر ليبني
للمفعول نحو انقيد له فهو محذوف كذا في الشرح فتامل وتخصيصه باللزوم يشعر بان
استقام متعد وسيصرح به في قوله استقم الامر قال المحقق التفتازاني وتحقيقه ان استقام
بمعنى تقوم لازم وبمعنى طلبت تقويم شي متعد وقد حمله على المعنى الثاني وانما حمله
على المعنى الثاني لسلامته من كلفة التقدير فهذه الابنية الاربعة مثل المجرد في الاعلال
فاجري عليها احكامه من حذف العين عند اتصال الضماير المرفوعة المتحركة به وعند دخول
الجازم اذا سكن ما بعدها ومن ثبوتها اذا تحرك والامر منها اي من هذه الابنية الاربعة
اجب من يجيب والاصل اجوب اعل اعلال يجيب وقس على ذلك البواقي وان شئت قلت ان اجب
من يجيب بعد الاعلال وحذفت العين لسكون ما بعدها كما في بع وابقيت في اجيبا كما في بيعا واستقم
استقيما وانقد انقادا واختر اختارا كذلك والضابط ما ذكرنا انها تحذف اذا سكن ما بعدها
وتثبت اذا تحرك بحركة اصلية او مشابهة لها نحو اجيبا واجيبن الى الاخر بخلاف نحو اجب القوم
واستقم الامر فتذكر ما مر ويصح اي لا يعل شي مما عدا هذه الاربعة كما اشار لذلك بقوله
نحو قول بتشديد الواو وقاول وتقول وتقاول واورن وتزين وساير وسائر واسود
واسواد وابيض وابياض وكذا يصح سائر تصاريفها اي جميع تصاريف هذه الكلمات من المضارع
والامر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وغير ذلك كذا في الشرح وفي حاشية الوالد رحمه الله تعالى
في جعل المص تصاريف الفعل نظر ظاهر وبحث الشرح في بحث المعتل في قول المتن واو ي
باوي كشوي يشوي ان المص ليس من النصاري في تنبيه في استعمال ساير بمعنى الجميع كما وقع للمص هنا
خلاف فذهب جماعة منهم الحريري والزمخشري وابن هشام الى منعه وانه لحن وذهب اخرون
الى جوازه وهو الصحيح واسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعتل عينا بالهمزة واويا كان

او يائيا كصائن وبائع والاصل صاون وبايع قلبت الواو والياء همزة لان الهمزة في هذا
المقام اخف منهما هكذا قال الجرجاني قال الشارح والحق انهما قلبتا الفا كما في الفعل ثم قلبت الالف
همزة ولم تحذف لالتقاء الساكنين لان الحذف يؤدي الى التباس واختيرت الهمزة لقربها من الالف
وانما كان هذا هو الحق لان الاعلال فيه انما هو بالحمل على الفعل الماضي ويشهد بهذا صحة فالمناسب
ان يكون اعلاله على وفق اعلاله كما يشهد بهذا صحة وصايد وان توهم الاول بغلبة الاعلال
وعبارة المص كما ترى محتملة لكلا القولين لكنها الى الاول اميل فائدة ثم ان الاولى قال المحقق اللقاني
قال بعض المحققين هذا الابدال جار في نحو ماهر وفاعله وان لم يكن اسم فاعل كقد لم يعهر
جائز للسكان قال سعدة نابتة في جائز وقتهم جائزة بالجيم والزاي وهي خشبة تجعل
في وسط السقف انتهى الغاية والشرح تغيره لتكتب الهمزة بصورة اليا لان الهمزة المتحركة
الساكن ما قبلها تكتب بحرف حركتها انتهى وفي حاشية للوالد رحمه الله تعالى ولا تنقط
حينئذ قال الابهري فرقا بين اليا الخالصة واليا التي هي صورة الهمزة ونقطها لحن وفي شرح
الشافية للجاربردي نقط هذه الهمزة خطأ وان وقع من الحريري في الرسالة الرقطا حيث قال انا بل
يديه فائز وحكى ان ابا علي الفارسي دخل على احد المتسمين بالعلم فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب
قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو علي هذا خط من قال اخطي فالتفت الى من عنده مغضبا وقال
اضعنا سعينا واخطانا في نقط خطوانا الى من هذا خطه وحرمنا بركة ما عنده انتهى كلام الوالد رحمه
الله تعالى قلت يشكل هذا الحكم اعني قوله تكتب بحرف حركتها حينئذ لم تكتب الهمزة فيه فان اليا المكتوبة
بعد اللام صورة الالف الممدودة في اولاء ولا صورة للهمزة المهموز في الخط قلت قال مولانا عصام
الدين رحمه الله تعالى لا تكتب الالف الممدودة في اولاء اذا اتصل بها حرف الخطاب لانها تكتب
بالياء في اولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة قال الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية واسم الفاعل
من الثلاثي المزيد فيه يعتل بما اي بالاصول بالنقل او بجر الحقل بما للمضارع كمجيب والاصل مجوب
ومستقيم والاصل مستقوم ومنقاد والاصل منقود ومختار والاصل مختير واسم
المفعول من الثلاثي المجرد يعتل بالنقل والحذف كمصون ومبيع والمحذوف منه واو

مفعول

مفعول عند سيبويه بكسر الهاء لقب ابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الشيرازي امام النحاة لانها
زائدة والزائد بالحذف اولى والاصل مصوون ومبيوع نقلت حركة العين الى ما قبلها فحذف
واو مفعول لالتقاء الساكنين ثم كسرها قبل اليا في مبيع لئلا تنقلب واوا فيلتبس بالواوي
مصون مفعل بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين ومبيع مفعل كذلك الا الفا مكسورة والمحذوف
عين الفعل عند تلميذه ابي الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف
في غير هذا الموضع نحو اجب ومن ولم يكن فحذفها هنا اولى فاصل مبيع مبيوع نقلت ضمة اليا الى ما
قبلها وحذفت اليا ثم قلبت الضمة كسرة لتنقلب الواو ياء فلا يلتبس بالواو ومذهب سيبويه اولى لان
التقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني فحذفه احق ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف القياس
ولا علة له فان قيل العلة دفع الالتباس فالجواب انه لو قيل بما قاله سيبويه لاندفع الالتباس ايضا
ويقال ايضا ان الالتباس على تقدير وجوده يستلزم ان يقال في موقن ميقن لئلا يلتبس بذوات الواو فكما
ان العرب لم تفعل ذلك في موقن كذلك لم تفعل في مبيع فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا
لا نسلم انها علامة بل هي اشباع للضمة ثم لو سلم فالعلامة في كلامهم الاسم كرها وهو واو العلامة
انما هي الميم تدل على ذلك انها علامة اسم المفعول في المزيد فيه من غير واو كذا في الشرح وفي حاشية
للعزي وعبر بهذا الموضع يرد عليه انه قد جاء مهلك بضم اللام مصدر هلك وميسرة بضم
السين وذكر ابن القطاع انه قد جاء مالك بالضم وضم اللام يعني الرسالة قال الشاعر
ابلغ النعمان عني مالكا انه قد طال حبسي وانتظار وفي حاشية الوالد رحمه الله تعالى فيه ان هاده نقض
الحصر المذكور اظهر من ان يخفى ومنها ما في المتن في مبحث اسم الزمان والمكان في قوله المقبرة
والمشرقة فلم يكن بالمحشي حاجة الى ان يطلب ناظره الى ميسرة وقد ان هذا انما يتم لو كان مراد الشارح
بقوله لم يجئ مفعل في كلامهم الحصر من ان يكون بها او بدونها وليس كذلك فقد صرح الشارح

الابهري بان المرفوض انما هو مفعل المجرد من الثنا فلا يفهم النقض بما يجي في المتن ولا بميسره
تدبر انتهى فان قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالياء من غاز مع التنوين
واذا التقى ساكنان والاول حرف مد حذف الاول كما في قل وبع وخف قلت كل من ذكر انما
يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا وهو هنا حرف علة واما قولهم مشيب من الشوب
وهو الخلط ومهوب من الهيبة فشاذ والقياس مشوب ومهيب كذا في الشرح فان قيل قد ثبت
حذف الاول مع ان الثاني ايضا حرف مد وذلك في الملاء نحو مصطفون اجيب بانه انما حذف
الاول في ذلك لان حذف الثاني مفوت للدلالة على معناه وما نحن فيه ليس كذلك تنبيه تظهر
ثمرة الخلاف بين سيبويه والاخفش في تخفيف مسوء وامثاله فنقول على راي ابي الحسن رايت مسوًّا
بتشديد الواو كما تقول في مقروء مقرو لانها مدة واو مفعول وعلى مذهب سيبويه رايت
مسوًا بالنقل كما تقول في جيئ جي فتحرك الواو لانها في مذهبه العين كذا في حاشية الجاربردي وبنوا
تميم بن مر بن اد بن طابخة بن الياس بن مضر يثبتون من الاثبات وفي بعض النسخ يتممون من الاتمام
وعلى هذه النسخة فيكون في كلامه من محاسن البديع الجناس بين تميم ويتممون الياء مفعول به
لقوله يثبتون او يتممون على اضمار الباء اي يثبتونه بالياء ولا يرد مما الثاني ان النصب بنزع الخافض
مما لا يقاس عليه على المذهب المنصور اذ غاية ما فيه بناء مجرد التعبير على مذهب ضعيف من
غير ان يترتب على ذلك خلل من حيث المعنى اصلا فيقولون مبيوع كما يقولون [illegible] مسعود
وذلك قياس مطرد عندهم دون الواو فلا يقولون مقوود قال سيبويه لان الواوات اثقل
من الياءات واما قولهم ثوب مصوون ومسك مدووف فشاذ واسم المفعول من
الثلاثي المزيد فيه معل بالقلب اي بقلب العين الفا كما في المبني للمفعول من المضارع لما
ان اعتل فعله اي فعل اسم المفعول وهو المبني للمفعول من المضارع بان يكون

للمفعول

من

من الابنية الاربعة كمجاب ومستقام ومنقاد ومختار والاصل مجوب ومستقوم
ومنقود ومختير وانما قال هنا بالقلب وفي اسم الفاعل بما اعتل به المضارع لان القلب
هناك ليس كما في فعله نحو قائم فان اسم الفاعل فانه قد يكون وقد لا يكون كبايع من
اباع اذ لا قلب فيه كذا في الشرح وفي حاشيته للوالد رحمه الله تعالى بما علمت من هذا السر
الذي لاجله قال المص يعل بالقلب وهو اشارة الى لزوم القلب عرفت انه لهذا بعينه
لم يذكر المص هنا النقل ولم يقل يعل بالنقل والقلب فان النقل غير لازم لعدمه في منقاد
ومختار لعدمه في فعليهما وهو ينقاد ويختار المجهولين فما ذكره المحشي العزمي من قوله
كان الاوضح للمص ان يقول يعل بالقلب والنقل كما قال في اعلال يجاب ويخاف ونحوهما
فكانه قصر المسافة فذكر الاصل لاستتباعه المقدمة انتهى فليس بشي الى هنا كلام الوالد رحمه
الله تعالى النوع الثالث من الانواع السبعة المعتل اللام وهو ما يكون لامه فقط حرف علة
ويقال له الناقص لنقصانه اخره من احتمال بعض الحركات قيل وهو الفتحة ويقال له ذو الاربعة
ايضا لكون ماضيه على اربعة احرف اذا اخبرت عن نفسك نحو غزوت ورميت فان قيل
هذه العلة موجودة في كل ما هو ثلاثي مجرد من اجوف قيل كون الماضي على اربعة احرف في
غير الناقص جار على الاصل بخلافه في الناقص اذ كان القياس فيه لكون حرف العلة اخره
الذي هو محل التغيير ان لا يكون كذلك وايضا تسمية شي باسم لا يقتضي اختصاص وجه التسمية به حتى
يمتنع تعليل تسمية هذا النوع بالناقص بالكون على اربعة احرف اذا اخبرت عن نفسك لكون هذا
الوجه عاما بل يجوز ان يخص شي باسم المعنى ويكون ذلك المعنى موجودا في غيره كما في
القارورة للزجاج المعروفة سميت بذلك لاستقرار المايع فيها ولا يسمى نحو الكوز المشارك
لها في هذا المعنى بذلك فانما يجود تقلب عنه الواو والياء اللذان هما لام الفعل من الناقص

كذا في الشرح وتعقبه المحقق اللقاني فقال هذه الزيادة خصصت القاعدة بالناقص
فالتمثيل لها بالاسم مناف له فالصواب حذفها واجراء لفظ الكتاب على ظاهره انتهى وفيه
نظر الفا اذا تحركتا وانفتح ما قبلها كغزى ورمى في الفعل والاصل غزو ورمي وعصا
ورحى في الاسم والاصل عصو ورحي قلبت الواو والياء منهن الفا المرسر وحذفت الالف
من هذين لالتقاء الساكنين وهما هي والتنوين وقوله اذا تحركتا احترازا من نحو غزوت
ورميت وقوله وانفتح ما قبلها احترازا من نحو الغزو والرمي ونحو لن يغزو ولن يرمي
تنبيهان كان على المصنف ان يقول اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ولم يكن بعدهما موجب
فتح ما قبلهما كما عبر ابن الحاجب في الشافية احترازا من نحو غزوا ورميا وعصوان
ورحيان وارضيا ويرضيان ويغزوان ويرميان مبنيين للمفعول فان الف التثنية
تقتضي فتح ما قبلها فلا تقلب اللام في هذه الامثلة لئلا تزول الفتحة ولو قلبتا الفا وحذفت
الالف لادى ذلك الى التباس بالمفرد مطلقا في الاولين وعند الاضافة في اللذين بعدها
وعند دخول الناصب في البقية سوى ارضيا فهو مقتطع من المضارع وفرعه واما نحو ارضين
واخشين من كل فعل للواحد مؤكد بالنون فلم تقلب ياءه الفا لانه مثل ارضيا واخشيا
اذ النون مع الضمير المستتر كالف التثنية وقد يقال انه ترك القيد المذكور اعتمادا على اشعار
الامثلة به قاله الشارح في التوضيح والتنبيه الثاني كان الاولى ان يقول كالعصا والرحى
قاله الشارح ونوره الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية بقوله بالالف واللام ليظهر القلب
انفلا اللام فيهما الفا اذ في المنكر حذف الالف لالتقاء الساكنين فلا يظهر الا التقدير فائدة في الشرح هنا
الالف المنقلبة عن الياء تكتب بصورة الياء فرقا بينها وبين المنقلبة عن الواو وفي حاشية العلامة
الامير ان القول الخاص في هذه المسألة هو ان يقال كل الف حتى بها فعلا واسما متمكن اذا كانت ثالثة
فصاعدا له من ياء او رابعة فصاعدا مطلقا فانها تكتب بالياء اما التقييد بالفعل والاسم المتمكن

فلك

٤٨

فلذلك احترازا عن الحروف نحو ما ولا وعن المبنيات نحو هنا واذا وهؤلاء فانهما
يكتبان بالالف وشذ نحو بلى والى وعلى وحتى ونحوه متى ولدى واما تقييد الثالثة بالانقلاب عن الياء
فلاخراج المنقلبة عن الواو نحو عصا وقفا فانهما يكتبان ايضا بالالف على الاصل وشذ زكى من الواو وهذه
التفرقة للفرق ولم يعكس لانه الاصل المجهول ولا يحركوها ان يكون في اخر الاسم واو قبلها فتحة وقوله
مطلقا يشمل الالف اليائية كاوحى ورمى والواوية كاعطى وملهى سواء كانت للالحاق كعلقى او للتانيث او للتكثير
كقبعثرى وانما كتب جميعها بالياء لانها ترد اليها عند التثنية وما اشبهها نعم تستثنى المسبوقة بياء كحيا
والدنيا واحيا وخطايا فانها تكتب بالالف كراهة اجتماع اليائين الا في يحيى علما كما في التسهيل وغيره والا
في ريّى كذلك كما في الشافية تفرقة بينهما علمين وبينهما فعلا وصفة وانما لم يعكسوا لان الاسم اخف من الفعل فكان
احمل لاجتماع المثلين عند الاضطرار هذا ومقتضى التقييد بالعلمية انهما يكتبان بالالف عند التنكير والاوجه
كتابتهما ايضا بالياء كما يقتضيه كلام بعضهم فليفهم انتهى باختصار قلت قد حقق مولانا عصام الدين رحمه الله
تعالى في بعض تصانيفه ان العلم المنكر باق على تعريفه وعلميته كما بينت ذلك في شرح الشذور وفائدة قول الغريب رحمه الله تعالى
ومقتضى التقييد الخ فافهم تنبيه يستثنى من قاعدة كتابة الالف المنقلبة عن الياء بصورة الياء ما اذا قصد الالغاز
قال الوالد رحمه الله تعالى شيخنا نقلا عن الدماميني في حاشية المغني مما خولفت هذه القاعدة في كتابته وهي من قول الشاعر
اخو العبد الله لا حقة لنا ونحن براد عبد شمس وهاشم حيث كتبت فيه الالف المنقلبة عن الياء بصورة الالف
لا بصورة الياء لاجل التعمية والالغاز انتهى وكذلك الفعل الزائد على الاحرف الثلاثة تقلب لامه عند وجود العلة
العلة المذكورة وكذلك اسم المفعول من المزيد فيه فان ما قبل لامه يكون مفتوحا البتة ثم اشار الى امثلة الفعل
واسم المفعول من على ترتيب الف بقوله كاعطى والاصل اعطو واشترى والاصل اشترى واستقصى والاصل
استقصو قلبت الواو من اعطو واستقصو بالياء ثم قلبت الياء من الجميع الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالواو ابدا
الفا من تقلبين والمعطى والمشترى والمستقصى ايضا كذلك ولما تقرر من ان الالف في الجميع منقلبة عن الياء
يكتبونها بصورة الياء ومثل بالامثلة المذكورة لان الزائد اما واحد او اثنان او ثلاثة تنبيه ذكر اسم المفعول

محلي بالالف واللام ليبقى الالف فيظهر ما ذكره اذ لولا الالف واللام لحذفت الالف لالتقاء الساكنين هي والتنوين
وكذا تعليل الفاء وان كان ذلك في الواو نحو تبقى اذ الرسمي الفاعل اي لم يذكر اسم الفاعل من المضارع بان كان مبنيا للمفعول
مجردا كان او مزيدا فيه لان ما قبل لامه مفتوح البتة كقولك يعطى ويغزى والاصل يعطو ويغزو
قلبت الواو ياء ويرضى والاصل يرضو قلبت ياء في الجميع الفاء ولذا تكتب بصورة الياء وانما قال من المضارع
لان المبني للمفعول من الماضي سيذكر حكمه واما الماضي فتحذف اللام منه في مثال فعلوا من كلها في الفاعل
به واو الجماعة الذكور مطلقا اي سواء كان ما قبل اللام مفتوحا كرموا او مضموما كسروا
او مكسورا كرضوا او سواء كانت اللام واوا او ياء مجردا كان الفعل او مزيدا فيه لان اللام وما قبلها
متحركان في هذا المثال البتة وحركة اللام الضمة لاجل الواو كنصروا وحركة ما قبلها ان كانت فتحة
وكسرة اللام الفاء وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وان كانت ضمة او كسرة تسقط او تنقل
لثقلها على اللام اي ما قبلها بعد سلب حركته فتسقط اللام لالتقاء الساكنين في الجميع وجب حذف اللام
وتحذف اللام ايضا في مثال فعلت وفعلتا من كل ما هو [illegible] التأنيث اذا انفتح ما اي الحرف الذي او حرف
وقع قبلها اي قبل اللام كغزت غزتا ورمت رمتا واعطت اعطتا واشترت اشترتا واستغزت استغزتا
الاصل غزوت غزوتا ورميت رميتا اي قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت
الالف لالتقاء الساكنين والتقاؤهما في مثل الاثنين تقديري لانها متحركة لكنها ساكنة في الاصل
والتحرك عارض لاجل الف التثنية فلا عبرة به ومن العرب من يقول هذا في مثل غزاتا ورماتا قال
الشارح وليس بالوجه وتثبت اي اللام في غيرها اي غير مثال فعلوا وفعلت وفعلتا ومثال فعلت وفعلنا
مفتوحا ما قبل اللام وهو لا يكون الا في هذه الامثلة ويكون في مثال فعلت وفعلنا غير مفتوح
ما قبل اللام نحو رضيت رضينا وسروت سرونا لعدم ما يوجب الحذف واذا انتهى ذلك فنقول في فعل
معلوم الحكم واويا نحو غزا غزوا غزت غزتا غزون غزوت غزوتما غزوتم غزوت غزوتما غزوتن
غزوت غزونا وتقول فيه يائيا رمى رميا رموا رمت رمتا رمين رميت رميتما رميتم رميت رميتما

رضي

رميتن رميت رمينا وتقول في فعل مكسور العين رضي رضيا رضوا رضيت رضيتا رضين
رضيت رضيتما رضيتم رضيت رضيتما رضيتن رضيت رضينا وهو سواء كان واويا او يائيا لامه
يا البتة ورضي لان الواو تقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فاصل رضي رضو بدليل رضوان من اجل هذا
لم يذكر الحصر الامثال الاول وكذلك تقول سرو اي صار شريفا سروا سروا سروت سروتا
سرون سروت سروتما سروتم سروت سروتما سروتن سروت سرونا انما قال الحصر وكذلك سروا
لانه ليس من تركيبه تصاريفه فاشار اي ان تصاريفه كالمذكور وذكر مثالا واحدا لانه لا يكون يائيا الا نحو
واويا وانما فتحت انت ما اي الحرف الذي او حرف وقع قبلها او الضمير في نحو دعوا ورموا وهو الى او الضم
وضممت ما اي الحرف الذي او حرف وقع قبلها في رضوا وسروا وهو الضاد والراء لان واو الضمير اذا
اتصل بالفعل الناقص حال كونه يائيا بعد حذف اللام فان انفتح ما اي الحرف الذي او حرف وقع قبلها
اي قبلها والضمير وهو العين ابقي اي ما قبلها على الفتحة اذ لا داعي ضمنا وان انضم اي ما قبلها او انكسر ضم في الصورتين
لمناسبة الواو فابقي ما قبلها والضمير في نحو دعوا ورموا الى الفتحة لان ما قبل الواو وبعد حذف اللام مفتوح وضم
ما قبلها في سروا لان اصله سرووا فاستثقلت الضمة على الواو التي هي لام الفعل فنقلت الى ما قبلها وهي الراء بعد
سلبها ضمتها وكذا ضم ما قبلها في رضوا لان اصله رضيوا قوله واصل رضوا الى القريب رضيوا واما اصل البعيد
فرضووا فقلبت الواو ياء لما ياتي فصار رضيوا ونقلت ضمة الياء الى الضاد بعد سلب كسرتها للتثقل
الواو وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ومعها الواو واما المضارع فتسكن الواو والياء والالف
التي هي لامات منه في الرفع نحو يغزو ويرمي ويخشى والاصل يغزو ويرمي ويخشى وتحذف في حال الجزم
الجزم لانه لم يبق في اخره حركة وكان حرف العلة جار مجرى الحركة حذفها الجازم كما يحذف الحركة لا يرد على
ما قاله المصنف اثبات هذه الاحرف في نحو قوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
وقوله الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وقوله [illegible]
لانه ضرورة على ان هذا البيت محتمل كما قال ابن السيد لان تكون ترى فيه مقلوب ترأ واصله ترأى بالهمزة بعد

الالف ساكنة للجازم فحذفت الالف لالتقاء الساكنين هو والهمزة ثم ابدلت الهمزة الفا كما تقول لم تقرأ
وتفتح اليا والواو في حال ولاجل النصب لخفة الفتحة وتثبت الالف حال كونها ساكنة لعدم قبولها لا تقبل
الحركة ولا موجب لحذفها   لا يرد على ما قاله المصنف اسكان الواو والياء مع دخول الناصب في قوله
فما سودتني عامر عن وراثة   ابى الله ان اسمو بام ولا اب   وقوله فآليت لا ارثي لها من كلالة   ولا من حفى حتى تلاقي محمدا
لان ذلك شاذ على انه يحتمل ان يكون ان في البيتين مهملة حملا لها على ما المصدرية كما في قراءة مجاهد لمن اراد ان يتم
الرضاعة ويحتمل كما قال ابن هشام ومن تبعه ان يكون تلاقي في البيت الثاني منصوبا بحذف النون والاصل تلاقين خطابا
لناقته على سبيل الالتفات قال اعني ابن هشام ويشهد للالتفات انه خاطبها في البيت بعده بقوله متى ما تناخي عند باب ابن هاشم
تراحي وتلقي من فواضله يدا ولكن يبعده ان الالتفات لا يوجد في جملة واحدة الا نادرا كقراءة الحسن اياك يعبد انتهى
واما قول ابن عطية ان تسكين المنصوب لغة في مثل ذلك فقد رده الامام اثير الدين ابو حيان وقال ان تسكينه عند لغة صح
النحويين ليس بلغة كما زعمه وليس بجائز الا في الضرورة ويسقط الجازم والناصب اي كل جازم وناصب
النونات اي جميع النونات سوى نون جماعة الاناث والساقط منها نون التثنية ونون جماعة الذكور ونون
الواحدة المخاطبة في الشرح هذا الاطلاق لا حاجة له وفي حاشية الوالد رحمه الله تعالى للاستغناء عنه بما ذكره في الصحيح
ولذا كان قوله واما المضارع فتسكن اللام الى قوله ويسقط الجازم لا طائل لعدم تقدم ذكره او تقول الحكم
المذكور في قوله اما المضارع الى هنا من الاحكام المختصة بالناقص قد ذكره هنا في محله فلا الحكم المذكور في قوله
ويسقط الجازم فانه من احكام المضارع من حيث هو مضارع فلا طائل تحت ذكره هنا انتهى فتقول لم يغز بحذف
الواو ولم يغزوا بحذف النون ولم يرم بحذف اليا ولم يرميا بحذف النون ولم يرض بحذف الالف ولم يرضيا خ
بحذف النون ولن يغزو بفتح الواو ولن يرمي بفتح اليا ولن يرضى باثبات الالف وتثبت لام الفعل واوا كان
او ياء في فعل الاثنين متحركة بفتحة نحو يغزوان ويرميان ويرضيان بقلب الالف التي كانت في يرضى
ياء اما ثبوتها في يغزوان ويرميان فلعدم موجب الحذف واما في يرضيان فلان الالف يقتضي فتح ما قبلها ولو قلبت الفا
او حذفت لادى ذلك الى الالتباس بفعل المذكر الواحد حال النصب لانها تسقط النون التي بها الفرق وتثبت
ايضا في فعل جماعة الاناث ساكنة نحو يغزون ويرمين ويرضين لعدم مقتضي الحذف وحذف لام الفعل

من فعل جماعة الذكور مخاطبين كانوا او غائبين نحو تغزون وترمون وترضون والاصل يغزوون
ويرميون ويرضيون فحذفت حركات اللام ثم اللام وابقيت ما قبلها قال الشارح قلت في يغزون ويرمون
نقلت حركة اللام وفي يرضون قلبت اللام الفا ثم حذفت وتحذف ايضا من فعل الواحدة المخاطبة نحو تغزين
وترمين وترضين والاصل تغزوين وترميين وترضيين فاعلت كما مر آنفا فتقول في يفعل بالضم يغزو يغزوان
يغزون تغزو وتغزوان ويغزين تغزو وتغزوان تغزون تغزين تغزوان تغزون اغز تغزي ويستوي فيه بيان
اي في مضارع نحو غزا من كل ما هو على يفعل بالضم وان لفظ فعل جماعة الذكور ولفظ فعل جماعة الاناث في الخطاب بالضم
والغيبة جميعا اما في الخطاب فلانك تقول انتم تغزون وانتن تغزون بالتاء الفوقية فيهما واما في الغيبة فلانك
تقول الرجال يغزون والنساء يغزون باليا التحتية فيهما ولكن التقدير مختلف فتغزون فعل جماعة الذكور يفعون
في الغيبة وتفعون في الخطاب بحذف اللام فيهما لما مر ان الاصل يغزوون وتغزوون حذفت اللام والواو
واو الضمير ووزن فعل جمع المؤنث يفعلن في الغيبة وتفعلن في الخطاب لما مر ان اللام تثبت في فعل جماعة الاناث
وتقول في يفعل بالكسر يرمي يرميان يرمون ترمي ترميان يرمين ترمي ترميان ترمون ترمين ترميان يرمين ارم ترمي
والاصل يرميون ترميون ففعل به ما فعل بيرضيون فنقلت ضمة اليا الى الميم وحذفت اليا لالتقاء الساكنين معنى
المعنى يرمون بالذكر لانه خالف يغزون ويرضون في عدم ابقاء عينه على حركتها الاصلية وهي الكسرة معه لم يكن عينه حكم
العين فيه وانتفاء الكسر وهكذا اي مثل يرمي في كون ما قبل لامه مكسورا في جميع ما مر تنبيها للثابتة فيما ابناه
من النهي مكسورا الا النصب ووجه حذف الموصول الذي هو اسم كان وتا صلته والاصل كل ما كان ما قبل لامه مكسورا
وسوغ الحذف استثقال تكرار الموصول ويمكن توجيه النصب ايضا بان قبلا اخرجت على الظرفية بل على معنى الزمان والمكان
وان وقعت على الحرف الظرف بالاخير فيكون مرفوعة قاله المحقق التفتازاني وفي كل من توجيهه نظر اما الاول فلان الموصول القائم
لا يجوز حذفه نص على ذلك ابن هشام في المغني وايضا لا يجوز حذف الموصول الا في الضرورة واما الثاني فلان
المنصوص للنحويين ان كلمة قبل ظرف لا يتصرف وقد عرفوا الظرف الذي لا يتصرف بانه الذي لا يكون الا
منصوبا على الظرفية او مخفوضا بكلمة من فكيف يقال على هذا انه يكون اسما لكان هذا الاجل البعيد توجيه بتاتا
توجيه الاول بجعله مبنيا على جواز حذف اسم كان كما اغتفره ابن مالك في ليس ولا يكون يجيء في باب
الاستثناء

الاستثنا من ان اسمها محذوف فلا يجوز حذف الفاعل اصلا وعلى جواز حذف الموصول في السعة كما عليه
قوم منهم ابن مالك وقد توجه العبارة المذكورة بان يجعل قوله قبل ظرفا لمحذوف والتقدير هكذا
حكم كل مضارع او المضارع الذي كان تجد قبل آخره حرفا مكسورا وكلمة كان على هذا التقدير اما ناقصة
واسمها ضمير مستتر يعود على ما او ضمير الشان واما زائدة فهذا اصل مستقيم غير خارج عن الاصول لكنه
لا يخلو عن حزازة وقد قيل اذا لم يكن الا استثنا مركب فلا راى للجناح الا ركوبها كيهدي ينبغي ضبطه
بضم اوله من باب اكرم اذ لو كان من باب هدى لكان كيرمي فلا يكون لذكره معه كبير فائدة قاله الوالد رحمه الله
تعالى في الحاشية ويناجي يناجي ويدري اي يعترض ويستدعي فاحكامها احكام يرمي وتصريفها
تصريفه ويرعوي اي يكف يرعويان يرعوون ترعوي ترعويان يرعوين ترعوي ترعويان
ترعوون ترعوين ترعويان ترعوين ارعوي نرعوي هذا من باب الافعلال قال الشارح والاصل
ارعوو يرعوو ولم يدغم كما ادغم في احمر مع انه من بابه للثقل انتهى وفي حاشية الوالد رحمه الله تعالى
قوم في انه ان اصله ارعوو وان الواو قلبت يا وادغمت في الثاني لان الادغام يرفع الثقل قلت
انه بالادغام اخف من اوتعد لان الواو الساكنة بعد الكسرة ثقيلة جدا واما ارعوو فهو اخف
من ارعوي على انه يجوز ان يكون مراده هنا بقوله للثقل ان الادغام فيه ثقل بالنسبة الى عدم
الادغام مع عدم القلب فيصير مضمون كلامه ان ارعوي اخف من ارعو وهذا هو ظاهر انتهى
ولانهم انما يرعوون بعد اعطاء الكلمة ما تستحقه من الاعلال ولو اعلوا فات اجتماع المثلين ولا يلزم
في المضارع من يرعا ومضموم الواو وهو مرفوض لم يقلبوا الواو الاولى في ارعوو الفا بل قلبوا الثانية يا
لوقوعها خامسة مع عدم انضمام ما قبلها ثم قلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما قيل في فعل
جماعة الذكور مطلقا وفي فعل الواحدة المخاطبة يرعوون وترعوون وترعوين ولم تحذف هذه الواو
كما في يدعون وتدعون وترمين لانه قد حذفت لام الفعل اذ الاصل يرعووون وترعووون
وترعووين فلو حذفت هذه الواو ايضا لكان اجحافا بالكلمة والتباسا بالثلاثي المجرد
وذلك لانه يصير بعد حذفها يرعون فلا يعلم انه مضارع ارعوى او مضارع رعى
هذه

هذه الواو يا مع وقوعها رابعة وعدم انضمام ما قبلها لان الاخيرة منقلبة
لا محالة فلو قلبت هذه ايضا لاوقع ذلك في الثقل المهروب عنه انتهى بمعنى
ويعرورى يعروريان يعرورون تعرورى تعروريان يعرورين تعرورى
تعروريان تعرورون تعرورين تعروريان تعرورين اعرورى نعرورى وهو افعوعل كاعشوشب
يقال اعرورى الفرس اي ركبه عريانا والاصل اعرورو يعرورو كذا قال الشارح لكن قال
المحقق اللقاني الظاهر انه من العريان مضموما الى ... وتقدير الشارح له واوا بعيد ووجهه
انه ملحوظ من العرو اي الخالي في الصحاح انا عرو منه اي خال انتهى وعلى ما قاله الشارح قلبت
الواو فيهما يا لما مر في ارعوى ثم قلبت اليا في الماضي الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واصل يعرورون
يعروريون واصل تعرورين تعرورين اعله اعلال ترمون وترمين وذلك بعد قلب
الواو يا ويقول في يفعل بالفتح يرضى يرضيان يرضون ترضى ترضيان يرضين باليا
دون الالف لان الاصل اليا والالف منقلبة عنها وهي هنا ساكنة فلا تقلب
يرضى ترضيان ترضون ترضين ترضيان ترضين ارضى نرضى وهكذا قياس كل ما كان
لامه مفتوحا نحو يتقطى والاتقطو مصدره التقطي اصله التقطو لانه من القطو وهو ...
قلبت الواو يا والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم
ما قبلها ويتصابى اصله يتصابو ومصدره التصابي
اصله التصابو لانه من الصبوة فاعل الاعلال
المذكور ويتقلسى اصله يتقلسو مصدره التقلسي
اصله التقلسو كالتدحرج ولا يخفى تصاريف
هذه الافعال واحكامها مما مر في يرضى ولفظ فعل
الواحد المونث المستقبل في حال الخطاب مثلا فعل الجمع

اى جمع الواحد المونث فى الخطاب باى ترمى وترضين من كل ما
كان ما قبل لامه مكسورا او مفتوحا فانه يقال فى فعلى الواحدة
والجمع ترمين وتقدين وتخشين الى الامر وكذا يقال مبتصاعين
وتغطين ويتصابين وتنقلسين هو التقدير مختلف حوزن فعل الواحد ترمين
تفعين بكسر العين ومن ترضين تفعين بالفتح واللام محذوفة منهما
كما مر ووزن الجمع من ترمي تفعين بكسر العين ومن ترضي تفعلن بالفتح وباثبات
اللام فيهما لانها تثبت فى فعل جماعة الاناث وتقول فى الامر منهما اى من يغزو وترمى
وترضى اغز اغزوا اغزوا اغزي اغزوا اغزين ارم ارميا ارموا ارمي ارميا ارمين ارض
ارضيا ارضوا ارضي ارضيا ارضين تحذف اللام من اغز والنون من اغزوا واغزي واغزوا واحد
ولم تحذف شيا من اغزون وكذا حال ارم وارض وسقوط لام المفرد
المذكر من هذه الصيغ وحكم هذا المفرد الناقص من حيث
هو ناقص بخلاف سقوط النون فانه عام لكل امر ما قبلها
كان او لا فذكر المص هذه الامثلة ههنا ليذكر احكامها فى قوله سابقا
ويسقط الجازم النونات سوى نون جمع المونث غريبة قال
الشارح ههنا وليس فى ذكر شى كما قال هنا نحو هذه الامثلة وان اراد تلك
مثل نحو اغز وارم وارض سوى ارضو كسر هضيفة
كانت او ثقيلة اعدت اللام المحذوفة فتقول
اغزون باعادة الواو وارمين باعادة اليا
وارضين باعادة الالف وردها الى الاصل وهو اليا ضرورة تحريكها وذلك

لان هذه الحروف بمنزلة الحركة فى الصحيح من جهة انها تحذف من الافعال المعتلة الاخر فى
حالة الامر كما تحذف الحركة من الصحيح فى الامر ايضا وانت تعيد الحركة ثم فكذا ههنا
تعيد اللام ولا تعاد اللام فى فعل جماعة الذكور ولا فى فعل الواحدة المخاطبة نحو ارضن فلا التقا
الساكنين لم يرتفع حقيقة لعروض حركة الواو واليا الضميرين كذا فى الشرح ونوره الوالد
رحمه الله تعالى فى حاشيته بقوله فانك تقول ارضونّ وارضينّ باثبات واو الضمير ويائه
وهما يقتضيان السكون وانما حركتا ههنا بالضمة والكسرة لوقوعهما قبل نون التوكيد فلعروض
هاتين الحركتين لم يعتد بهما وصارا كانهما ساكنان فلو اعيدت اللام لا نقلبت فيهما الفا
ولزم التقا الساكنين الالف والضمير الذي هو ساكن حكما فافهم انتهى والظاهر حذف قوله
لا نقلبت فيهما الفا وان يقال هكذا فلو اعيدت اللام للزم التقا الساكنين الخ فليتامل
واما فى اغزوا وارم فلان سبب الحذف باق اعني التقا الساكنين ولو اعيدت اللام والى هذا يشير
قول المص فتقول اغزون الخ لغة طي عدم اعادة الياء التى هي اللام فى فعل الواحد
المذكر بعد الفتح والكسر نحو لترضن وارضن يا زيد ولتخشين واخشين يا زيد ولا يقاس
ذلك على ما قاله المص لانه شاذ واسم الفاعل منها اى من يغزو ويرمي ويرضى غاز اصله
غازو غازيان اصله غازوان غازون اصله غازوون غازية اصله غازوة غازيتان
اصله غازوتان غازيات اصله غازوات وغواز اصله غوازو وكذلك رام راميان
رامون رامية راميتان راميات وروام وراض راضيان راضون راضية راضيتان
راضيات ورواض واصل غاز غازو كما مر قلبت الواو يا لتطرفها وانكسار ما قبلها
وذلك قياس مستمر وكذا راض اصله راضو جعل راضيا لما ذكر واصل رام رامي حذفت
ضمة اليا من الجميع استثقالا هذا ان فرضت الجميع مرفوعات كما هو الظاهر فان فرضتها
مجرورات فقل حذفت كسرة اليا من الجميع استثقالا وبالجملة التقى ساكنان اليا والتنوين

فحذفت الياء دون التنوين لانها حرف علة وهو حرف صحيح فحذفها اولى فلما فان زال التنوين
اعيدت اليا نحو الغازي والراجي والراضي وانما لم يذكر المص هذا الاعلال اعني حذف الضمة
او الكسرة استثقالا ثم حذف اليا لانه قد علم مما مر في كلامه بخلاف قلب الواو المتطرفة المكسورة
ما قبلها يا تنبيه ما ذكر من الاعلال في غاز وراض ورام انما هو في حال الرفع والجر
كما اشرت اليه واما في حال النصب فتقول رايت غازيا وراضيا وراميا كما قلبت اي الواو
يا في نحو غزي من كل ما هو ناقص مبني للمفعول اي الاصل غزو تنبيه لغة طي قلب
الكسرة من المعتل اللام المبني للمفعول فتحة واللام الفا يقولون غزا ورجي ورضي ونحو
ذلك ولا يرد ذلك على كلام المص لانه شاذ ثم قالوا اي العرب غازية بقلب الواو يا مع
عدم تطرفها لان المونث فرع المذكر فلما قلبوها في الاصل قلبوها في الفرع فقالوا
غازية وفي التنزيل في عيشة راضية تنبيه بحث القوم في فرعية المونث للمذكر
بانك تقول قائم ثم قائمة كما تقول رجل ثم الرجل واورد عليهما ان قائمة
انما هو فرع قائم المعروض للتاء والمعروض لها هو قائم المطلق لا قائم
المجرد عن التاء وهو المذكر فالمونث فرع المطلق وهو غير مذكر والمذكر
هو المجرد وهو غير معروض للتاء فالثابت غير المطلوب والمطلوب غير ثابت
وكذا الكلام في رجل والرجل فان المعروض للالف واللام المطلق لا المجرد وهو
وهو النكرة واجيب بان الفرعية في التانيث والتعريف وهمية
لا حقيقة والفرعية المعتبرة لا يلزم ان تكون حقيقية بل كما تكون حقيقية تكون
وهمية والتا طارية على اصل الكلمة وليست منها فكان الواو متطرفة حقيقة
قال الشارح تنبيه الاول قوله طارية اصله طارئة بالهمز خفف بقلبها يا فلا
علينا اذا طلع حقيقة كما انه قاله الافزري في شرحه الثاني يحتمل ان يكون

هذا

هذا من تتمة الجواب بيانا لجهة الفرعية وهو الظاهر ويحتمل ان يكون
جوابا ثانيا محصله ان العلة التي في المذكر موجودة في المونث لان التا الطارية
لا عبرة بها فقلبت الواو لذلك لا للحمل على المذكر وكلام الشارح الى هذا
اميل قاله العزي في الحاشية وتقول في اسم المفعول من الثلاثي المجرد الواوي
مغزو واصله مغزوو وادغمت الواو في الواو ومن الثلاثي المجرد اليائي مرمي
اصله مرموي فقلبت الواو يا وتدغم اليا في اليا ويكسر ما اي الحرف الذي او حرف
قبلها اي قبل اليا لتسلم اليا ثم علل قلب الواو يا بقوله لان الواو واليا اذا اجتمعتا
والاولى منهما ساكنة سوا كانت الواو اولى او اليا قلبت الواو يا ولم يعكس لان اليا
اخف وادغمت اليا الاولى في اليا الثانية وجوبا فيهما وذلك قياس مطرد طلبا
للخفة واشترط سكون الاولى لانه تنبيه في كلام المص نظر لانه ترك شروطا
لا بد منها الاول ان يكون سكون الاولى اصليا احترازا عن نحو قوي
وروي مخففي قوي وروي فيمتنع الادغام في ذلك عند الجمهور بناء على عدم الا
بالعارض الثاني ان لا تكون الاولى منهما بدلا احترازا عن نحو سوير وتسوير ونحو
ديوان اصله دوان الثالث ان تكونا في كلمة واحدة او ما هو في حكمها كمسلمي الاصل
مسلموي احترازا عما اذا كانتا في كلمتين مستقلتين نحو يغزو يوما ويقضي وطرا وفي
بعض النسخ اذا اجتمعتا في كلمة واحدة وهو حسن وان كان لا يخلو عن مسامحة
الرابع ان لا يكونا في صيغة افعل نحو ايوم ولا في الاعلام نحو حيوة الخامس
ان لا تكون اليا للتصغير اذا لم تكن الواو طرفا احترازا عن نحو اسيود وجديول
فانه لا يجب القلب بل يجوز بخلاف ما اذا كانت طرفا فانه يجب القلب نحو صبي

اي حذف الضمة او الالام

تصحيح

اي صح

عدد

تنبيه
والاصلح

ولي ان لا يرد على قول المصنف ومن الياء مرضي قولهم هذا امر مخشو لانه شاذ والقياس محشي لانه من اليائي وتقول في فعول من الواوي عدو والاصل عدوو وفي فعول من اليائي بغي والاصل بغوي التقت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها فقيل بغي وفي التنزيل وما كانت امك بغيا اي فاجرة فان قيل الواو في مد ورابعة وما قبلها غير مضموم فلم لم تقلب يا قلت لان المدة لا اعتداد بها فكان ما قبلها مضموم ولان الواو الساكنة كالضمة ولان الغرض هو التخفيف وهو يحصل بالادغام وكذا الكلام في اسم المفعول الواوي نحو معزو فان قلت ما السر في جواز مدعي ومغزي بقلبها يا مع الكثرة والاطراد لا سيما في مرضي وامتناع ذلك في عدو قلت السر ان نحو معزو طال فثقل والياء اخف فعدل اليه بخلاف فعول او انه محمول على فعله فافهم كذا في الشرح هنا وفي حاشيته للوالد رحمه الله تعالى هذا القدر يعني قوله لان المدة لا اعتداد بها واف بالجواب لان المدة اذا لم يعتد بها لم تبق الواو رابعة بل ثالثة فلا حاجة الى قوله فكان ما قبلها مضموم بادعا ان ضمة الدال كانها قبل الواو بلا واسطة وكانه اراد تقوية الجواب بذلك والاشارة الى جواب اخر وقوله ولان الواو الساكنة كالضمة اي فتصير الواو الاخيرة ثالثة ويصير ما قبلها مضموما وقوله ولان الغرض هو التحقيق وهو يحصل بالادغام يعني به ان القاعدة المذكورة مخصصة بما اذا لم يكن الادغام والا وجب الادغام دون القلب لكن هذا مخالف

والاصلح

لما مر من انضمام ما قبلها يدخلون بعد اعطاء الكلمة ما تستحق من الاعلال انتهى وفي فعيل من الواو صبي اصله صبيو قلبت الواو يا اما لانها وقعت رابعة ولم ينضم ما قبلها او لان الواو والياء التقتا وسبقت احداهما بالسكون وهو من الصبوة ومن اليائي شري اصله شريي ادغمت الياء في الياء والفرس الشري هو الذي يستشري في سيره اي يلج والثلاثي المزيد فيه تنقلب واوه ياء لان كل واو وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ما قبلها مضموما سواء كان مفتوحا او مكسورا وسواء كانت الواو مع كل من الفتح والكسر رابعة او خامسة او سادسة كما اشار لذلك كله بالامثلة الاتية بالاثر قلبت يا تخفيفا لثقل الكلمة بالطول والمزيد فيه كذلك لا محالة فتنقلب فيه الواو يا وقوله رابعة احترازا عن نحو غزو وقوله فصاعدا ليدخل فيه نحو اعتدى واسترشى وقوله ولم يكن ما قبلها مضموما احترازا عن نحو تغزو وتقول اعطى يعطي والاصل اعطو يعطو تنبيه يحتمل ان يكون يعطي مثالا للواو المنقلبة يا لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها ويحتمل ان يكون مثالا للمنقلبة يا لوقوعها خامسة كذلك وذلك لانه يحتمل ان تكون همزة يعطي المحذوفة معتبرة ويحتمل ان لا تكون معتبرة لكن كلام الشارح بعد سطرين صريح في الاول قال معناه الوالد رحمه الله تعالى في الحاشية واعتدى يعتدي والاصل اعتدو يعتدو واسترشى يسترشي والاصل استرشو يسترشو ومثل المصنف بثلاثة امثلة لان الواو اما رابعة او خامسة او سادسة ونحو مع الضمير اعطيت واعتديت واسترشيت بصيغة الخطاب والمتكلم وتريد الثاني قوله وكذلك تغازينا وتراضينا بقلب الواو من الجميع يا لما تقرر

تنبيه

اعلم ان المصنف وغيره اطلقوا الكلام في هذا القلب على سبيل الكلية وقال الواكل واو الخ ولي فيه نظر لان هذا القلب انما هو في لام الفعل فقط لا في عين الفعل كما في استقوم ولا في لام الاسم كمدعو لان وقوعها رابعة اكثر فهو اليق بالتخفيف بدليل انهم لا يقلبونها من استقوم وفي التنزيل استحوذ وكذا عشوشب واجتوروا وتجاوروا ونحو ذلك وفي نحو افعللو وافعالل لا تقلب اللام الاولى لان الاخيرة منقلبة لا محالة فلو انقلبت الاولى ايضا لاوقع في الثقل المهروب عنه وهو اجتماع المثلين سيما في المضارع لبلا رعوي يرعوي واحواوي يحواوي ونحو ذلك لانه ينتقض بنحو مدعو وعدو وكانهم اعتمدوا على اثر اد هذا البحث في المعتل اللام وعلى انه لا اعتداد بالمدة او ان المدة قائمة مقام الضمة قال معناه الشارح وتنويره قوله سيما في المضارع ان اليا الاولى لا انقلب فيه الفا لما سيأتي في اللفيف من انك لو قلبتها فيه الفا لزم ان تقول يدعاي بيا مضمومة لئلا يلزم التقاء الساكنين وهو مرفوض فلا بد ان لا تقلبها الفا بل تبقيها بان يرعيي بكسر اليا الاولى وسكون الثانية واذا امتنع قلب الاولى الفا في المضارع امتنع في الماضي اذ اعلال عين الماضي يستلزم اعلال عين المضارع وحينئذ اما ان تبقى يا المضارع ايضا وتقلب الثانية منهما فتقول ارعيي يرعيي فلزم في المضارع اجتماع المثلين اي اليائين البتة وفي الماضي ان لم تقلب فلذا قال سيما في المضارع هذا وقد تنبه الوالد رحمه الله تعالى في قوله بدليل انهم لا يقلبونه من استقوم فقال فيه ان عدم القلب في استقام واستحوذ شاد كما تقدم في الاجوف فلا يكون دليلا ولولا

ونقول ح

في الخاتم

شذ وذه لما تم قولهم ومزيد الثلاثي لا يعتل منه الا اربعة ابنية منها باب استفعل ثم انتهى النوع الرابع المعتل العين واللام وهو ما يكون عينه ولامه حرف علة وقدمه لكثرة ابحاثه بالنسبة الى ما بعده ويقال له اللفيف المقرون اما اللفيف فلاجتماع حرفي العلة فيه واما المقرون فلاقتران الحرفين لعدم الفاصل بينهما والقسمة تقتضي ان يكون هذا النوع اربعة اقسام لكن لم يجئ ما يكون عينه يا ولامه واوا فبقي ثلثة كذا قال الشارح وقال العزي في حاشيته اورد عليه الحيوان واجيب بان الواو مبدلة من يا والاصل حييان ترجيحا للاحتمال الجاري على ما ثبت من قياس كلامهم على الاحتمال العديم النظير بالاستقرا وان كان ظاهر اللفظ ولا يستقيم الاستدلال بحيي لجواز ان يكون اللام واوا فانقلبت يا بالانكسار ما قبلها انتهى باختصار ولا يكون هذا النوع الا من باب ضرب يضرب وعلم يعلم والتزموا فيما يكون الحرفان فيه واوين كسر العين في الماضي نحو قوي لتنقلب الواو الاخيرة يا بتطرفها وانكسار ما قبلها دفعا للثقل وانما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كونه العين واوا مع ان الكسرة على الواو ثقيلة لان العبرة في هذا الباب باللام ولذا لا تعل العين فتقول شوي يشوي شيا مثل رمى يرمي رميا فجميع ما عرفت في رمى يرمي فاعرفه هاهنا بعينه والاصل شوى يشوي شويا اعل اعلال رمى يرمي واصل شيا شويا التقت الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا ولا يجوز في شوي قلب الواو الفا لئلا يلزم حذف احد الالفين فتختل الكلمة قيل اذا كان الاصل شوي فلم اعل اللام دون العين مع ان علة الاعلال موجودة فيهما واجيب بان اخر الكلمة اولى بالتغيير والتصرف فلا تعل العين في شيء من الصيغ لانها لم تعل في الاصل

وهو شوي فلا يقال في اسم الفاعل شاء بالهمز بل شا وبالواو ويقال في اسم المفعول مشوي
كرمي لا مشي كمبيع فالحاصل انه يجعل كالناقص بعينه لا كالاجوف ونقول قوي يقوى قوة
والاصل قوو ويقوو فاعلال اعلال رضي يرضى ولم يدغم مع وجود مقتضيه وهو اجتماع
المثلين لان الاعلال في مثل هذه الصورة واجب اذ لا يجوز ان يقال رضو مثلا بخلاف
الادغام اذ يجوز ان يقال حيي بلا ادغام فقدم الواجب على الجائز فلم يبق سبب الادغام
ولان قوي اخف من قو بالادغام ولم تقلب العين بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لوجوب
قلبها حينئذ في المضارع الفا ايضا كما في خاف يخاف فيقال يقاي فيلزم تحرك اليا التي هي لام
الفعل بالضم وذلك مرفوض في كلامهم واصل قوة قووة بواوين ساكنة فمتحركة ادغمت
الاولى في الثانية وروي يروى ريا اصله رويا ولم تقلب العين من روي الفا وان لم يلزم
اجتماع اعلالين لئلا يلزم في المضارع يراي كيخاف ياء مضمومة وهم قد رفضوا ذلك كما
مر ولان فعل بكسر العين فرع فعل بفتح العين لخفته وكثرته ولم تقلب في المفتوح كهوى
فلم تقلب في المكسور فقوي يقوى وروي يروى مثل رضي يرضى في جميع احكامه بلا فرق
ولما لم يكن اسم الفاعل من روي مثل اسم الفاعل من شوى اشار اليه بقوله فهو ريان وامراة
ريا مثل عطشان وعطشى ولا يقال راو وراوية واصل ريان رويان وريا رويا
اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت اليا في اليا
تقول ريان ريانان رواء ريا ريبان رواء ايضا وتقول في تثنية المؤنث
حال النصب والجر مضافة الى ياء المتكلم ريبي بخمس ياءات المنقلبة
عن الواو ولام الفعل والمنقلبة عن الف التأنيث وعلامة التثنية
وياء المتكلم وارو كاعط يعني ان المزيد فيه من هذا النوع مثل الناقص

ان يقال ح

هن ح

اجتمعت

بعينه وقد عرفته فقس عليه هذا من غير فرق ونقول في فعل مكسور العين
مما الحرفان فيه ياآن حيي كرضي بلا اعلال العين لما جاز عدم الادغام
نظرا الى قياس ما يدغم في الماضي ان يجوز في المضارع وهنا لا يجوز الادغام
في المضارع لما يلزم من تحريك مضموم اليا وهو مرفوض في كلامهم ويجوز حي بالادغام
لاجتماع المثلين وهذا هو الغالب ويجوز في الحا الفتح على الاصل والكسر بنقل
حركة اليا اليها نظير ما مر في عسّ وظلّ ونقول في مضارع حي وحيي
يحيى بلا ادغام لئلا يلزم اليا المضمومة وتقلب اللام الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وتقول حيوة في المصدر بقلب الياء الفا وتكتب بصورة الواو من يميل
الالف الى الواو وكذلك الصلاة والزكاة والربا كذا ذكر الزمخشري في الكشاف
قال الشارح والحيوان مثل ذلك يكتب في المصحف بالواو اقتداء بنقلته وفي غيره بالالف
كحياة لانها وان كانت منقلبة عن اليا لكن الالف المنقلبة عن اليا اذا كان قبلها يا تكتب بصورة
الالف الا في يحيى وريّى علمين انتهى اي فانهما يكتبان باليا فرقا بينهما علمين وبينهما
فعلا وصفة ولم يعكسوا الامر لاستثقال الفعل والصفة وكون الالف اخف من اليا وتقية
كلامه تقصر الحكم على يحيى وريّى العلمين وظاهر كلام ابن الحاجب وغيره انه يقاس على
يحيى كل علم مثله وبه صرح بعضهم لكن قال في التسهيل ولا يقاس عليه علم مثله
خلافا للمبرد وفي الهمع الحق المبرد بيحيى كل علم منقول عن الفعل كان يسمى بها عينا
فيكتب باليا والحق ايضا ابو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم كروايا علما
فكتبه باليا فرقا بينه وبين الجمع كما فرقوا بينه وبين الفعل والجمهور يكتبون
الجميع بالالف انتهى فهو حي في النعت ولا يقال حاي ولا حيي بلا ادغام حملا

مرح

مرح

غام

اجتماع

بنقل

على الفتح

على الفعل لان اسم الفاعل فرع عن الفعل في الاعلال دون الادغام وعلى تقدير
الحمل عليه فالحمل فيما هو الاكثر اعني الادغام اولى لطيفة قيل ان
رجلا اسمه حيان قدم على بعض الملوك فقيل للملك اينصرف حيان ام
لا ينصرف فقال الملك ان اكرمته لا ينصرف والا فينصرف ووجه ذلك
بانه قصد انه ان اكرمه احياه فهو من الحياة وان لم يكرمه اهلكه
فهو من الحين بمعنى الهلاك كذا في تعليقة مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى
على الشافية وحييا في فعل الاثنين من حي بالادغام وحييا فيه من حيي بلا ادغام
فهما حيان في تثنية حي وحيوا في فعل جماعة الذكور من حي بالادغام
فهم احيا في جمع حي واصله احياي قلبت اليا همزة لوقوعها طرفا بعد الف
زائدة وذلك اما لعدم الاعتبار بالالف فكان اليا وليت الفتحة فقلبت الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ولتنزيل الالف منزلة الفتحة لزيادتها عليها وكونها من
مخارجها جوهرها ومخرجها اذ مخرج الفتحة اقصى الفم فقلبت الفا فالتقى الفان
ولم يمكن حذف احداهما او تحريك الاولى لانه حينئذ يعود الممدود
مقصورا فحركت الاخيرة بقلبها همزة لقربها منها قاله الافزري في شرحه ويجوز
في فعل جماعة الذكور حيوا بالتخفيف كرضوا من حيي بلا ادغام والاصل
حييوا كرضيوا نقلت ضمة اليا الى ما قبلها وحذفت اليا لالتقا الساكنين هي
والواو ووزنه فعوا ولا مدخل للادغام عند اتصال الضمائر المرفوعة
المتحركة كما مر في المضاعف ولذا لم يذكره المص ويجوز عند اتصال
تا التانيث حيت وحييت كحيت وحييت والامر احي من تحي كارض من ترضى

في جميع التصاريف مؤكدا او غير مؤكد تقول احي احييا احيوا احيي بياء ساكنة بعد
يا مفتوحة احييا احيين وبالتوكيد احيين بفتح اليائين احييان احيون ووزنه
افعون احيين بكسر اليا الثانيه ووزنه افعين احييان وتقول في افعل احيي
يحيي كاعطى يعطي ولا يدغم حالة النصب كما لا يدغم حالة الرفع لا يقال ان يحيي
بحركة حملا على الاصل وفي التنزيل اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى يقال احيى يحيي
احياء فهو محيي وذاك محيا لم يحي ليحي احي لا تحي تحذف اللام وابقا العين
بحالها وبالتوكيد احيين باعادة اللام كاعطين وتقول في فاعل حايا يحايي محاياة
فهو محايي وذاك محايا الا تحايي ليحاي حاي كناجي بعينه وفي استفعل استحيا يستحيي استحيا
فهو مستحيي وذاك مستحيى لم يستحي لا تستحي ليستحي استحي كاستشرى بعينه ومنهم اي من العرب
من يحذف احدى اليائين ويقول استحى يستحي استح فهو مستح وذاك مستحى ليستح
لا تستح لم يستح بكسر الحا وحذف اليا الثانية للجزم ونحوه لغة تميم وقرا بها ابن
محيصن ح
في الاية الاتيه بالاثر قال ابو حيان ورويت عن ابن كثير والاولى لغة من عداهم
وهي الاصل الشايع قال الله تعالى لا يستحيي ان يضرب مثلا ويستحيون نساكم وتقول
على اللغة الثانية استحى استحيا استحوا على وزن استفعوا الاصل استحييوا
كاستخرجوا اعلت اليا الثانية بالقلب والحذف ثم حذفت الاولى لمجرد التخفيف
او لالتقا الساكنين على الخلاف واستحت على وزن استفت استحتا على وزن استفتا استحين
على وزن استفين الخ وتستحي تستحيان يستحون على وزن يستفون تستحي تستحيان تستحين الامر استح
استحيا استحوا استحي استحيا استحين وبالتوكيد استحين باعادة اللام استحيان
استحن استحن استحيان استحنان وذكر لاحدى اليائين واقع لاجل كثرة الاستعمال
الحذف ح

كما قالوا اي العرب لا ادر يعني ليس الحذف لليا فيما ذكر للاعلال بل على سبيل
الاعتباط مثل الحذف للياء في لا ادري والاصل لا ادري لكثرة استعمالهم
لهذه الكلمة ونظيره حذف النون من مضارع كان حال الجزم بشرطه المقرر في علم النحو قال سيبويه في استحي
حذفت الالف لا لالتقا الساكنين لان اليا الاولى تنقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما فعلوا ذلك حيث
كثر في كلامهم وقال المازني لم تحذف لالتقا الساكنين والا لرد وهاؤا قالوا هو يستحي ولقالوا هو يستحي
اذ لا موجب هنا لقلبها الفا حتى تحذف ونظر الشارح فيما قاله المازني بانه كما تنقلب حركة اليا من استحي
وهي الفتحة الى ما قبلها وقلبت الفا كذلك هنا نقلت حركة اليا من يستحي وهي الكسرة الى ما قبلها وحذفت
اليا لالتقا الساكنين والعلة فيه كثرة الاستعمال قال وفي كلام سيبويه ايضا نظر لانه يوهم ان المحذوف
اللام والحق انه العين والا لوجب ان يقال في المجزوم والامر لم يستح واستح باثبات اليا فيهما الا ان حذف
اللام انما هو لكونها قائمة مقام الحركة وليست العين كذلك فالمحذوف العين انتهى وحذف اللام في
المجزوم والامر لعلة لا لكثرة الاستعمال بدليل اطراده في المصدر الذي هو الاستحيا وفي الامر المؤكد
بالنون وهو استحين مع وجود كثرة الاستعمال فيهما واذا ثبت ان حذف اللام
لعلة وان المحذوف لكثرة الاستعمال هو العين فلا حاجة الى دعوى قلب اليا التي
هي العين الفا لانها تحذف لكثرة الاستعمال قلبت او لم تقلب فلا معنى لتكلف
علة لحذفها بل نقلت حركتها وحذفت فالتشبيه بلا ادر في اصل الحذف
لكثرة الاستعمال لا في خصوص حذف اللام لانه كما ترى خلاف الواقع
النوع الخامس من الانواع السبعة المعتل الفا واللام وهو الذي فاوه
ولامه حرف علة ويقال له اللفيف ~~الطرفي~~ المفروق لاجتماع حرفي العلة
فيه مع الفارق بينهما وهو العين والاسم المركب من الصفة والموصوف

وان

وان كان قليلا الا انه ليس بمنكر ومنه قول النحاة الحروف المشبهة بالفعل
قاله الوالد رحمه الله تعالى في الحاشيه والقسمة العقليه تقتضي ان يكون هذا
النوع اربعة اقسام ولا يكون فاءه الا واوا ولا لامه الا ياء وشذ
من الاول يديت بمعني انعمت ولم يات منه ما فاءه ولامه واو الا كلمة
واحده وهي واو ولم يجي الا من باب ضرب يضرب او علم يعلم او حسب
يحسب فتقول من باب ضرب يضرب وقى اي حفظ وقيا وقوا
والاصل وقيوا وقت وقتا وقين وقيت وقيتما وقيتم وقيت
وقيتما وقيتن وقيت وقينا كرمى رميا الخ والاعلالات كالاعلالات
يقي يقيا يقون تقي تقيا تقيان تقين تقي تقيان تقون تقين تقيان
تقين اقي نقي لم يقل المصنف هنا كيرمي لانه يخالفه
من جهة انه يفارقه في حذف الفا اذ الاصل فيه يوقي
والاصل في يقون يقيون وفي تقين فعل المخاطبة تقيين
كتقدين فحذفت اللام كما في يرمون وترمين والوزن
يفين وتفين واما في يقين في الجمع فوزنه يعلن والبا
ولام الفعل وتقول في الامر قه يا زيد فيصير
على حرف واحد كما ترى لان الفا محذوفة كحرف
المضارعة واللام لم يبق غير العين وكذا تقول
في جميع المجزومات لا يق ليق لم يق وكذا تقول
في المضارع المجزوم نحو لا تق ليق لم يق على وزن

لايع وليع ولميع ويلزمه اى الامر الهاء في حال الوقف
او لاجل الوقف نحو قه لئلا يلزم الابتدا بالساكن
ان سكنت الحرف الواحد للوقف او الوقف
على المتحرك ان لم يسكن وكلاهما ممتنع وانما قال
في الوقف لانه لا يلزم الحاق الهاء في الوصل بل لا يجوز
فتقول ق يا زيد قيا قوا اصله قيوا قى قيا قين على وزن
علن فهو واق والاصل واقي وذاك موقى والاصل
موقوي فحكم اللام في الجميع حكم اللام في رمى بلا فرق
وتقول في التوكيد بالنون قين باعادة اللام لما عرفت
قيان قن بضم القاف في فعل جماعة الذكور وحذف
الواو لالتقا الساكنين مع دلالة الضم عليها قن بكسر
القاف في فعل الواحدة وحذف اليا لالتقا الساكنين
مع دلالة الكسر عليها قيات قينان وفي التوكيد بالخفيفة
قين قن قن وتقول من باب علم يعلم وجي يوجى يقال
وجى الفرس اذا وجد في حافره وجع كرضى يرضى في جميع
الاحكام والتصاريف بلا فرق اصلا والامر ايج كارض تقول
ايج ايجيا ايجو ايجي ايجيا ايجين وبالتوكيد ايجين الخ
انما ذكر المصنف هذه الفائده وهي ان الواو تقلب
يا لسكونها وانكسار ما قبلها فان الاصل اوج النوع

السادس

السادس من الانواع السبعة المعتلة الفا والعين وهو ما يكون فاؤه
وعينه حرف علة والقسمة العقلية تقتضي ان يكون اربعة اقسام
ولم يجى منه ما يكون فاؤه وعينه واوين لكونه في غاية الثقل فبقي
ثلثة اقسام اشار الى امثلتها بقوله كيين في اسم مكان ليس
المراد منه انه مرادف للفظ مكان بل المراد انه اسم لمكان مخصوص ولو قال
اسم لبقعة لكان اولى فقد قالوا ان يين غير منصرف للعلمية والتانيث قاله الوالد
رحمه الله تعالى في الحاشية ويوم وويل وهو واد في جهنم وكلمة عذاب كذا في الشرح
وفي حاشيته للتفتازاني اى كلمة معناها عذاب يقال ويل لفلان رحمه الله اى عذاب
له من الله ولا يبنى منه اى من هذا النوع فعل لان الفعل اثقل من الاسم وهذا
النوع اثقل الانواع المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين ولهذا
لم يجى فيما هو الاثقل ما يكون فاؤه وعينه منه اسم ولا فعل تنبيه في شرح
الابهري انه سمع الفعل من هذا النوع في ضرورة الشعر في قوله
فاول ولاواح ولاواس ابو هند ———— انتهى
ولا يرد ذكر على المصنف كما اقتفاه كلامه على ما قيل فقد قال الامام اثير
الدين ابو حيان ان البيت مصنوع والقول ما قالت حذام النوع السابع
من الانواع السبعة المعتل الفا والعين واللام وهو ما يكون فاؤه وعينه
ولامه حرف علة والقسمة تقتضي ان يكون تسعة اقسام ولم يجى من هذا النوع الا مثالان
وذلك واو ويا لاسمي الحرفين وهما وي وتركيب اليا من اليات الثلاث بالاجماع
عليها في النوع ويجعلون لامه همزة على خلاف القياس تخفيفا قال والف واو منقلبة
عن واو وقيل عن يا والاول اقرب لان الواو اكثر من اليا فالحمل عليه اولى وقلبت العين همزة

الفا دون اللام كراهة اجتماع حرفي علة متحركين في الاول فصل في بيان المهموز وهو ما احد
حروفه الاصول همزة كما يشعر بذلك لفظ المهموز وهو ثلاثة اقسام لان الهمزة اما فاو يسمى
مهموز الفا ومهموز الصدر او عين ويسمى مهموز العين ومهموز الاوسط او لام ويسمى مهموز اللام
ومهموز العجز حكم المهموز في تصاريف فعله حكم الصحيح لان الهمزة حرف صحيح بدليل قبولها الحركات
الثلث بخلاف حروف العلة المتحرك ما قبلها الاول حكم المهموز في التصاريف حكم ما مثله من غير
المهموز ان مضاعفا فمضاعف وان مثالا فمثال الى غير ذلك الثاني انما جعل المهموز من غير
السالم لما فيه من التغييرات التي ليست في السالم وايضا كثيرا ما تقلب الهمزة حرف علة
لكنها اي الهمزة قد تخفف اذا وقعت غير اول اي غير مبدوء بها فانها تخفف اذا وقعت
في اول الكلمة وصلا نحو وامر بالالف والاصل واامر فالمراد بوقوعها غير اول ان لا تكون
في اول الكلام بل يتقدم عليها شي والا لم تخفف لان الابتدا بالحرف شديد مطلوب
الاتي بعدم زيادتها عند الوصل واما حذف الهمزة من خذ والاصل اوخذ فليس
من هذا الباب فان الكلام في حذف الهمزة الاصلية طلبا للتخفيف لا في حذف الهمزة
المزيدة للاضطرار عند الاستغنا عنها وانما تخفف لانها حرف شديد من اقصى الحلق فتخفف
دفعا لشدتها وتخفيفها يكون بالقلب والحذف وغيرهما واذا تقرر ان حكمه حكم الصحيح
فنقول ايل يا مل كنصر في سائر التصاريف والامر ولم يقلب الهمزة التي هي فا الفعل
واو فان الاصل اؤمل بهمزتين الاولى للوصل والثانية فا الفعل فقلبت واوا لسكونها
وكون ما قبلها همزة مضمومة وذلك لان الهمزتين اذا التقتا حال كونهما واقعتين
في كلمة واحدة ثانيتهما ساكنة وجب قلبها اي قلب الثانية الساكنة بحركة ما قبلها اي بحرف
مناسب لحركة الهمزة التي قبلها دفعا للخفة اذ لا يخفى ثقل التقا الهمزتين على الوجه المذكور
الاول قرآءته ثانيتهما ساكنة جملة وقعت حالا من فاعل التقتا والصحيح جواز مجي جملة الحال اسمية بلغ مقابلة

اخصروا ظهر فان كان ما قبلها فتحة قلبت بحرف الفتحة وهو الالف كآمن
اصله أأمن قلبت الثانية الفا وان كانت ضمة قلبت بحرف الضمة وهو الواو
نحو أومن مجهول آمن والاصل أؤمن او مضارع آمن والاصل أؤمن
بهمزتين وان كانت كسرة قلبت بحرف الكسرة وهو اليا نحو ايمان مصدر آمن
والاصل إئمان الاول احترز المصنف بقوله اذا التقتا عن الهمزة الساكنة
التي قبلها حرف غير الهمزة فلا تجب قلبها بحرف حركة ما قبلها بل تجوز نحو رأس
وبؤس وبير وبقوله في كلمة واحدة عما اذا كانتا في كلمتين فلا تجب ذلك
بل تجوز ايضا نحو يا قارئ ادب بالهمزة وتجوز بالواو وقس عليه مثالي الكسر
والفتح وذلك لجواز انفكاكهما وبقوله ثانيتهما ساكنة عما اذا كانتا في كلمة واحدة
ولم تسكن الثانية فلها احكام لا يليق ايرادها بهذا المختصر الثاني لا ينتقض
ما ذكره بنحو ايمة والاصل أأممة كأحمرة فانه لم تقلب الثانية الفا كما في
آمن بل نقلت حركة الميم اليها وقلبت يا فقيل أيمة لانه شاذ والقياس
أأممة واذا عرفت هذا فنقول اذا قلبت الهمزة الثانية وان كانت الهمزة الاولى
من الهمزتين المنقلبة ثانيتهما واوا او ياء همزة وصل تعود اي تصير الهمزة
الثانية المنقلبة واوا او يا ولا محالة هنا لكونها منقلبة الفا لما باتي همزة خالصة
عند الوصل اي وصل تلك الكلمة بكلمة اخرى قبلها يعني عند سقوط همزة
الوصل في الدرج لانه يرتفع حينئذ التقا الساكنين فلا تبقى علة القلب فتعود
المنقلبة وقوله الهمزة الثانية اراد بها الواو والياء لكن اطلق عليهما الهمزة لكونهما
في الاصل همزة او لصيرورتهما همزة فهو من قبيل مجاز الكون او مجاز الاول وكون

الاولي نقتضي الثانيه قال تعود الثانيه لو اقتصر علي قوله تعود
الثانية اي ترجع لكان اخصر واظهر اذا انفتح ما قبلها اي ما قبل الهمزة الثانية
بعد حذف همزة الوصل هذا كما في الشرح سهو محض لان الهمزة الثانية تعود
عند سقوط همزة الوصل سوا انفتح ما قبلها او انضم او انكسر لزوال العلة اعني
اجتماع الهمزتين مثال ما انفتح ما قبلها الي الهدي ائتنا اصله ايتنا بياء فلما
سقطت همزة الوصل عادت الثانية ومثال ما انضم ما قبلها ومنهم من يقول
ايذن لي الاصل ايذن بيا فلما سقطت الهمزة الاولي عادت الثانية ومثال
ما انكسر ما قبلها رد ما ايتوني اصله ايتوني باليا فعند سقوط الهمزة الاولي عادت
الثانية وكذا في المنقلبة واوا كما في أُوْمُلْ تقول يا زيد أْمُلْ ويا قطامِ أْمُلْ ملعله
با عادت الهمزة لم تجي فيما يكون الاولي منه همزة وصل قلبت الثانية
الفا لان همزة الوصل لا تكون مفتوحة الا في مواضع محفوظه وحذفت الهمزة
في خُذْ وَكُلْ ومُرْ يعني ان القياس يقتضي ان يكون الامر من تاخذ وتاكل وتامر
أُوْخُذْ وأُوْكُلْ وأُوْمُرْ كاُوْمُلْ من تأمُل لكنهم لما اشتقوا الامر حذفوا الهمزة الاصلية
لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الحاجة اليها لعدم الابتدا بالساكن وهذا
الحذف غير قياسي في نظم هذه الثلثة في سلك واحد مسامحة
لان هذا الحذف ولجب في خذ وكل دون مُرْ لانهما اكثر استعمالا منه كذا في الشرح
ولا يرد عليه حكاية سيبويه أُوْكُلْ وحكايه الفارسي وابي الفتح أُوْكُلْ وأُوْخُذْ
لان ذلك شاذ وقد سلم من هذه المساحة قول ابن الحاجب في الشافية والتزموا
حذف همزة خذ وكل علي غير قياس للكثرة وقالوا مُرْ وهو افصح من أُوْمُرْ انتهي

وقد يجي

وقد يجي أُمُرْ علي الاصل عند الوصل كقوله اي كقول الله تعالي جملة خبريه لفظا
انشائيه معني قصد بها انشاء الثنا علي الله سبحانه بالتعالي وامر اهلك هذه الجملة
عطف بيان لقوله او بدل منه ولا ينافي العطف انه لا يكون الا في الاسما بل المعارف
لان المراد بهذه الجملة لفظها لا معناها وقد تقرر في محله من علم النحو ان ما اريد به
لفظه يصير بهذه الارادة اسما بل علما هذا واصل امر هنا أُوْمُرْ فحذفت همزة الوصل
واعيدت الثانية وقيل وامر وهذا افصح من وأْمُرْ لزوال الثقل بحذف همزة الوصل
وأَزَرَ في القاموس الازر الاحاطة والقوه والضعف ضد والتقويه والظهر
انتهي ووقع في الشرح تفسيره بعاون وانتقد يازر في شرح الافزري
انه من الارزة وهي الانقباض انتهي وفيه بحث من وجهين وفي القاموس
أَرَزَ يارِزُ مثلثه الرا ارزا وارزوزا انقبض وتجمع وثبت انتهي وَهَنَا يُهَنِّا كضرب
يضرب راجع اليهما والتخفيف علي الوجه المذكور والامر من تازر ايزر اصله
إأْزِرْ بهمزتين قلبت الثانية ياءً كما في ايمان وخصه بالذكر لما فيه من قلب
ليس في اهنا وأَدُبَ يادب ككرم يكرم والامر أُوْدُبْ والاصل أُأْدُبْ قلبت
الثانية واوا ولذا ذكره وسال يسال كمنع يمنع والامر إِسْأَلْ كامنع
ذكره وان لم يكن فيه تغير تفريعا له علي تسال كتفريع سَلْ علي تَسْأَلْ
كما قال ويجوز في سأل يسأل إِسْأَلْ سَالَ يَسَالُ سَلْ بقلب الهمزة الثانية الفا
وليس بقياس ولما فعل ذلك في الامر استغني عن همزة الوصل وحذفت الالف
لالتقا الساكنين فقيل سَلْ وفي قراءة نافع وابن عامر وابي جعفر سَالَ سايل
بالالف وقيل هو اجوف واوي مثل خاف يخاف خَفْ وعليه ابو البقا وقيل

يجوز ان يقال سَلْ ايضا
باب مثل هاب يهاب هب وعليه ابن مالك
في الامر من تسال بالهمزة واصله اسال بهمزتين نقلوا فتحة الهمزة الى السين
وحذفوها واستغنوا بفتحة السين عن همزة الوصل وحذفوها ايضا وقالوا
سل وكثر النقل والحذف فيه للهمزتين همزة الوصل وهمزة الاصل مع كثرة
الاستعمال لكن لم يلتزموا ذلك لقولهم اسأل قاله الافزري في شرحه
وآب اي رجع يؤوب فسا يسوء كصان يصون وحاي يحيي كحال يحكل
على نحو ما مر في باع يبيع يقال كال الزند اذا لم يخرج ناره كذا في الشرح
وهو يوهم حصر معنى كال فيما ذكره وليس كذلك في القاموس كال الطعام
يكيل كيلا ومكالا ومكيلا وكال الدراهم وزنها والزند كبا والشيء بالشيء
قاسه انتهى فهو ساء في اسم الفاعل وجاء فيه ايضا وذكرهما لانهما
ليسا مثل باع ولان فيهما بحثا فان الاصل فيهما عند سيبويه ساوئ وجايئ
قلبت الواو والياء همزة كما في صائن وبايع فقيل سائئ بهمزتين وجائئ
كذلك ثم قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها فقيل سائي وجائي ثم اعل
اعلال غاز ورام فقيل ساء وجاء والوزن فاع وعند الخليل ساوئ وجايئ
فقلبت العين الى موضع اللام فقيل سائو وجائي والوزن فالع ثم اعل اعلال
غاز ورام فقيل ساء وجاء والوزن فال والفضل للمتقدم والكلام في ذلك
جرحا ونعربلا الى المطولات وأسا اي داوى كذا في الشرح وفي القاموس اي مفوض اليها
اسا الجرح داواه والبينهم اصلح انتهى يأسو كدعا يدعو واري يأتي كرمى يرمي
والامر إئت اصله إئت قلبت الثانية يا كايمان ولذا ذكره ومنهم اي من الغرب

ونحو

في حذف الهمزتين صح

من يحذف الهمزة الثانية تخفيفا فيستغني عن همزة الوصل بكسر العين ويقول
تِهْ يا رجل كِقْ وفي الوقف تِهْ كِقِهْ تشبيها له بنحو كما مر وحينئذ تلزم الها في الوقف
لئلا يلزم الوقف على المتحرك ويكتب بالها مطلقا لان الخط تابع للوقف ووأي يأي
كوفي يفي فِ واصل يأي يوأي حذفت الواو كيفي لم يذكر المص الامر لانه
لا فائدة في ذكره وهو لا يذكر شيئا من التصاريف غير الماضي والمضارع لا لمعنى
ليس في المشبه به واوى يأوي أويا الى الفراش اذا دخل كذا في شرح الافزري
وفي القاموس اويت منزلي واليه نزلته بنفسي وسكنته واويته وآويته
انزلته واوى له كروي رق انتهى كشوى يشوي شيا واصل أيًّا أوْيًا
لا فائدة في ذكر المص هذا لانه ليس فيه امر زايد وكان فايدته انه قال حكمه
في التصاريف حكم شوى يشوي والمصدر ليس من التصاريف فلم يعلم ان مصدره
كمصدره في الاعلال فبينه بقوله أيًّا كذا في الشرح وتنويره ما ذكره الوالد
رحمه الله تعالى في حاشيته حيث قال يعني انه لما قال سابقا حكم المهموز
في تصاريف فعله حكم الصحيح ثم اعقب هذه الفايدة الاجمالية بامثلة بعد
التفصيل فقال فتقول أمل يأمل كنصر ينصر الى ان قال هنا واوى يأوي
الح صار كانه قال حكم اوى يأوي حكم شوى يشوي وحكم تصاريفه حكم
تصاريفه انتهى ثم ابدى الوالد رحمه الله تعالى لذكر ذلك فايدة اخرى فمن
اراد الوقوف عليها فليرجع اليها والامر من تأوي إئو كاشو من تشوي
والاصل إإ وقلبت الثانية يا ولذا ذكره ونأي اي بعد ينأي كرعى يرعي
من الرعي او الرعاية كذا في شرح الافزري وعليك بالتدبر في هذا ومقابلته

كذا في الشرح وفي القاموس
نأيته وعنه كسعيته بعدت
ونأيت النوي عملت انتهى صح
النؤي حفير حول الخبا
او الخيمة تمنع السيل

بما مر في المعتلات وما تقرر من الاعلالات عند التوكيد وغيره وكذا اي مثل
ما ذكر من ينأى ويرمي قياس رأى يرى لانه من بابهما لكن بالتشديد فاسمها
العرب اوبد وند على انها مخففة او خفيفة فلا عمل لها   العرب خلاف
العجم سكنوا البوادي ام القرى واما الاعراب فسكان البوادي خاصة تكلموا
بالعربية ام لا فليس الثاني جمعا للاول قاله المحقق اللقاني وفي القاموس
العرب بالضم وبالتحريك خلاف العجم موئث وهم سكان الامصار او عام و
الاعراب منهم سكان البادية لا واحد له انتهى قد اجمعت لاجل التخفيف
على التزام حذف الهمزة التي هي عين فعله لا الهمزة التي هي حرف المضارعة
للمتكلم وحده اذ لا يخفى ان مراد المص بقوله قياس رأى يرى جميع وجوه
المضارع الاربعة لا المضارع المبدوء بالهمزة خاصة ويرشد الى ذلك ايضا
قوله من مضارعه اي من مضارع رأى   الاولى كما في الشرح ان
يقول المص على حذف الهمزة منه لان بحثه انما هو عن يرى وهو مضارع
وقد يقال انما عدل الى ذلك لئلا يتوهم ان الحذف مقصور على يرى
خاصة فافهم فقالوا اي العرب يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترين
تريان ترون ترين تريان ترين ارى نرى والاصل يرءى نقلت
حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت الهمزة ففعل بيرى   لا يرد على ما قاله المص
من اجماع العرب على الحذف نحو قوله

الم تر ما لاقيت والدهر اعصر   ومن يتمل العيش يرء ويسمع

لانه ضرورة كحذف الهمزة من الماضي فلـ

صا

صاح

صاح هل ريت او سمعت براع   رد في الضرع ما قرى في الحلاب

ولم يلتزم الحذف في نحو ينأى لانه لم يكثر كثرة يرى واتفق في خطاب المؤنث لفظ
الواحدة والجمع لانك تقول ترين يا امراة وترين يا نسوة لكن وزن فعل الواحدة
تفين بحذف العين واللام لان الاصل ترءيين حذفت الهمزة ثم قلبت
اليا الفا وحذفت فبقي ترين ووزن فعل الجمع تفلن بحذف العين
لان اصله ترأين كترضين حذفت الهمزة كما ذكر فبقي ترين باثبات
الفا والياء ههنا لام الفعل وفي فعل الواحدة ضمير الفاعل فاذا امرت
اي بنيت الامر منه اي من ترى بلا توكيد فقلت بنا على ملاحظة
الاصل إرْءَ كإرْعَ لانه من ترى حذفت حرف المضارعة ولام الفعل
واتيت بهمزة وصل مكسورة فقلت إرْءَ وتصريفه كتصريف إرْضَ
في عبارة المص هذه اشكال لان الجزاء اذا كان ماضيا بغير قد
لم يجز دخول الفاء فيه فحقه ان يقول اذا امرت منه قلت كما في بعض
النسخ ويدفع بتقدير قد اي فقد قلت وقلت بنا على تقدير الحذف
اي حذف الهمزة من ترى رَهْ والوزن فَهْ ويلزمه الها في الوقف اي في
حال الوقف او لاجل الوقف كما ذكره في قِهْ فتقول رَهْ ريا روا اصله
ريوا ري اصله ريي ريا رين بفتح الرا في الجميع اذ لا داعي الى العدول
عنه واذا امرت من ترى بالتوكيد بالنون الثقيلة رَيَنَّ باعادة
اللام المحذوفة لما مر في اغزُوَنَّ ريانّ رَوُنَّ بضم الواو دون الحذف
كما في اغزُنَّ لانه لا ضمة ههنا تدل عليها الواو حذفت لان ما قبلها مفتوح

رَيْنَ بكسر اليا التي هي ضمير دون الحذف لذلك رَيَاتِ رَيْنَانِ وبالنون
الخفيفة رَيَنْ رَوُنْ رَيِنْ فهو رَاءٍ في اسم الفاعل اصله رَاءِيٌ اعل ه
اعلال رام رَاءِيَانِ في التثنية رَاءُوْنَ في جمعه اصله رَاءِيُوْنَ نقلت
ضمة اليا الي الهمزة وحذفت الياء ووزنه فَاعُوْنَ كراعٍ راعيانِ
راعُوْن فذاك مَرْءِيٌّ كمَرْعِيٍّ في اسم المفعول اصله مَرْءُوْيٌ قلبت الواو
ياوادغمت كما مر في مَرْمِيٍّ وبنا افعل منه اي من رأي ماضيا كان او مضارعا
او امرا او غير ذلك مخالف لاخواته من نحو أَنْأَيَ في التزام حذف الهمزة
منه دون اخواته ايضا اي كما كان يَرَي مخالفا لاخواته من نحو يَنْأَي
في التزام حذف الهمزة منه دون اخواته وذلك لكثرة الاستعمال فتقول
أَرَي في الماضي اصله أَرْأَيَ كأعطي نقلت حركة الهمزة الي الرا وحذفت
الهمزة ومثله أَرَيَا أَرَوْا أَرَتْ أَرَتَا أَرَيْنَ يُرِي في المضارع اصله يُرْئِيُ
كيعطي نقلت حركة الهمزة وحذفت الهمزة ومثله يُرِيَانِ يُرُوْنَ والاصل
يُرْئِيُوْنَ فوزنه يُفُوْنَ تُرِي تُرِيَانِ يُرِيْنَ والاصل يُرْئِيْنَ و
الوزن يُفِلْنَ إِرَاءَةٌ في المصدر والاصل إِرْءَايًا علي وزن إِفْعَالًا قلبت
اليا همزة لوقوعها بعد الف زايدة فصار إِرْآءً نقلت حركة الهمزة الي
الرا وحذفت الهمزة كما في الفعل وعوضت تا التانيث عن الهمزة كما عوضت
عن الواو في اقامة فقيل إِرَاءَةٌ كذا في الشرح وفي حاشيته للوالد رحمه الله
تعالي هذا مخالف لما مر منه في اجابة ان التا فيه عوض عن الالف المنقلبة
عن الواو فلعل ما ذكره هنا راي لبعضهم او فيه قصر المسافة اعتمادا

علي ما سبق نظيره ما وقع للزمخشري في المفصل في لفظي صاين وبايع وقد مر تقريره
في الشرح انتهي وتقول ارا بلا تعويض وانما التزم التعويض عن الواو في اقامة
غالبا لانها لم تحذف من فعلها بخلافه اذ قد حذفت الهمزة من فعله ايضا مجازا ارا
كثيرا شايعا وتقول ارايَة باليا ايضا لانها انما تقلب همزة اذا وقعت طرفا ومن قال
اراءة نظر الي ان اليا حكمها حكم كلمة اخري فكان اليا متطرفة كذا في الشرح فتامل فهو مر
في اسم الفاعل اصله مرءي حذفت الهمزة كما ذكر واعل اعلال رام فقيل مر علي
وزن مفٍ مُرِيَانِ اصله مُرْءِيَانِ مُرُوْنَ اصله مرءِيُوْنَ وارت في فعل الواحدة
الغايبة اصله أَرْأَيَتْ كأعطيَتْ حذفت الهمزة كما مر وقلبت اليا الفا ثم حذفت
فقيل أَرَتْ علي وزن أَفَتْ فهي مُرِيَةٌ في اسم الفاعل من المونث اصله مُرْءِيَةٌ
مُرِيَتَانِ اصله مُرْءِيَتَانِ مُرِيَاتٌ اصله مرءِيَاتٌ وذلك مُرًى في اسم المفعول
اصله مُرْءَيٌ حذفت الهمزة كما مر وقلبت اليا الفا ثم حذفت لالتقا الساكنين هي والتنوين
ووزنه مُفًا وتقول في اسم الفاعل جاني مُرٍ ومررت بمُرٍ ورايت مُرِيًا باثبات اليا لخفة الفتحة
عليها وفي اسم المفعول جاني مُرًى ورايت مُرًى ومررت بمُرًى بالحذف في الجميع
لتعذر الحركة علي الالف لانها حرف ساكن لا يقبل الحركة ثم التقا الساكنين هي والتنوين وفي تثنية اسم
المفعول مُرَيَانِ بفتح الراء ولم تقلب اليا الفا لان الف التثنية تقتضي فتح ما قبلها التثنية
ولو قلبت وحذفت فقيل مُرَانِ لزم الالتباس عند الاضافة كما في مرا زيد وفي الجمع مُرَوْنَ
بفتح الراء واصله مُرَيُوْنَ قلبت اليا الفا وحذفت مُرَاةٌ اصله مُرَيَةٌ قلبت اليا
الفا مُرَاتَانِ اصله مُرَيَتَانِ مُرَيَاتٌ بفتح الراء ولم تقلب اليا الفا لئلا يلتبس بالواحدة
وتقول في الامر بلا نون التاكيد أَرِ بناء علي الاصل المرفوض وهو تُرْئِيُ حذف حرف

المضارعة واللام فبقي أرْ أرْيا أرُوا اصله أرْيِوا فنقلت ضمة اليا وحذفت أرِي
اصله أرْءِيي نقلت كسرة اليا وحذفت والوزن افوا وافي أريا أرين على وزن
افلن فاليا هي اللام بخلافها في فعل الواحدة فانها فيه ضمير وتقول في الامر بالتوكيد
بالنون ارين باعادة اللام كاغزون أريانّ أرُنّ بحذف الواو لدلالة الضمة عليها
أرِنّ بحذف اليا لدلالة الكسرة عليها أريانّ أرينان وتقول في النهي بلا توكيد
لا تر لا تريا لا تروا لا تري لا تريا لا ترين وتقول فيه بالتوكيد لا ترينّ لا تريانّ لا ترُنّ
لا ترِنّ لا تريانّ لا ترينانّ وكل ذلك ظاهر مما مر من حذف اللام في لا تروا
ولا تري واثباتها في البواقي واعادتها في فعل الواحد وحذف واو الضمير ويائه من
فعلي جماعة الذكور والواحدة عند التوكيد اعلم ان ما ترك المص من المجردات
والمنشعبات حكمها ايضا حكم غير المهموز لكن الهمزة قد تخفف على حسب المقتضي
وفيما مر ارشاد لك لك وتقول في افتعل من مهموز الفاء ايتال في القاموس
ايتال المال اصلحه وساسه كاختار وابتلي اي قصر كافيضي والاصل ءِءْتال
وءِءْتكي قلبت الهمزة الثانية يا كما في ايمان خص المص هذين بالذكر
ليلا يتوهم انه لما قلبت الهمزة فيهما يا صارا مثل ايتسر فيجوز فيهما قلب اليا
تا وادغام التا في التاء كما جاز فيه وذلك لان اليا ههنا عارضة غير مستمرة
وتحذف في الغالب اعني عند حذف همزة الوصل في الدرج وقول
بعضهم اتزر خطا واما قولهم اتخذ فليس من اخذ بل من تخذ بمعني اخذ
فلذلك ادغم والا لوجب ان يقال ايتخذ كذا في الشرح وفي القاموس
ايتزر بالازار ولا تقل اتزر وقد جا في بعض الاحاديث ولعله من تحريف الرواة

انتهي

٦٥

انتهي في بنا اسم الزمان والمكان وهو اسم وضع لزمان او مكان باعتبار
وقوع الفعل فيه مطلقا كذا في الشرح وفي حاشيته للقاني قوله وضع لزمان او
مكان شامل لنحو يوم ومكان وقوله باعتبار وقوع الفعل فيه مخرج لنحو يوم كرم
او مكانك حسن وقوله مطلقا مخرج لنحو صمت يوما وجلست امامك فان
يوما واماما فيهما وضعا باعتبار وقوع الفعل فيهما بقيد وقوعهما بعد عامل
بخلاف مضرب لزمان الضرب او مكانه فانه وضع لذلك سوا وقع بعد
عامل اولا انتهي بنا اسمي الزمان والمكان من يفعل بكسر العين على وزن مفعِل
مكسور العين ليحصل التوافق بين المشتق والمشتق منه كالمجلس من السالم
والمبيت من غير السالم اصله مَبْيِت نقلت كسرة اليا الي ما قبلها وبناؤه من
يفعَل ويفعُل بفتح العين وضمها على مفعَل بالفتح اي بفتح العين اما فتح
المشتق من يفعَل بالفتح فللتوافق واما فتح المشتق من يفعُل بالضم فلتعذر
الضم لرفضهم مفعُلا في الكلام الا مكرما ومعونا مع خفة الفتح وقد مر ما يرد على
هذا الحصر وجوابه فتذكر كالمذهب من يذهب بالفتح والمقتل من
يقتل بالضم والمشرب من يشرب بالفتح الا ان دس باب علم يعلم والاول من باب
منع يمنع والمقام من يقوم اجوف واوي والاصل مَقْوَم اعل اعلال مقام
من اقام ولما ورد على ما قرره كلمات من اسما الزمان والمكان على مفعِل بالكسر
مع ان بعضها من يفعُل بالضم وبعضها من يفعَل بالفتح اشار الي جوابه فقال
وشذ المسجد والمشرق والمغرب والمطلع والمجزر مكان نحر الابل والمرفق
مكان الرفق والمفرق مكان الفرق ومنه مفرق الراس والمسكن

مكان السكون والمنسك مكان النسك وهو العبادة والمنبت مكان النبات و
المسقط مكان السقوط ومنه مسقط الراس يعني ان هذه الكلمات كلها جات
مكسورة العين علي خلاف القياس والقياس الفتح لان المجزور من يجزر مفتوح
العين والبواقي من مضمومه كذا في الشرح وفي حاشيته للغزي فيه نظر لقول
الجوهري جزرت الجزور اجزرها بالضم انتهي مع مخالفته للقياس ايضا علي ما لا
يخفي انتهي وحكي الفتح اي فتح العين في بعضها اي في بعض هذه الكلمات
المذكورة علي ما هو القياس وهو المسجد والمسكن والمطلع كذا في الشرح لكن في
حاشيته للغزي فيه نظر فقد حكي الفتح ايضا في المرفق وبه قرا حمزة والكسائي و
خلف في المنسك انتهي ان اراد المص بالمسجد المكان المبني للعبادة سجد فيه
او لم يسجد فهو خارج عن الباب لعدم جريانه علي الفعل كالمقبرة علي ما يفيده
تعريفه السابق فلا يجوز ان يحكم علي الكسر فيه بالشذوذ وان اراد به موضع
السجود فلا وجه لذكره لنص سيبويه علي انه بالفتح لا غير قال معناه العز
واجيز اي الفتح فيها كلها علي القياس قال ابن السكيت في اصلاح المنطق
الفتح في كلها جايز ولم نسمعه يعني في الكل هذا الذي ذكرناه انما يكون
اذا كان الفعل صحيح الفا واللام واما غيره اي غير صحيح الفا واللام فهو اي اسم الزمان
والمكان حال كونه مشتقا من المضارع معتل الفا مكسور عينه ابدا سوا كان الفعل
مضموم العين او مفتوحها او مكسورها كالموضع والموعد لان الكسر هنا اسهل لشهادة
الوجدان الاول لو قال المصنف المثال مكسور الي اخره لكان اخصر
والظ قال الوالد رحمه الله تعالي فيه تامل الثاني لا يرد علي ما قاله المص الموضع

والموجل بالجيم والموحل بالحا المهملة بالفتح لان ذلك شاذ وهو اي اسم الزمان والمكان
حال كونه مشتقا من المضارع المعتل اللام مفتوح العين ابدا سوا كان الفعل مفتوح
العين او مضمومها او مكسورها واويا كان او يائيا انقلب اللام الفا كالماوي والمرمي
بفتح الواو والميم مثل المص بمثالين اشارة الي ان الحكم فيما لامه حرف علة
وفيما لامه وعينه حرفا علة واحد كذا في الشرح زاد الوالد رحمه الله تعالي في حاشيته ولو لا
تنبيهه هذا لتبادر الي الذهن ان المراد بمعتل اللام ما يكون لامه فقط حرف علة فان
المعتل اللام قد شاع اطلاقه علي الفعل الناقص فالتمثيل بالماوي لتنبيهه علي
ان المراد من المعتل اللام المعني الاضافي لا المعني اللقبي والمعني المجازي لا المعني
الحقيقي وصنيع المص هذا يفهم انه مراده من قوله المعتل الفا خصوص المثال
وانه لم يرد به ما كان فاوه حرف علة اعم من ان يكون فيه حرف علة اخرام لا
حيث اتي هنا بما يصرف عن ارادة المعني الحقيقي الاصطلاحي ولم يات به هناك
وعلي هذا يلزم ان يكون حكم معتل الفا والعين كحكم الصحيح لو وجد فعل معتل
الفا والعين لكن تقدم انه لم يبين منه فعل ثان لا يرد علي ما تقرر نحو
ماوي الابل وماق العين بكسر العين لانه شاذ ثالث قال الشارح في اطلاقه هنا
نظر لانهم يقولون معتل الفا بكسر ابدا ومعتل اللام بفتح ابدا فلم يعلم ان معتل
الفا واللام كيف حكمه الفتح ام الكسر وكثيرا ما ترددت في ذلك حتي وجدت في
تصانيف بعض المتاخرين انه مفتوح العين كالناقص نحو موقي وفي كلام
صاحب المفتاح ايضا ايما الي ذلك انتهي وقد يدخل علي بعضها اي بعض ما تقدم تلحقه
تا التانيث اما للمبالغة او لارادة البقعة وذلك كما جزم به الشارح مقصور علي

السماع ومن ثم قال المصر وقد تدخل كالمضنة للمكان الذي يظن ان الشي فيه والمقبرة
بالفتح الموضع الذي يقبر فيه والمشرقة بالفتح ايضا الموضع الذي يشرق فيه الشمس وشذ
المقبرة والمشرقة بالضم لان القياس فيهما الفتح لكونهما من يفعل بضم العين
في الشرح قيل انما يكونان شاذين لو اريد بهما مكان الفعل وليس كذلك وكان
المراد بهما المكان المخصوص قال ابن الحاجب واما ما جا على مفعلة بالضم فاسما غير جارية
على الفعل لكونها مثل قارورة ونحوها وقال بعض المحققين انما جاء على مفعل بالضم
يراد بها انها موضوعة لذلك متخذة له فالمقبرة بالفتح مكان الفعل وبالضم البقعة
التي من شانها ان يقبر فيها اي التي هي متخذة لذلك وكذلك المشرقة الموضع الذي يشرق
فيه الشمس المهيا لذلك ونحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل وكل خوج صيغته
عن صيغة الجاري على الفعل ليلا على اختلاف معناه انتهى وفي حاشيته للنوري هذا
يعني قوله قيل انما يكونان شاذين الخ ما يقتضيه التوقيف السابق على ما تقدم تقريره
ونظيره جزم الشارح في الكلام على اسم الالة فالوجه التبري منه انتهى
ثان في الشرح ايضا كان ينبغي للمص ان ينبه على ان المضنة ايضا شاذ لانها بالكسر
والقياس الفتح لانها من يظن بالضم انتهى وفي حاشيته اللقاني لعله ترك التنبيه
على ذلك اشارة الى ان المضنة ليست باسم مكان حقيقة لان اسم المكان ما وضع لمكان
الفعل المشتق هو منه والمضنة ليست كذلك اذ ليس المراد انها مكان الظن بل مكان
يظن ان الشي حاصل فيه وقول المصر او لا كالمضنة مبني على انها شبيهة به لفظا ومعنى
لا على انها منه حقيقة انتهى موضحا وهو اي اسم الزمان والمكان خال كونه مع
غير ثلاثي اي من المضارع الذي زاد على الاحرف الثلاثة سواء كان ثلاثيا مزيدا
فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه كاسم المفعول في الصيغة لان اسم المفعول اخف

لفتح

لفتح ما قبل الاخر ولانه مفعول فيه في المعنى فيكون لفظ المفعول به اليق كالمدخل والمقام
والمدحرج والمنطلق والمستخرج والمحرنجم ولما كان ههنا ما يناسب اسم المكان
اشار اليه المصر بقوله واذا كثر الشي بالمكان قيل فيه مفعلة بفتح الميم والعين
واللام وسكون الفا وانما قلت يناسب اسم المكان تبعا للشارح رحمه الله تعالى كان
مفعلة المذكور كما قال المحقق اللقاني ليس باسم مكان اذ اسم المكان ما وضع
لمكان الفعل ومفعلة هذا وضع لمكان اعيان لا لمكان فعل وايضا وضع
اسم المكان للدلالة على انه مكان حصول مطلق الفعل ووضع مفعلة لكثرة ما
فيه مبنية من الاسم الثلاثي المجرد وجوبا   الاول افهم كلام المص انه لا يبنى
مفعلة للكثرة من الرباعي المجرد والمزيد فيه كثعلب وعصفور ولا الخماسي والمزيد
فيه كجحمرش وعصرفوط وهو كذلك لمكان الثقل بل يقال ارض كثيرة
الثعلب والعصفور الى غير ذلك الثاني لا يرد على المص انها تبنى من الثلاثي
المزيد فيه لانها انما تبنى منه بعد رده الى الثلاثي المجرد فيقال ارض مسبعة
اي كثيرة السبع   في شرح الابهري انما قال المص يقال ارض مسبعة
اشارة الى وجه التانيث في مسبعة وهو انها صفة الارض وهي من المونثات
السماعية واشار بهذا الى ان التانيث في هذه الصيغة لازم لتانيث موصوفها
الذي هو الارض او نحوها انتهى وماسدة اي كثيرة الاسد ومذابة اى كثيرة
الذيب من الثلاثي المجرد ومبطخة اى كثيرة البطيخ وفي بعض النسخ مطبخة
بتقديم الطا وهي صحيحة في الشرح في ديوان الادب الطبيخ لغة في البطيخ
وهي لغة اهل الحجاز انتهى ومقثاة اى كثيرة القثا من الثلاثي المزيد فيه وقد

احدي الطاين والياس بطيخ واحدى التاين والالف من قثا ومما يناسب
هذا المقام اسم الالة فمن ثمه قال المص واما اسم الالة وهو ما اي شي يعالج به الفاعل
المفعول لاجل وصول الاثر منه اليه اي الى المغعول مثلا المنحت ما يعالج به النجار
الخشب لوصول الاثر الي الخشب الاول قول المص هو راجع الي الالة و
انما ذكر مع ان الالة موںث نظرًا لتذكير الخبر وهو لفظ ما قال ابن الحاجب
وغيره اذا وقع ضمير بين مذكر وموںث لذات واحدة جاز مراعاة المرجع
وما هو خبر في المعني والراجح مراعاة الخبر لانه محط الفايده في الجملة ولا يجوز
كون الضمير راجعا الي الاسم علي تقدير مضاف اي وهو اسم ما يعالج به الخ لانه
يدخل في الحد حينيذ نحو القدوم وهو لا يسمي في الاصطلاح اسم الة وان كان
يسمي بذلك بحسب اللغة الثاني علم من هذا الحد ان الالة انما تكون للافعال
العلاجية ولا يكون للافعال اللازمة اذ لا مفعول لها فيجي جواب اما اي فيجي
اسم الالة على مثال محلب اي علي وزن مِفْعَل وعلي مثال مكسحة اي علي وزن
مِفْعَلَة بالحاق التا وذلك مقصور علي السماع وعلي مثال مفتاح اي علي وزن
مفعال انما عبر المص بما ذكر ولم يقل علي مِفْعَل ومِفْعَلَة ومِفْعَال لانه لو قال
ذلك لاحتاج الي التمثيل لها فيخل ذلك بمنصب الاختصار ومصفاة هي علي مثال
مكسحة لان اصلها مِصْفَوَة علي وزن مِفْعَلَة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها انما ذكر المص هذه الكلمة مع انها داخلة في مثال مكسحة لانه قد
يتوهم خروجها حيث لم تكن علي مثالها في بادي النظر وقالوا اي العرب مرقاة
بكسر الميم بنا علي هذا اي علي انها اسم الة كمصفاة لانها اسم لما يرقي به اي يصعد به وهو كام

المسمي

المسمي بالسلم انما ذكر المص هذه الكلمة لان فيها بحثا من حيث انها جات بفتح
الميم كما سيذكره بالاثر وليست حينيذ من صيغ اسم الالة والمراد منها في الحالتين
واحد ومن فتح من العرب الميم فقال مَرقاة اراد به المكان اي قصد به
مكان الرقي دون الالة قال ابن السكيت قالوا مَطهرة ومِطهرة ومَرقاة ومِرقاة
ومَسقاة ومِسقاة فمن كسرها شبهها بالالة التي يعمل بها ومن فتحها قال هذا
موضع يجعل فيه فجعله مخالفا لفتح الميم قال الشارح رحمه الله تعالي والتحقيق
هذا الكلام ان المرقاة والمسقاة والمطهرة لها اعتباران احدهما انها من الامكنة
فان السلم مكان الرقي من حيث ان الراقي فيه اي حال منه والاخر انها الات
لان السلم الة للرقي فمن نظر الي الاول فتح الميم ومن نظر الي الثاني كسرها فان
المكسور والمفتوح انما يقالان لشي واحد لكن النظر مختلف فافهم انتهى ولما ورد
علي ما قرره المص من ان اسما الالة انما تكون علي الاوزان الثلثة المذكورة اجاب
عنه بقوله وشذ اي خرج عن القياس المدهن للاناء الذي يجعل فيه الدهن
والمسعط للاناء الذي يجعل فيه السعوط والمدق لما يدق به والمنخل لما
ينخل به والمكحلة للاناء الذي يجعل فيه الكحل والمحرضة للاناء الذي يجعل فيه
الحروض وهو الاشنان حال كونها اعني المذكورات مضمومة الميم والعين والقياس
كسر الميم وفتح العين في الشرح في شذوذ هذه المذكورات نظر لانها ليست
من اسم الالة الذي يبحث عنه بل هي اسما موضوعة لالات مخصوصة فلا وجه
للحكم بالشذوذ قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت
اسما لهذه الاوعية لا المنخل والمدق فانهما اسما الة فيصح ان يقال انهما من

المحرضة بالكسر وعاء الحرض كذا في القاموس ولم يرد عن ذلك شيا

الاشنان بالضم والكسر ق

٦٨

الشواذ وفي حاشيته للقاني هذا التفصيل المنسوب لسيبويه هو الصحيح الموافق
لقول الشارح في تفسيره المدهن انه الاناء الذي يجعل فيه الدهن والمسعط
انه الاناء الذي يجعل منه السعوط والمدق انه ما يدق به والمنخل انه ما ينخل به
فعبر في الاولين بفيه وفي الاخرين بقوله به فقوله اولا بل هي اسماء موضوعة
لالة مخصوصة مشكل لا يوافق تفسيره ولا قول سيبويه انتهى وما ذكره
من الاشكال انما يرد على تقدير ان كون الشارح مخالفا لسيبويه في استثناء المنخل
والمدق وقد سمع ذلك وجاء في كلامهم مدق ومدقة بكسر الميم وفتح الدال
على القياس هذا على كيفية بناء المرة وهي المصدر الذي قصد به
الواحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع
منه المرة من مصدر الفعل الثلاثي المجرد يكون على وزن فعلة بالفتح تقول
ضربته ضربة في السالم وقمت قومة في غيره اي ضربا واحدا وقياما واحدا
لا يرد على ما قال المص اتيته اتيانة ولقيته لقاءة لانه شاذ و
القياس اتية ولقية والمرة مما اي من مصدر الفعل الذي زاد على الاحرف
الثلثة سواء كان ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه يكون
بزيادة الهاء اي تاء التانيث في اخره وسماها هاء لانها تنقلب في الوقف
هاء كالاعطاءة والانطلاقة والاستخراجة والدحرجة والتدحرجة
هذا هو الحكم في مصدر الثلاثي المجرد والمزيد فيه والرباعي كذلك الا ما
اي المصدر الذي يكون فيه تاء التانيث منهما اي من الثلاثي وما زاد على الثلثة
فالوصف بالوحدة عند قصد افادة المرة واجب كقولك رحمته رحمة

وحدة

واحدة ودحرجته دحرجة واحدة وقاتلته مقاتلة واحدة
المصدر الذي بتاء التانيث قياسي وسماعي فالقياسي مصدر فعلل
وفاعل مطلقا ومصدر فعل ناقصا ومصدر افعل واستفعل اجوفين
والسماعي نحو نشدة ورحمة وكدرة هذا ويبني من المصدر ايضا ما يدل
على نوع من الفعل نحو ضربته ضربة اي نوعا من الضرب وجلست جلسة
اي نوعا من الجلوس والى هذا اشار المص بقوله والفعلة بالكسر اي بكسر الفاء
كائنة للنوع من الفعل تقول هو اي زيد مثلا حسن الطعمة والجلسة
اي حسن النوع من الطعم والجلوس قال المص في شرح الهادي المراد بالنوع
الحالة التي عليها الفاعل تقول هو حسن الركبة اذا كان ركوبه حسنا يعني
ان ذلك عادته في الركوب وهو حسن الجلسة انتهى كلامه يعني ان ذلك
النوع من الفعل لما كان موجودا من الفاعل صار حالة للفاعل اذ الحالة عرض
قائم بمحله والقيام بالشيء اعم من ان يكون قارا فيه كالبياض او صادرا عنه
كما هنا هذا الذي ذكره المص من ان المصدر النوعي على فعلة في الثلاثي
المجرد الذي لا تاء فيه واما غيره فالنوع منه كالمرة بلا فرق في اللفظ فمصدر
الثلاثي المزيد فيه والرباعي بقسميه اذا الحق به التاء مشترك بين معنى
المرة من الفعل وبين النوع منه كما في نظيره من اسمي الزمان والمكان والفارق
القرينة الخارجية تقول رحمة واحدة للمرة ورحمة لطيفة او نحوها للنوع و
دحرجة واحدة ودحرجة لطيفة وانطلاقة واحدة وانطلاقة لطيفة والله
تم تاليف هذا التعليق قرب المغرب من يوم الجمعة عشر ذي الحجة من سنة واحدة
اثنين بعد الالف ثم كتبت هذه النسخة من نسخة المولف رحمه الله ...

الطعم بالضم الطعام و[illegible] ما يشتهى منه

بلغ مقابلة ...



فائدة أمر الدين بوزر اليه امور السلطانة بوضعية الافتى اهم

١٧٧

٢٧

الحاى ن س ب ع م ق ا ث
ث الا ك م ف ع ي ب ذ س
س غ ن ا ب ك ي ل ع م ق
ف س م ش ع ث ل ا ي ب ه
كاف بوكري مرات ل ع ن

سبع يوم فلا اهل ...

غفل سبع يوم فلا اهل بالرصن من سنه

غفل سبع ...